

مسألة الثورة الايرانية

955.054

2

ع. ب. د.

م

الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الايرانية المساعد
جامعة عين شمس

١٩٨١.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

مسألة الثورة الإيرانية

الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية المساعد
جامعة عين شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قل اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، تعز من تشاء ، وتنزل من تشاء ، بيدك الخير ، إنك على كل شيء قدير .

صدق الله العظيم

آل عمران / ٢٦

الإهداء

إلى

وطن المفلدى

أقدم تجربة من تجارب تاريخ الشعوب

مقدمة

لا شك أن ثورة إيران الإسلامية . كما يسميها من قاموا بها — ظلت لفترة ليست بالقصيرة شغل العالم الشاغل بصفة عامة ودول العالم العربي بل والإسلامي بصفة خاصة ، وما زالت حتى تاريخ كتابة هذا البحث تاقى اهتماما واسعا على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والدينية في مختلف أنحاء العالم ، ولعل من أهم العوامل التي أعطت لهذه الثورة أهمية كبيرة على هذا النحو هو الأسلوب الذي قامت به والنجاح الذي حققته في إنهاء عهد الملكية الطويل في إيران وإقامة أول جمهورية إسلامية في تاريخها وكذلك الفكر الذي يوجهها والمسلك الذي تتبعه والذي أثار حولها الكثير من الجدل وجلب لها عدداً من الأصدقاء كما جلب عليها الكثير من الأعداء ، فإذا أضفنا إلى ذلك كله موقع إيران وأهميته الاستراتيجية والإسلامية واهتمام القوى الكبرى به ، مع وجود البترول الذي هو عصب الحياة والتقدم في الغرب والشرق اتضح لنا أهمية مراقبة الأحداث على أرض إيران من جانب الجميع . وقد حاول كثير من الدارسين وغير الدارسين وغير الدارسين أن يقوموا هذه الثورة ويكتبوا عنها مدحا وقدحا ، تحليلاً ونقداً ومنهم من أصاب بعض التوفيق ومنهم من جانبه الصواب إما نتيجة الأخذ بالظاهر من الأحداث أو عدم الفهم لأسس الفكر الشيعي وإما نتيجة هوى مغرض في نفس الكاتب ، لذلك بقيت بين هذه الدراسات والكتابات حلقة بل حلقات مفقودة لأن هذه الثورة الإيرانية التي لم تستقر بعد تحمل في مسيرتها عناصر النجاح والفشل وتكذب الأحداث المتلاحقة التي تمر بها أنواع المعلقين وتقلب اقتراضات المحللين .

ومن هنا فإنني أؤكد أن هذا البحث لا يهدف أساساً إلى تقويم الثورة الإيرانية وإنما إلى توضيح منطق الثورة وتحليل أبعادها واستقراء الأحداث التي مرت بها استناداً إلى الخلفية الحضارية لهذا الشعب دون تزيد في التأصيل — لأن

(ب)

الإنسان صانع الثورة هو نفسه صانع الحضارة ، ولا يمكن أن يكون مستقلاً عن بيئته تمام الاستقلال كما أنه ليس تابعاً لها تبعية كاملة ، كذلك لا يمكن أن يكون سيدها دون قيد أو شرط بل إن صلة الإنسان ببيئته صلة أخذ وعطاء ، ومن هنا فإن الدارس الذى هو جزء من الحاضر يستطيع تتبع الأحداث والوقائع وأن يقيم من خلال ذلك عملية مستمرة من التفاعل وحواراً لا ينتهى بين الحاضر والماضى من أجل وضع هذه التجربة التاريخية فى إطارها الصحيح بحيث يمكن الاستفادة منها الاستفادة الحضارية التى هى هدف العلم دائماً ، فهذا البحث غاية فى ذاته ولا نهاية للحديث عن هذه الثورة وإنما محاولة متواضعة لدراسة هذه المرحلة من تاريخ إيران وحضارتها على أسس علمية سليمة ، والله الموفق .

تصنيف

يرى المؤرخون الإيرانيون على مر العصور ابتداءً ممن كتبوا نقش بيستون وعمود قورش على الحجر مروراً بكارنامه اردشير وشاهنامه ثعالبى وفرودى وتاريخ مشروطيت وما بينها وحتى كتاب ما قبل الثورة الإسلامية الأخيرة أن النظام الشاهنشاهى ليس شكلاً لمحكم وإنما هو مرآة للشخصية الإيرانية وركيزة من ركائز بقائها واستمرارها وأن هذا النظام له تقاليد وسنن خالدة بخلود إيران وشعبها . فإن كان من حق هؤلاء أن يؤكدوا ما شاءوا من ركائز قوميتهم ودوافع شعوبيتهم لايسع الدارس لتاريخ إيران وحضارتها منذ أقدم العصور إلا أن يميل إلى رأيهم ويقدر فكرتهم وإن كان يختلف معهم فى بعض ادعاءاتهم المنصرية وآرائهم الشعوبية ، حقيقة أن النظام الملكى أو بمعنى أدق النظام الإمبراطورى نظام يرتبط بأصالة الشعب الإيرانى وبما انطوت عليه شخصيته التاريخية بشكل لم يتوفر فى كثير من الشعوب وبصورة يتفق معها إمكانية التفكير فى تغيير هذا النظام بشكل أو بآخر ، إلا أن الدارس المدقق يدرك أن بقاء هذا النظام مرتبط أيضاً بأسلوب تطويره وقدرته على التفاعل مع الزمن والأحداث ومع تطور العقلية الإنسانية وللتدليل على هذا الأمر يمكن مناقشة أهم ملامح الشخصية الإيرانية خلال العصور المختلفة من خلال نقاط ارتكاز عبر تاريخ إيران الطويل كدخول للحديث عن آخر ظاهرة فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر .

لقد اصطلح المؤرخون على تقسيم تاريخ إيران إلى فترتين متعايزتين ، فترة لا يمكن إنكارها فى حياة هذه الأمة الآرية رغم أن مصادر دراستها هى الأساطير والحكايات المروية المتناقلة بين الإيرانيين عبر الأجيال والتي لم يجد مؤرخو الإسلام الأوائل ، خضعة أولئك المتسبين إلى الموالى من المعجم - بدا من

تسجيلها في كتبهم القيمة ، وهذه الفترة هي ما يسمى بالعهد الأسطوري تميزا لها عن الفترة الأخرى من تاريخ إيران والتي يمكن تحديدها من خلال المصادر التاريخية المختلفة ، ويعنيها هنا من الإشارة إلى العهد الأسطوري هو فلسفة الشعب الإيراني لهذا العهد بشكل يثبت فكرة النظام الإمبراطوري ورسوخها في الشخصية الإيرانية حيث تذكر كتب التاريخ المعتمدة وعلى رأسها تاريخ الطبري في العربية وحبيب السير لخواندمير في الفارسية أن الفرس قد زعمت بأن كيومرث أول ملوكها هو آدم عليه السلام ، بل لقد ذهب الطبري إلى أبعد من ذلك عندما أكد أنه جامر بن يافث بن نوح عليه السلام في حين أكد خواندمير أنه قينان بن أنوش بن شيث بن آدم عليه السلام ، ولكن المؤكد لدى جميع المؤرخين أن كيومرث هو أول ملك حكم في بلاد إيران وتنسب إليه الدولة البيشدادية ، ولا شك أن دعوى الفرس بأن كيومرث هو آدم عليه السلام إنما ترجع إلى رغبتهم في إضفاء صفة القداسة على ملوكهم بحيث يرتبط التاريخ الملكي بالعقيدة الدينية إلى جانب إضفاء العظمة على الإيرانيين وتميزهم على غيرهم من الشعوب ، وتأكيدهم لذلك فقد صورت الأساطير فريدون سادس ملوك إيران الأسطوريين في صورة نوح عليه السلام عندما قسم ملكه بين أبنائه الثلاثة سلم ونوروايرج ، بل لقد ذهب الإيرانيون إلى حد الادعاء بأن زردشت نبي الفرس هو رسول من قبل السماء وأن الديانة الزردشتية ديانة سماوية محتجين بالآية الكريمة « ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك - النساء ١٦٤ » بل أكد الطبري ندعيما لهذا الزعم أن زردشت من أهل فلسطين ولا يحتاج الدارس كثير عناء ليذكر أن فلسطين هي أرض الأنبياء ، وقد أكد علماء الديانات في إيران أن الزردشتية كانت دين توحيد وإن اهورامزدا هو الإله المطلق وما اهريمن إلا ملك الظلمات عدو الخير على عكس ما يعتقد الناس من أن الزردشتية هي دين الاثنينية أو عبادة النار بل إن التعريف في هذا الدين ظهر فيما بعد على يد بعض السكهنه الجشعين ، ويؤكد المحدثون من مؤرخي إيران هذا الاتجاه الفكري في الحضارة الإيرانية وبياور المؤرخ سيد محمد علي

إمام شو شترى هذا بقوله : إن الشاهنشاهية سمة لها جوانب سماوية تجددت من قبل الله لتحقيق الحضارة والمدنية بين الناس ، وينبغي أن تكون الشاهنشاهية مرادفة لكلمة الامبراطورية للتسمة بظلم الحكام وقهرهم مؤكداً أن فلسفة الحكم في إيران قد اختلطت بالدين والأخلاق منذ قديم الزمان وقبل ظهور دين زردشت .

وإذا تجاوزنا المهد الأسطوري إلى التاريخ الحقيقي لإيران نجد أن للملك قورش مؤسس الدولة الأكينية أو الممخامنشية منزلة خاصة لدى الإيرانيين ويرجعون إليه تكوين أول امبراطورية حقيقية للفرس ويرزون من بين أعماله عمود قورش الذي نقش فيه اعلانه لحقوق البشر عند فتح بابل والذي أنهى به معاناة اليهود وآثار السبي البابلي ، وأهم ما في هذا الإعلان بالنسبة الإيرانيين قوله إن الإله قد اختاره لحكم العالم ، أما نقش بيستون الذي أمر به دارا يبرزه الإيرانيون على أنه أهم آثار الدولة الأكينية حيث كتب بثلاث لغات هي الفارسية القديمة والهيلامية والآشورية ويؤكد فيه دارا الأكبر أنه قد أصبح ملكاً بفضل آهورا مزدا إله الخير ، ثم قدم في نهاية نقشه هذه النصيحة لأخلافه : يا من ستتولى مقاليد الملك احترس من الكذب قدر استطاعتك .

والملاحظ أن المؤرخين الإيرانيين لم يحاولوا التعرض كثيراً لفترة حكم الاسكندر وملوك الطوائف من بعده على بلاد إيران باعتبار أن هذه الفترة فترة انحطاط في تاريخهم القومي لما ألحقه الاسكندر من خراب ودمار في إيران بعد إسقاط الامبراطورية الأكينية التي كان أبوه يدفع لها الخراج ، فالشخصية الإيرانية التي لا ترضى لنظامها الامبراطوري بالهزيمة والاندحار جعلت من الإسكندر ذا القرنين الموحد المابد الفارسي ابن الملك داراب وأخا للملك دارا ، فإذا رجعنا إلى الملحمة القومية للفرس وهي الشاهنامه نجد لها قد صورت الاسكندر على أنه الابن الأكبر للملك الإيراني داراب بن بهمن من أمم يونانية ، فقد تزوج داراب ابنة الملك اليوناني فيلقوس غير أنه وجد فيها كريمة الرائحة فردّها إلى أبيها

بعد أن حلت منه بالاسكندر ، وقد حذفت الشاهنامه من تاريخ الاسكندر وأعماله ما يعارض مع كونه ايرانيا مؤمنا بالدين الزردشقي كما خرقه الأفاستا وتحطيمه معابد النار وقضائه على الديانة الزردشتية واقتصرت على تصوير حروبه وحملاته المختلفة التي استولى بها على بعض أجزاء العالم وابرار جانب البطولة في شخصيته بعد حصوله على الجنسية الايرانية ، وقد ذهب المؤرخ حسين على ممتحن الى حد التأكيد على أن الاسكندر لم يستطيع أن يفرض حضارة اليونان على الايرانيين بل ان الحضارة الفارسية فرضت نفسها عليه ، فكان مقلدا للملك الأكمينيين في نظام حكمه وفي كل شيء حتى عاداتهم وسلوكهم وملابسهم بل ان ثلاثة أرباع جنوده كانوا من الايرانيين .

وقد وجدنا مؤرخي ايران يشيدون بالامبراطورية الساسانية مرددين قول كريستنسن إن الملك الواقع في ايران لم يكن مجرد رئيس سياسي للبلاد بل كان مرشدا لشعبه بالدرجة الأولى ولم يكن همه بناء الجسور وشفق القنوات بل قيادة روح الشعب وفكره وأن تغير الأسرة الحاكمة لم يكن حادثا سياسيا فحسب ولكنه يعني ظهور روح جديدة في الدولة الايرانية ؛ ولعل مبعث هذا الزعم هو أن الدولة الساسانية قد وجدت ايران وبعثت القومية الايرانية وأحييت الديانة الزردشتية وجعلتها الدين الرسمي للدولة وما ترتب على هذا من دعم الامبراطورية ووسعتها وقدرتها على الصدود والتصدي للدولة الرومانية والحاقها الهزائم المتوالية بها بالإضافة إلى الثغور ببلاد ايران وزقيها . وإذا ناقشنا موقف خسرو پرويز الامبراطور الساساني وارث ملك كسرى انوشيروان العادل من رسالة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم التي يدعو فيها إلى الإسلام وتمزيقه لهذه الرسالة ودعاء الرسول الكريم عليه بأن يمزق الله ملكه كما مزق الرسالة واختلاف موقفه هذا الملك عن موقف المقوقس حاكم مصر وكلاهما يحكم شعبا له مقوماته الحضارية أدركنا مدى تأثير الشخصية الايرانية على ملوك ايران ، وعندما استطاع العرب أن يقهروا هذه الشخصية ويسقطوا أكبر امبراطورية في

(ز)

الشرق كان الدين الاسلامي الذي قدمه العرب للفرس عزاء لهم في هذا الانكسار لانهم وجدوا فيه تصحيحا لمسيرة الحضارة الايرانية .

على أن السياسة التي اتبعها الأمويون مع الموالي حملت الإيرانيين يمدون النظر في موقفهم من الخلافة الإسلامية ، وبدأت حركة الشعوبية التي قامت أساسا من أجل الإلتصاف للجنس أو للشعب وأخذ الفرس يفاخرون بأجدادهم وتراثهم وحضارتهم القديمة أمام الشعوب الإسلامية الأخرى وخاصة العرب وقد ساعدهم هذا على إحياء العصية القومية والرغبة في القيام بدور فعال ورئيسي ، ولا يستطيع دارس أن ينكر دور الفرس في إسقاط الدولة الأموية وإقامة الدولة العباسية التي تمكنوا من النفوذ فيها وتوجيه سياستها وتغليب عناصر الحضارة الفارسية عليها بل لعلمهم كانوا الحكم الحقيقيين خلال بعض فتراتهما ، ومانكبه البرامكة في حقيقة الأمر إلا صورة من صور محاولات بعض الخلفاء العباسيين التخلص من سيطرتهم وطغيانهم على الحكم ، والإيرانيون أيضا هم الذين قدموا كرسى الخلافة للمأمون وحصلوا بأنفسهم على جائزتهم المتمثلة في تكوين أول دولة مستقلة في معظم شئونها في إيران وهي الدولة الطاهرية ، بل لقد بلغت الجرأة يمعقوب بن الليث الصفار مؤسس الدولة أن يرفض عتاب الخليفة له لعزل الطاهريين وتولية نفسه دون إذن منه ويخرج سيفه من تحت وسادته مؤكدا لرسول الخليفة أن سيفه هو الذي ولاء ولا حاجة به لإذن من الخليفة بل ويجرد جيشاً إلى بغداد لمحاربة الخليفة .

هذه الدويلات المستقلة التي قامت في إيران لم تكن حركات خارجة على الخلافة العباسية فكثير منها قامت بموافقة الخليفة وإنما كانت تنويحا للجهود الإيرانية من أجل الاستقلال وعدم التدويل في الشعب الإسلامي الواحد ، ولعل أكبر دليل على ذلك هو إحياء اللغة الفارسية في إيران بعد أن كانت اللغة العربية هي اللغة السائدة في إيران طوال أكثر من ثلاثة قرون ، وإحياء اللغة لم يكن هدفا في حد ذاته بقدر ما كان مظهرا لإحياء القومية الإيرانية والعصية الشعوبية ، حيث سرعان ما نظم الفرفوسي بلغة فارسية الخالصة ملحنته القومية للشاهنامة .

(ح)

وإذا كان المنول قد جاءوا وقتلوا وحرقوا وسلبوا وذهبوا - على حد التعبير الفارسي - فقد استطاع الإيرانيون أن يدخلوهم الإسلام ويحكموا عن طريقهم بحكم قدرتهم على النفوذ في نظم الحكم المختلفة والسيطرة عليها .

وقد قامت الدولة الصفوية في إيران على أسس الحضارة الإيرانية القديمة من خلال عنصرين هما الوحدة الوطنية والمذهب الرسمي ، وهما نفسيهما ما قامت عليه الإمبراطورية الساسانية ، وكان اختيار الدولة الصفوية المذهب الشيعي الاثني عشرى مذهباً رسمياً لإيران وسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية بزعامتهم فقد أعلن المذهب قبل أن يتم للدولة السيطرة على محافظة كاملة من محافظات إيران ، وقد كان الصفويون على حق في هذه السياسة لأنهم رغم مخالفتهم لشعوب العالم الإسلامي التي تدين بمذهب السنة والجماعة وخاصة جيرانهم الأقوياء من الشرق ممثلين في قبائل الأوزبك المقاتلة ، ومن العرب ممثلين في الدولة العثمانية الفاتحة ودخولهم معهم في حروب متصلة إلا أنهم حافظوا على وحدة إيران واستقلالها وتدعيم قوتها . والدارس لحضارة إيران في عصر الدولة الصفوية يدرك أن ملوك هذه الدولة كانوا - بزعمهم - يحكمون بناء على تفويض إلهي باعتبار أن الملك هو وكيل للإمام فإذا كان الإمام لا يخطئ باعتباره معصوماً - وفق العقائد الشيعية - فإن وكيل الإمام بالتالي معصوم من الخطأ لأنه يتلقى أوامره من الإمام المعصوم . والصفويون بذلك قاموا بإحياء السلطة المقدسة التي كان يتمتع بها ملوك إيران القدماء بمعنى أن الصفويين قد وجدوا من خلال المذهب الشيعي مبرراً لإحياء نظام الإمبراطورية الفارسية القديم بكل أبعاده ، واستطاعوا من خلال ذلك أن يحيا كثيراً من العادات والتقاليد الفارسية القديمة بعد صبغها بصبغة دينية مذهبية ، ولا يخامر الدارس أدنى شك في أن طبقة رجال الدين في الدولة الصفوية كانت الطبقة العليا وحتى سقوط هذه الدولة حيث كانت تتمتع بالاضافة إلى الهيبة الدينية والساطة الروحية بالنفوذ القوي في الشؤون المدنية والذي أتاح لها طبيعة الدولة الصفوية و حاجتها إلى هذه الطبقة لدغم أساس قيامها ، وقد نجح رجال الدين الشيعي في مهمتهم كما نجحوا في استغلال الموقف لصالحهم ، وقد أثبتت

(ط)

الدولة الصفوية عبر تاريخها أن الأساس الذي تقوم عليه الدول مهما بلغ ضعفه إزاء قوة ما حوله من أخطار تكمن فيه أسباب بقائه ، ومهما بلغت قوته أمام ضعف ما حوله تكمن فيه أسباب سقوطه .

إذا تابعنا عهد التدخل الأجنبي في إيران خلال العصر القاجاري فإن الدارس لا يستطيع أن يجزم بأن انفتاح إيران على الغرب بشكل ملحوظ قد أثر في معالم شخصيتها الحضارية فإن كان كثير من المثقفين الإيرانيين قد تأثر بالحضارة الغربية وحاول نقلها إلى بلاده وحث بنى وطنه على الأخذ بها بالإضافة إلى الضغوط الاستعمارية للدول صاحبة المصلحة في إيران إلا أن الشعب الإيراني الذي انطوت نفسه على قدمية القديم والاعتزاز بالماضي لم يدع مجالا لبقاء الحضارة الغربية بفكرها الدخيل متبسطاً عليه إلا بما يفيد رقيه وتطوره ، وكان طبيعياً أن تنطلق الأفكار التحررية في الثورة النيابية من أصالة هذا الشعب لا من خلال أفكار الثورة الفرنسية أو غيرها ، حقيقة أن أعداءها من الداخل والخارج قد انحرفوا بها عن غايتها وأن أصحاب النفوذ قد نسبوا إلى أنفسهم أمرها وإنجازاتها إلا أنها بدأت نقية أصيلة وقد أعاد أحمد كسروي تبريزي كتابة تاريخها الشعبي الأقرب إلى الحقيقة .

وإذا كان النظام السياسي في إيران قد ظل نظاماً ملكياً حاول المستعمر إفساده والسيطرة عليه إلا أن الدعوة إلى قيام نظام جمهوري في إيران قد قد ضاعت أدراج الرياح بتأثير الشخصية الإيرانية قبل كل شيء ، وما لبث رضا خان الذي ظهر من بين الطبقات الفقيرة وتولى زمام الأمور في إيران أن توج نفسه إمبراطوراً على إيران دون أن يغير في مفهوم الحكم ارتقاء به أو تطويراً له من خلال الأفكار الجديدة التي بدأت تظهر في المجتمع الإيراني والتي كان من الممكن أن تجعل منه رئيساً للجمهورية لا إمبراطوراً كرضا شاه أن يطور معنى القيادة في الإمبراطورية فترك لابنه محمد رضا تركة مثقلة بالأعباء ومنه كبيرة للجانب عاينه فترك للإمبراطورية أساساً يحمل في طياته عناصر منقوطة .

المبحث الأول

السياسة الإيرانية قبل الثورة

إن الدارس لتاريخ إيران وحضارتها لا يسعاه عند تناوله لقضية ثورة إيران الإسلامية إلا أن ينظر إليها من خلال بعدين، البعد الأول هو قيام الدولة الصفوية في إيران سنة ٩٠٦ هـ سنة ١٥٠١ م، فالدولة الصفوية هي التي أحدثت تلك التغييرات الجذرية في الحضارة الإيرانية فكرياً وعملاً، هي التي أحلت المذهب الشيعي الاثني عشري كمذهب رسمي للدولة محل المذهب السني، وجعلته المنطلق الوحيد للبناء الحضاري فيها، وقد استتبع ذلك استلهاهم تلك الخلفية التاريخية للمذهب الشيعي منذ عهد علي بن أبي طالب في التفكير والتصرف فيما أعقب ذلك من عهود ولقد أعلنت جمهورية إيران الإسلامية من خلال أهم بنود دستورها المذهب الشيعي الاثني عشري مذهباً رسمياً للبلاد في محاولة لإحياء ذلك الفكر بكل أبعاده واتجاهاته ومنطقة في الحكم وبناء الحضارة ولا شك أن هذه المحاولة كانت الحلم العظيم الذي أصبح آية الله الخميني زعيم الثورة الإيرانية وإمامها المختار يسعى من أجل تحقيقه، ومن الواضح في كتبه التي ألفها وأقواله التي نشرها أنه كان تلميذاً نجيباً لأحد علماء الدولة الصفوية الكبار وهو محمد باقر المجلسي شيخ الإسلام والمسلمين في عهد الملكين الصفويين سليمان وسليمان حسين، هذا الشيخ الذي ألف موسوعته المذهبية الضخمة «بحار الأنوار» وكتب رسائله الدائمة الصيت حول فكر الشيعة في مختلف المسائل الدينية والدنيوية قد حلم يوماً أن يعيد بناء الدولة الصفوية بعد أن تداعى بناؤها، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، وإن كانت الدولة الصفوية قد سقطت بعد وفاته بزمن قصير إلا أن سقوطها لم يكن يعني فشله في دعم الأسس التي تطيل بقاءها ولا يعني قصر نظره وإنما شاء سوء حظه أن يظهر والدولة تلفظ أنفاسها الأخيرة، ولا يستطيع دارس أن ينكر أن الجهد الذي قام به المجلسي شيء عظيم حقاً إلا أن الدولة كان مقضياً عليها بالموت، ورغم ذلك فقد بقيت تعاليم المجلسي صامدة بعده واستطاعت أن تجمل جهود نادر شاه الذي حكم إيران بعد الدولة الصفوية تفشل في إعادة المذهب السني كمذهب رسمي لإيران. ولا شك أن إعجاب الخميني في كتبه ورسائله بالمجلسي وبموسوعته الكبيرة ورسائله المحكمة القوية يشير إلى الركن الأساسي الذي انطلق منه فكر الخميني وأسلوبه في الدعوة للثورة الإسلامية في إيران، كما أن

الخميني بعد نجاح الثورة في القضاء على الملكية تابع خطوات هذا العالم الشيعي الكبير التي قام بها من أجل أن يكون لرجال الدين اليد الطولى والرأى الحاسم في الحكم والإدارة بناء على شرعية مكانتهم وفق اصول المذهب الشيعي .

أما البعد الثاني فهو أزمة تأميم البترول في إيران اعتباراً من سنة ١٩٥١ م وما صاحبها من أحداث فإن وضع إيران في تلك الفترة داخليا وخارجيا هو الذي وجه فكر الشاه ودفعه لأن يمشي في الطريق الذي قاده لهذه النهاية .

على أن هذا البعد الثاني كان في حد ذاته مقدمة لأحداث الثورة الأخيرة ، فرغم ما ساد إيران من هدوء واستقرار خلال الأعوام التي تلت أحداث تأميم البترول إلا أنه كان الهدوء الذي يسبق العاصفة ، فإذا كان البعد الأول يمثل منطلقاً معنوياً للفكر الثوري فإن البعد الثاني يمثل بداية حقيقية لأحداث أدت إلى انهيار النظام الملكي الحاكم وقيام الثورة الإسلامية ، ومن هذا الواقع الملموس يمكن للدارس تتبع السياسة الإيرانية قبل الثورة :

أسلوب الشاه في الحكم :-

قال الشاه محمد رضا بهلوي في حديث صحفي أجراه معه الصحفي أنيس منصور بعد إمتقراره في القاهرة فور قيام الثورة : إن هناك إرادة ما شاءت أن أخرج من إيران ، أرادوا أن أخرج لأنني كنت مستقلاً في تفكيري وتديري ورسم مستقبل بلادي ولعلني كنت مستقلاً أكثر مما يجب ، إتني الآن أرى كل شيء بوضوح ، أرى كل أخطائي ، ومن بين أخطائي المميتة أنني صدقت الغرب كالأعمى وأتني أخذت قضية صداقة الغرب شيئاً مسلماً به ، لقد كنت أعمى ، وبعد أن استسلمت لهذه الصداقة ذهبت بسرعة إلى ما تمنيته لبلادي ، أعطيت بلادي أكثر وأكبر مما تقدر على هضمه : (١) والواقع أن الدارس يميل إلى تصديق حديث الشاه لاشتماله على إعراف

صحيح وهو استقلاله الكامل في الفكر والعمل دون حساب دور القوى الكبرى المحيطة به أو دور الشعب صاحب المصلحة الحقيقية ، فلقد بدأت الحركة الثورية لتأميم البترول من مدينة قم بزعامه رجل الدين القوى آية الله أبو القاسم الكاشاني عندما أطلق صيحته المشهورة « أيها الكلاب الإنجليز اتركوا لنا بترولنا واخرجوا من بلادنا » ثم قام على رأس مظاهرة عارمة قاصدا البرلمان الذي كان يناقش قضية التأميم ، وقد ألهمت هذه المظاهرة حماس نواب المعارضة وعلى رأسهم نواب الجبهة الوطنية حيث وقف النائب أشتياني زاده على منبر مجلس النواب يقول : أيها الزملاء المحترمون ، إذا كنا قد آمنا بالنظام الملكي فليس ذلك من أجل شخص صاحب الجلالة الشاهانية محمد رضا بهلوي ، لقد آمنا بهذا النظام لأسباب متعلقة بالظروف السياسية والوضع الجغرافي لهذه البلاد ، ولكن ليعلم الشاه أن حكم إيران يجب أن يكون لنا وحدنا ، إننا نحن نواب الأمة نملك ولا أحد سوانا أن نعين رئيس الوزراء وليفهم صاحب الجلالة الشاهانية أن بقاءه على عرشه رهين بإتباعه لأحكام الدستور إننا نحن الذين نمثل مصالح الأمة ونحن المسئولون عن توجيه مستقبلها ، ولذلك فإن الإمبراطور وهو غير مسئول يجب أن يمتنع عن التدخل في شئون السياسة » (١) .

لقد كانت هذه الكلمة تمثل وجهة نظر المعارضة فالملك يملك ولا يحكم ، ولكن الشاه تجاهل ذلك في حين بقيت تلك هي وجهة نظر المعارضة في السنوات الأخيرة حيث يقول علي أصغر مظهري عضو مجلس النواب عن كرمان وأحد زعماء المعارضة في آخر دورة برلمانية قبل الثورة : « إنه لا يمكن رسم مستقبل إيران بدقة ما لم تلتزم الحكومة والنظام بالدستور وحق لا تؤدي الفوضى إلى حرب أهلية لا تحمد عقباها » (٢) . ولقد كان قبول شابور بختيار تولى السلطة التنفيذية في

(١) محمد حسنين هيكل : إيران فوق بزكان ص ١٠٣ [نقلا من مضابط المجلس] .

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٩٣ بتاريخ أول آيار سنة ١٣٥١ هـ . ش .

إيران قبل قيام الثورة وهو الرجل الثانى فى الجبهة الوطنية المعارضة للنظام على شرط أن يلتزم الملك بالدستور ويعود ملكاً لا يحكم ، فلقد ظل شعار الجبهة الوطنية حتى بعد إحيائها فى أواخر عهد الشاه يتمثل فى كلمة الزعيم محمد مصدق فى البرلمان عقب مقتل رزم آرا رئيس الوزراء الحيدى « افهموا جميعاً إننا هنا نمثل الأمة ونحن أصحاب الكلمة العليا » (١) .

والواقع أن الشاه وطن نفسه على أن يقف وحده فى مواجهة الأحداث مستقلاً فى فكره وتصرفه ولعل هذا الاتجاه بدأ عندما أصيب بأزمة نفسية لحادة إبان أزمة تأميم البترول والتى يقول عنها محمد حسنين هيكل : صرح لى أحد أصدقاء الشاه بقوله :

لقد دخلت على جلالة مرة أثناء إحدى الأزمات وكان جلالة متأثراً مفعلاً بروح فى مكتبة ويحىء ويؤزم شفطيه غضباً ويمسك إحدى يديه بالآخرى من فرط الضيق والتأثر، ثم نظر جلالة إلى وقال فى صوت مختلج : ماذا أفعل إنى هنا وحدى ولا أحد يشعر بمتاعبى بل إن الجميع يتآمرون على ، بعضهم عن قصد وتعمدوا البعض بطيبة وحسن نية ولكنى أدفع الثمن وحدى . واختلج صوت الملك وهو يكرر كلمة وحدى وحدى ، وأحسست أن جلالة مقبل على أزمة نفسية عنيفة ووجدت أنه ربما فضل أن لا يرى تأثيره أحد وفتحت باب الغرفة وخرجت » (٢) .

ويبدو أن الشاه قرر أن يعمل وحده بفكره هو حتى آخر الشوط حيث صرح لمراسل مجلة اشبيجل الألمانية الغربية قبل قيام الثورة بأسابيع قليلة قائلاً : « إن الجماهير جاحدة بالمفهوم الواقعى لهذه الكلمة ، ليس لديها الصبر ولا قوة التعقل ، إن الأصدقاء تركونى منذ أشهر وذهبوا إلى أوروبا وأمريكا بالأموال التى أخذوها ، حتى أفراد أسرتى لم يقفوا بجانبى ولم يبق معى إلا بعض الأفراد لقد أساء من

(١) محمد حسنين هيكل : إيران فوق بركان ص ١٠٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٤ .

حولى إلى وإلى زوجتى واستغلوا اسمينا ، ليس فى هذه الدنيا من يعمل ولا يخطئ
حق العظام أمثال تشرشل وروزفلت وكيندى وديجول| إننى أعرف أنى أخطأت
ولكنى أستطيع أيضا أن أقدم سجلا إيجابيا حافلا ، لقد قدت شعبى من ظروف
القرون الوسطى إلى الحياة العصرية متحملا المشاق والتضحيات ومسترى بعد عدة
شهور من ذهابى كيف يتعصر الناس على ذهابى» (١)

موقف الشاه من أزمة التأمين واتجاهه للتغيير :

يقول محمد رضا بهلوى فى مذكراته تحت عنوان « الرد على التاريخ » : لقد
أدى التدخل البريطانى الروسى إلى جلب محمد مصدق إلى كرسى الحكم فقد كلفته
بتولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٤٣ م مؤملا أن لقائى وطنى مثل مصدق الصلابة
الكافية لإصلاح نظامنا الانتخابى وإقامة انتخابات خالية من التدخل الأجنبى
إلا أننى فوجئت برده الذى وضع ثلاثة شروط للقبول هى أن يقبل البريطانيون ،
أن يرانى ويأخذ منى النصيحة كل صباح ، أن أجهزه بحرس خاص وقال إنه لا يحصل
شئ فى إيران دون موافقة البريطانيين وأنه ليس هناك من أهمية للروس ، ورفض
البريطانيون الفكرة فرفض مصدق الوزارة ، وقد أدى فشل وزارة رزم آرا فى
معالجة أزمة المفاوضات مع شركة النفط إلى تهبة المسرح لمصدق ، وقد بنى مصدق
سمعته آنذاك كخطيب ساحر أو بوجه أدق كعارض مسرحى من الدرجة الأولى ،
من الصعب الحكم على الخطيب مصدق كسياسى ، وذلك بسبب التناقض الدائم بين
أقواله وأفعاله وبسبب تغيراته النفسية المفاجئة إذ كان يتراوح دوما وفى نفس الموقف
من أقصى حالات الحماس إلى أقصى السكابة وكان دوما شديد الثقة بآرائه مهما
كانت وكان يعبر عنها دوما بخطب هستيرية مليئة بالبكاء والعويل كما كان يلجأ
للمعارض الدبلوماسى ويمثل أدوارا كوميدية سوداء كأن يعلن فجأة أنه على وشك
الموت ، وصارت نوبات الإغماء عنده مضرب الأمثال إلا أن القليلين عرفوا أن

(١) صحيفة كيهان العدد ٦٥٤ ١٠ بتاريخ ١٥ اسفند سنة ١٣٥٧ هـ : ش .

طبييا فتح قميصه مرة عند إحدى النوبات ليفحصه فوجد يده تقبض على محفظته وليس على قابله كما كان متوقعا، لقد قارن البعض بين مصدق وروبسبير أوريزي إلا أن المقارنة الأقرب هي مع شخصية هزلية ، دعا مصدق دوما لتأمين النفط مهيجا أفئدة شعب طال غضبه على التدخل الأجنبي في شؤنه ولم أكن مخالفا له في هذا المطلب إلا أن رأيي كان في ارتباط التأمين باتفاق مع البريطانيين وهذا مابدا صعب المثال آنذاك، وقد اضطررت لتعيين مصدق رئيسا للوزراء في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١م ولم يكن هذا بالقرار السهل بالنسبة لي ، كنت حذرا من قومية مصدق الصارخة وعدائه العنيف لبريطانيا ولم أر في رفضه لرئاسة الوزارة أثناء الحرب وتأيدته للمعاهدة النفطية التي أراد الروس فرضها علينا إلا ما يشكك بمصدق وطنيته، إكان عمر مصدق آنذاك أربعة وسبعين عاما ولم ينقطع طيله حياته عن التعطش للسلطة أما وقد حصل عليها فقد أراد أن تكون مطلقة ، وقد نصحته بالتحمل وانتروي ووعدني باتخاذ الحيلة إلا أن أعماله بعد ذلك لم تظهر سوى التهور فقد رفض التفاوض مع الإنجليز بعد قبول الشركة مبدأ التأمين ورفض بعثة ستوكس البريطانية ، واقتراحات بعثة هاريمان وعروض الوساطة من نشرشل وترومان وايزينهاور والبنك الدولي والتحكيم من قبل هيئة عالمية ورفض في برنامج التوازن السلمي إعطاء أية تنازلات لأي طرف حول أية مصلحة في إيران وكانت فكرته مشيرة للاهتمام إلا أنه لم يمكن تطبيقها بتعصب جنوني ، كما أنه استغل صلاحياته أسوأ استغلال فتغلى عنه مؤيدوه القدماء (١) .

لقد أدرك الشاه أنه لا يستطيع التخلص من النفوذ الغربي على بلاده لذلك فكر في أن يهادن الغرب على أن يكون حليفا لتركوه مطلق اليد في إيران ويساعده إن احتاج للمساعدة حيث يقول في مذكراته : « اعتقدت وأنا في الحكم أن تحالف مع الغرب كان مبنيا على أسس القوة والولاء والثقة المتبادلة ومن الممكن أني كنت

(١) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٨٠ م (طبع لندن بالعربية) .

مخطئا فيما يتعلق بالثقة » (٢) لقد كان على الشاه أن يحل مشكلته مع القوى الأجنبية حتى يضمن امكانية السيطرة على الداخل ثم البدء في تنفيذ خطته وسياساته ولقد نجح الشاه في أن يضمن مساعدة الغرب له على البقاء والسيطرة ولكن الغرب لم ينظر إليه كأكثر من عميل يستطيع أن يغيره في أى وقت إذا خرج عن حدود الولاء ، ولقد أدرك الشاه هذا مؤخرا عندما حاول أن يقوم دور الغرب وأثره على السياسة الإيرانية في مذكراته حيث يقول : « لقد قضيت كل حياتي منذ سن الرشد جارا لسادة الكرملين ولم أستطع أن أرى أى تردد خلال أربعين سنة حول أهداف روسيا السياسية وهى الكفاح الذى لا يلين للسيطرة على العالم فإن موسكو تعتبر أن لديها كل ما يلزم من الوقت وأن بإمكانها الانتظار لخمسين سنة وهى لهذا تقبل بترجاع هذا وبصفة هناك وبتفاهم فى مكان آخر لكن دون تذبذب حول الهدف النهائى ، عندما سحبت بريطانيا قواتها من شرق السويس سنة ١٩٦٨ م تقدمت راضيا لتعمل أعباء الدفاع عن الخليج وقد كان على إيران أن تصبح قوة عسكرية من الدرجة الأولى لها ما يتطلبه ذلك من قواعد وتسهيلات وقد كنت واثقا من تأييد الحلفاء الأمريكيين والبريطانيين لهذه الأهداف ولكن بالضياع الثقة ، ربما لم يمتلك الغرب سياسة متماسكة نحو إيران عند تلك الجهود التى انتهت إلى النجاح فى طردى ، لقد اختلط التأيد الغربى لحكمى دوما بالحاجة لممارسة السيطرة الكافية ، ومع لك فإن محاولات العرب فى قص أجنجتى تعود لأيام مصدق وقد تجددت كما أردت أن أتصرف باستقلال ، فعندما كسرت نظام المناصفة فى ربح البترول مع شركة اينا الإيطالية وشركة ميتاندارد أويل انديانا سنة ١٩٥٧ م لم تغفر لى الشركات الكبرى أبدا هذا الكسر لنظام المناصفة فقد نظمت المظاهرات الطلابية ضدى سنة ١٩٥٩ م لأول مرة وساعدت فى ذلك المخابرات المركزية الأمريكية وخلقت بذلك جهة معادية لىكى تستخدمها ضدى كلما اختلفت سياستينا وكان على أن آخذ بتحذير رئيس وزرائى شريف إمامى منذ عشرين سنة عندما أخبرنى أن

للولايات المتحدة تقف خلف التعديلات الطلائية المعادية لى خارج إيران وداخلها وتقوم بتدبير مشاكل أخرى أيضاً ، وقد تجمعت فى السبعينات قوى تهدف كلها لإزالة وهى شركات البترول العالمية ، الحكومتان البريطانية والأمريكية ، وسائل الإعلام العالمية ، الأوساط الدينية المحافظة فى الداخل بالإضافة إلى الشيوعيين الذين نجحوا فى التسلسل داخل المؤسسات الإيرانية (١) ويضرب الشاه بعض الأمثلة على أسلوب تدخل الغرب فى إيران فيقول : « لقد عقدنا سنة ١٩٤٢ م تحالفاً ثلاثياً مع البريطانيين والروس ضمنا فيه الاعتراف بسيادة إيران واستقلالها وخروج القوات الحليفة بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب مع ضمانات بعدم تقسيم البلاد بين البريطانيين والروس ، ولكن لم يضع موقفنا الجديد كخليف للطرفين حداً لتدخلهما المستمر فى شئوننا فقد طلب السفير البريطانى طبع كميات أكبر من العملة لمساعدة جيشى الاحتلال على مواجهة مصاريقهما المحيية وعندما رفضت الحكومة هددنى بسحب الثقة من حكمتى ولكنى رفضت الطلب وكانت هذه هى المرة الأولى التى أنحدى فيها القوة المحتلة بهذا الشكل ، وقد ساعد ذلك على تقوية وضعى داخل البلاد وعند الحلفاء إلا أن البريطانيين كانوا خبراء فى التأثير على السياسة الإيرانية مستفيدين من محدودية صلاحياتى آنذاك حيث كانوا يسيطرون على المجلس البرلمانى وعن طريقه استطاعوا الحصول على مطلبهم مضيفين إلى المشاكل التى كان الاقتصاد الإيرانى يعانى منها (٢) .

ويتحدث الشاه عن أسلوب تعامل السوفييت معه فيقول : « اتصف ستالين فى لقائه معى بالجمالة والتعذيب ولم يكن لى آنذاك أن أعرف مقدار ، ما انطوى عليه كلامه من خداع فقد كنت متحمساً — لصغر سننى ووطنيتى وألمى من تحطيم الجيش الإيرانى وتجريده من المعدات — الى أن أكلته عن حاجتنا إلى الطائرات والدبابات وعندما كلمته فى ذلك فعلاً بادر فى الحال إلى عرض لواء دبابات وسرب

(١) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٠ م .

(٢) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٨٠ م .

طائرات على مرجئنا بحث أمر التدريب وطريقة التسليم إلى ما بعد، فشكرته بحرارة معتقدا أنني أنجزت خطوة مهمة على طريق تحقيق الاستقلال والكرامة لبلادي إلا إنني تبينت فيما بعد أن ذلك لم يكن سوى درس أتلقاه عن مخاتلة الروس وعن الأتمان الباهظة التي يطلبون مقابل التنازلات فلما رفضت الشروط أخذت الإذاعة السوفيتية تهاجمني وبدأت صحيفة حزب توده الشيوعي في إيران تنتقد إدارتي للسياسة الخارجية، هذا الحزب الذي ساعدت موسكو على تكوينه مع البريطانيين (١). وقد لعب حزب توده دوراها ما في فترة رئاسة مصدق للوزارة فقد وضع خضته على أساس استعمال مصدق لإسقاطي أولا ثم التخلص من مصدق بعد مغادرتي إيران بأسبوعين وقد بينت الوثائق التي كشفت ذلك وأتيح لي أن أرى طوابع بريدية تحمل اسم جمهورية إيران الشعبية وكان من المقرر إصدارها بعد إسقاط مصدق ولم يكن هناك شك في أن موسكو قد ساعدت هذا الحزب سياسيا وماديا واسكن الثورة الشعبية المؤيدة لي فاجأت المتأمرين (٢). ويحاول الشاه أن يصل من خلال رأيه في لعبة القوى الكبرى إلى نتيجة تمثل خلاصة فكره وتجاربه مع هذه القوى حيث قال : « إن ما يحدث في إيران الآن قد حدث سنة ١٩٠٧ م عندما كان الإنجليز والروس قد اقتسموا البلاد ، وبعد ذلك جاء الإنجليز والأمريكان وقدموا الستالين ومولوتوف هدية أخرى هي أن يكون لولايات آذربيجان وكردستان وخوزستان حكم ذاتي ، ووقفنا ضد رغبة ستالين وضد رغبات عدد كبير من مستشاري ونجحنا وكانت هذه هي أول مرة نقف فيها ضد السوفيت ومشينا في ذلك وراء موقف تيتو سنة ١٩٤٨ م ، هذه هي السياسة القديمة تمزيق إيران وإعطاء أجزاء منها الحكم الذاتي فإذا حدث ذلك لولاية واحدة فإن الولايات الأخرى سوف تتبعها بسرعة وتنتهي الدولة وتتمزق القومية الإيرانية (٣) .

(١) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٨٠ م

(٢) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٨٠ م .

(٣) مجلة أكتوبر العدد ١٩٢ بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٨٠ م .

والواقع أن أحداث التاريخ تؤيد رأى الشاه هذا حيث يحكى الصحفي محمد حسنين هيكل كشاهد عيان فى أحداث التأميم الأوضاع التى كانت سائدة وقتها فيقول: قال لى أمريكى مسئول فى طهران: العجيب أن الحزب الوحيد الذى ليس له وجود شرعى وقانونى فى إيران هو الحزب الوحيد الذى له وجود فعلى وحقيقى فى كل أرجائها، كل ما فى طهران مع الأسف يساعد حزب توده بل يعمل لحساب حزب توده، وكان الأمر الواقع فى شوارع طهران يؤيد إلى أقصى الحدود — هذا الذى يقوله الأمريكى المسئول، لحساب حزب توده مثلاً، شباب إيران الذى لا يجد زعماء يتصلون به ولا تشكيلات تضم شتاته ولا منظمات تجمع نشاطه إلا زعماء وتشكيلات ومنظمات توده، ولحسابه أيضاً شباب موظفى الحكومة وهم فى إيران قرابة مائة ألف يعيشون فى ظروف غلاء مريع وتبأخر مرتباتهم بالشهرين وبالثلاثة ولا يهتم بهم أحد، ولحسابه كل هؤلاء الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون شيئاً والذين مازالوا عبيداً يباعون مع الأرض التى يعيشون عليها عندما يشاء الاقطاعيون من أفراد العشرين أسرة التى تملك معظم أراضي إيران، ولحسابه ما تقوله الاحصائيات من أن ثمانين فى المائة من سكان إيران لا يجدون مقومات القوت الضرورى لإستمرار حياتهم، والفساد المتفشى فى كل ناحية، فى مجلس النواب نفسه حيث يسير النواب وراء الأغراض الشخصية فمنهم من يعيشون على حساب ساسة يوجهونهم، ومنهم من يتقاضون مرتبات من بعض الوزراء ونواب لا يؤيدون الوزارات إلا إذا كانوا هم أنفسهم بين الوزراء، وفى الأداة الحكومية حيث أصبحت كلمة الرشوة أوسع الكلمات انتشاراً واستعمالاً، وفى حاشية الشاه حيث يوجد بين أفرادها من لا ينظر إلا لمصلحته الخاصة ومن لا يهمه أن يزج باسم الشاه فى كل مناسبة وبغير مناسبة، ومن يستغل نفوذه بل ومن يرتشى علناً وعلى الشاه المسكين أن يدفع الثمن من سمعته وشعبيته وحب رعاياه له، هذا الفساد فى كل ناحية لحساب توده، ولحساب توده أنه ليس لإيران سياسة ثابتة فى أى ناحية من نواحي الإنتاج^(١).

(١) محمد حسنين هيكل: إيران فوق بركان ص ١١٤، ١١٥، ١١٦،

الثورة البيضاء وأهدافها :

على أن الدارس لتاريخ إيران وحضارتها خلال أزمة البترول وما بعدها لا يحتاج إلى كبير غناء ليدرك أن الشاه لم يقف في الواقع موقفه اسلبيا إزاء الأحداث بل إنه تحرك إيجابيا وبسرعة حاسمة بقض النظر عن مدى صحة تحرك أو فائدته للوطن حيث عمل على إرضاء الشعور العام في البلاد. والرأى العام العالمى فقرر أن ينزل عن أراضيه للفقراء ومضى إلى أكثر من هذا فاشد أغنياء إيران أن ينزلوا عن جزء من أراضهم للفلاحين الذين يعيشون عليها ، وقد عبر الشاه عن موقفه هذا في حديث صحفى له سنة ١٩٥١ م قال فيه : حينما كتب أبى وصية ترك لى كل أراضيه وكانت فى مجموعها تبلغ ربع الأراضى المزروعة فى ايران وكان أبى يقصد من ترك أراضيه لى أن يساعدنى دخلها على أن أحتفظ بجلال الملك ولكن الدنيا تتطور والأفكار تتغير بسرعة ، ولقد رأيت أن وجبى الحقيقى كملك يقتضى أن أوزع هذه الأرض لتساعد الشعب على الحياة وكنت واثقا من أن مساعدة الشعب على الحياة أضمن الطرق لصيانة جلال الملك ، لقد قررت فى بداية الأمر أن أنزل عن هذه الأراضى للحكومة على أن يصرف دخلها على المشروعات التى ترفع من مستوى الحياة بين أفراد شعبى ، ولكن ظهر لى فيما بعد أن هذه الفكرة لم تكن مجدية فلقد كان دخل هذه الأراضى حين سلمتها للحكومة سبعين مليوناً من التومانان فى السنة — ما يقرب من سبعة ملايين جنيه مصرى — ولكن الروتين الحكومى كان من نتائجها أن ساءت إدارة هذه الأرض حتى انخفض دخلها إلى ستة ملايين فقط أى أقل من العشر ، ومنذ أشهر خطر ببالى أنه مهما يكن من أمر المشروعات النافعة التى تصرف فيها دخول هذه الأراضى فإن حلم الفلاحين دائماً أن يصبحوا ملاكاً وسارت أفكارى فى هذا الاتجاه واستقر رأى على توزيعها ، لقد قررت أن أبيع لهؤلاء الفلاحين هذه الأراضى بأثمان تقل عن نصف قيمتها وبأقساط لمدة خمس عشرة سنة وقررت أن تخصص المبالغ المتجمعة من ثمن البيع لإنشاء صناعات زراعية قوية وأن يذهب ربح

هذه الصناعات الزراعية إلى مؤسسة خاصة تتولى استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة بكل الوسائل العلمية والفنية لكي توزعها على فلاحين يصبحون ملاكاً جديداً، وطابت من الخبراء أن يعدوا مشروعات بإنشاء جمعيات تعاونية تباشر على الفور نشاطها في مساعدة الفلاحين الذين وزعت عليهم الأراضي لكي تصبح ملكيتهم ملكية نافعة مثمرة لهم (١).

والواقع أن فكرة توزيع الأراضي المملوكة على الفلاحين بهذا النحو كان خطوة نحو إعلان الثورة البيضاء التي عاد الشاه فساها ثورة الشاه والشعب لتتلاءم مع الفلسفة التي أعلنها لها حيث قال: إن روح هذه الثورة وفلسفتها هو التناسق بين تنفيذ البرامج الاقتصادية الواسعة وزيادة الثروة والدخل القوي يوماً بعد يوم بحيث يستفيد أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب من هذا التقدم في أفضل ظروف ممكنة دون أن يضر ذلك الحقوق والحريات الفردية، ويوجب تحقيق هذا الهدف أن تستبدل الديمقراطية السياسية من شكلها في الماضي منحصرة في أقلية محدودة تكون وسيلة لإستغلال الأكثرية وأن تصبح أساساً اقتصادياً واجتماعياً قوياً وصحيحاً عن طريق مزج الديمقراطية الاقتصادية بالاقتصاد الديمقراطي (٢).

ومن خلال هذا المنطق وضع الشاه لثورته البيضاء عدة أسس تصبح بمثابة أهداف ينضم الجميع الشاه وأفراد الشعب لتحقيقها وأهم هذه الأسس:

التغيير الأساسي والثوري في كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من أجل تجديد حياة المجتمع الإيراني، الإهتمام بكافة المسائل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية والصناعية والزراعية والثقافية وغيرها، التوافق الدائم مع القيم والموراث الحضارية والثقافية الإيرانية الخاصة (٣).

(١) المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٧٩ .

(٢) محمد رضا بهلوي، بسوء تمدن بزرگ ص ١٦ .

(٣) راجع كتاب الثورة البيضاء .

ولعل الدارس يقف هنا متسائلاً : هل حقق الشاه ما وعد به من أهداف للثورة البيضاء ؟ وهل كانت الأساليب التي انتهجها موصلة لتحقيق هذه الأهداف ؟ ولا شك أن الدارس يقف متردداً إزاء الإجابة على هذا التساؤل ومن الطبيعي أن يضع الدارس تقويمه على أساس أن أهداف الثورة البيضاء بالصورة التي أعلنها الشاه تكن في ضرورة أن يكون كل تخطيط اقتصادي على أساس التصور البعيد المدى للتوسع الإيراني من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا التصور كهدف يستلهم مبادئ الثورة في جميع مراحل تحديد الأهداف الجزئية والاستراتيجيات والسياسات وإعداد الاقتراحات وتنظيم البرامج ، ومع تشكيك الكتاب المعارضين للنظام الملكي في صحة البيانات والاحصائيات الحكومية التي صدرت وتصدر عن إنجازات الثورة البيضاء إلا أنه يجدر بالدارس أن يعرض تلخيصاً لما ذكره الشاه عن إنجازات هذه الثورة في مختلف المجالات وكذلك عن أوجه القصور في هذه المجالات :

أولاً : مجال الإصلاح الزراعي :

نجحت الجهود الشخصية للشاه في تملك الأرض الملكية والحكومية للمزارعين حيث تم توزيع أراضى ألف وأربعمائة قرية تبلغ مائتي ألف هكتار على اثنين وأربعين ألف مزارع بسعر عادل قسط عليهم على مدى خمس عشرة سنة كرحلة أولى ، كما نجحت المرحلة الثانية في تحديد الملكية ببيع الموقوفات الخاصة للحكومة ثم توزيعها على المزارعين بمقود إيجار طويلة المدة لا تقل عن ثلاثين عاماً وبلغ بعضها تسعة وتسعين عاماً ، وفي المرحلة الثالثة تم نقل ملكية الأراضي المستأجرة من الإقطاعيين إلى المزارعين أو اقتسام العائد بتراضى الطرفين ، وقد أدى الإصلاح الزراعي إلى القضاء على نظام الإقطاع وتغيير أسلوب الزراعة وزيادة الأراضى المنزرعة ورفع مستوى الإنتاج الزراعي وكمية المحاصيل والاستفادة من الوسائل الحديثة في الزراعة ، ودعم وزيادة الشركات التعاونية الزراعية وإنشاء الشركات المساهمة الزراعية وتأسيس يوت الثقافة الريفية وغير ذلك من المشروعات الحضارية .

ثانياً : المصانع التعاونية :

ترتب على الإصلاح الزراعى قيام الدولة ببيع أسهم المصانع الحكومية للعمال وقد ساعد هذا على سرعة دوران رأس المال من ناحية ، وإيجاد الشركات المساهمة من ناحية أخرى ، وقد طبق هذا المبدأ على كل المصانع فيما عدا الصناعات القومية مثل السكك الحديدية والطاقة والأسلحة وما إلى ذلك والتي بقيت تحت سيطرة الحكومة وقد ظلت السياسة الصناعية تسير في خطين متوازيين هما إنشاء صناعات فى القطاع الحكومى والحفاظ على الاستثمار فى القطاع الخاص .

ثالثاً : المصادر الطبيعية :

تم تأمين الغابات والمراعى ومصادر المياه منعا من إحتكار الأفراد لهذه المصادر الطبيعية وتوفير الإدارة السليمة لهذه الثروة من أجل الحصول على أكبر عائد من هذه المصادر وما ينتج عنها من طاقة سواء فى مجال الكهرباء أو البترول الذى يلقى كل العناية وخاصة فى مجال زيادة صناعة البتروكيماويات والطاقة الذرية .

رابعاً : شئون العمل والعمال :

تحقق للعمال الاشتراك فى أرباح المصانع ، وقد وجدت سياسة جديدة لتشغيل تهدف إلى إعطاء الحق للعامل فى العمل الدائم وتأمينه ضد البطالة، كما وضعت سياسة أجور جديدة تأخذ فى اعتبارها ظروف الحياة التى يعيشها ووضع كادر جديد للأجور أصبح يطبق إجبارياً ، كما وضعت سياسة لربط الأجر بالانتاج من أجل رفع مستوى الصناعة وتحسين المستوى المعيشى للعامل مع إيجاد حسن العلاقة بين العمل ورأس المال ، وقد توسعت الدولة فى تملك الوحدات الصناعية والإنتاجية

للعمال من أجل زيادة المشاركة الشعبية في النشاط الاقتصادي ومن أجل ضمان التوزيع العادل للدخل .

خامساً : تعمهم الديمقراطية :

أجريت عدة إصلاحات على قانون الانتخابات بحيث ضمن اشتراك الأفراد في تقرير مصيرهم وروعى اشتراك النساء في الانتخابات وحصولهن على المساواة بالرجل ، كما تم تشكيل المجالس المحلية والنقائية وكذلك مجالس التعليم والصحة .

سادساً : التعليم .

حظى التعليم باهتمام خاص وأنشئت كتائب التعليم التي ساهمت في خلق نهضة تعليمية كما وكيفا ، وقد استقرت نظم التعليم بعد تطويرها بشكل يجعلها تلاحق النهضة الاقتصادية السريعة ، وقد بذلت الجهود لتشجيع التدريب المهني وكذلك محو الأمية من أجل الاحتياجات الاقتصادية .

سابعاً : الصحة .

سمت الثورة إلى استكمال الأجهزة الصحية ، وتأمين العلاج وحماية الأمهات ورعاية الطفولة ، وإنشاء كتائب الصحة .

ثامناً : الاسكان والتعمير .

تم إنشاء كتائب التعمير من الخبراء والفنيين الشباب في مختلف التخصصات وامتدت خدماتها إلى رفع المستوى المعيشي للقرويين عن طريق المشروعات الريفية كما ساهمت في بناء المدن ومد الطرق وشبكات الكهرباء والميكنة وسائر الخدمات الفنية ، وقد سدت هذه الكتائب الكثير من احتياجات التوسع الاقتصادي المتزايد ، وقد عملت الثورة على حفظ حق المواطن في السكن والحيلولة دون استغلاله إلا أن

المعوقات التي واجهت هذا الأمر حالت دون نجاح هذا الجهد نجاحاً كاملاً وإن كانت الدولة تواصل وضع الخارج لحل هذه المعوقات .

تاسعاً : الشئون القضائية .

أنشئت دواوين الإنصاف والتحكيم في المظالم في القرى والمدن ومنعت الثورة البلاد وجهها جديداً للعدالة وهو الرجوع إلى العدالة الطبيعية بدلاً من العدالة القانونية وقد نجحت هذه التجربة نجاحاً منقطع النظير بحيث جعلت حل المشاكل القضائية أكثر سهولة وخففت عن كاهل الأجهزة المدلية وحققت فلسفة جديدة للعدالة .

عاشراً : الثورة الإدارية .

نظراً لأن هذا الجانب من أصعب جوانب الثورة حيث يتطلب تحولا عميقا في أسلوب الفكر والنفسيات والعادات المستأصلة للموظفين والمسؤولين في الإدارات من ناحية والمترددين على المصالح من ناحية أخرى وليس من الممكن إحداث هذا التحول بشكل سريع وفوري فقد تطلب ذلك وضع قوانين جديدة وتحسين أوضاع الإدارات ، وتطبيق اللامركزية ومنح المحافظين سلطات أوسع ، وقد أنشئ مجلس الثورة الإدارية وانبثقت عنه لجان فرعية تعمل كل منها في وزارة أو مؤسسة حكومية ، وإخال نظام العقل الحاسب للقضاء على البيروقراطية ، وإنشاء اللجنة الملكية للرقابة والمتابعة وإنشاء الهيئة الملكية للتحقيقات .

حادى عشر : محاربة الفساد .

عمات الثورة على تثبيت الأسعار وتحديداتها ، التوزيع الصحيح للسلع على أساس الربح العادل ، محاربة استغلال المستهلك ، القضاء على الغلاء الذي هو أساس التضخم وإرتفاع الأسعار ، وقد أنشئت لجنة وزارية لمحاربة الفساد ، ولجنة وطنية

لحماية المستهلك ، وقد تدخلت الدولة من أجل تحديد الأسعار وتثبيتها وإقامة رقابة شعبية عليها من طلاب المعاهد العليا والجامعات ، بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات الخاصة بضوابط التصدير والاستيراد ، وتنظيم الأسواق وتحديد ساعات العمل ، وزيادة التعاونيات مما حقق معدلا جديدا في مواجهة التضخم ودعم السلع الضرورية وتوفيرها مع الوضع في الاعتبار ضرورة المشاركة الشعبية .

ثاني عشر : التأمينات الاجتماعية :

تم وضع قانون للتأمينات الاجتماعية العامة وآخر لتأمين المعجزة على مستوى البلاد وخاصة القرويين حيث أن هذه التأمينات تشكل مع الجمعيات التعاونية ركبتين أساسيتين لتأمين احتياجات المجتمع في العصر الحاضر ، كما تم التوسع في التأمين الملاجي .

ثالث عشر : حزب النهضة لشعب إيران :

كان من الضروري إنشاء منظمة سياسية ووطنية كبيرة بصورة تشكيلات دائمة وواسعة وقواعد مستمدة من المبادئ الفلسفية والاجتماعية للثورة لضمان المستقبل الوطني لذلك تأسس حزب النهضة في ١١ إسفند سنة ٢٥٢٣ ملكية ليكون مظهر الوحدة قوى الشعب الوطنية ومدرسة للوطنية والابتكار في تنفيذ مبادئ الثورة وقاعدة معنوية وفكرية للمجتمع الإيراني في مسيرة الحضارة العظيمة بحيث يكون نجاح كل فرد في الحصول على المناسب الكبيرة مرتبط بكفاءته واستعداداته وتفانيه في العمل ومن المهم إتاحة فرصة القيام بدور أساسي في الحزب للنساء .

رابع عشر : البترول :

أمم البترول في ٢٩ إسفند سنة ٢٥٠٩ ملكية وأنشئت شركة البترول الوطنية ورغم الصعوبات التي واجهتها إلا أن إيران استطاعت أن تصبح الدولة الرابعة في

إنتاج البترول وتحتل المركز الثانى فى التصدير ، وقد دعمت صناعة بيمى والبتروكيماويات وتعمل الحكومة على الحفاظ على الملطة المطلقة والسكاملة لايران على هذه الصناعة وعدم الدخول فى مخاطر شخصية بمواجهة الامبراطوريات البترولية .

خامس عشر : السياسة الوطنية المستقلة

تعمل الحكومة على أن تكون كرامة إيران فى الساحة الدولية ، ودورها المتزايد فى التحولات السياسية والشئون الاقتصادية للعالم هما محرك منيستها الوطنية المستقلة الواضحة وتغيير سياسة الموازنة السلبية إلى سياسة الوطنية الإيجابية ، وإحترام المنظمات الدولية والتعاون معها ، وعقد المعاهدات الثنائية مع أكثر دول العالم واحترامها ، والتضامن مع الشعوب الإسلامية من طريق المؤتمر الإسلامى ، وتدعيم التعاون مع دول الحلف المركزى ، وزيادة التعاون مع الشعوب الأفريقية على أساس الاحترام المتبادل والمساعدات المادية ، وإعلان منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندى منطقة سلام وخالية من السلاح النووى ، وتكوين مجمع إقتصادى واسع لدول هذه المنطقة ، وتأيد نزع السلاح الكامل تحت الرقابة الدوائية ، والاهتمام بأمن الخليج وإستقراره وسلامة العمل على استقرار نظام إقتصادى جديد وعادل فى العالم بدلاً من هذا النظام الحالى غير العادل ، العمل على أن تكون القوة العسكرية ضرورة للدفاع الوطنى وضمانا للتطور الاجتماعى (١) .

نقد إنجازات الثورة البيضاء :

ومادمننا قد عرضنا باختصار لحديث الشاه عن منجزاته فلا بد لنا أن نتوقف أيضا عند آراء معارضيه حول هذه الإنجازات ، يقول الدكتور أبو الحسن بنى صدر :

(١) محمد رضا بهلوى : بسوى تمدن بزرگ من ص ٩٤ : ٢٤٦ .

إن البترول منذ إبتداء إنتاجه واستغلاله بقى غريباً عن الاقتصاد الإيراني ، وفي نفس الوقت كان أحد العوامل الرئيسية في تفكك هذا الاقتصاد وهذا بسبب الصادرات لأنه سمح برمي المنتجات القومية وسبب عمالة تحول لثبط الحياة من خلال حاجات يتعلق إشباعها بسلع متبعة في الخارج وبهذا المعنى يشكل البترول كموجه مالى عامل تفكيك للمجتمع والاقتصاد الإيرانيين وعامل تتبع عناصر لا يمكن تتبعها بالنظام المسيطر ، وإن التتبع الإقتصادي والسياسي والثقافي يزيل وطنية الطبقات الحاكمة بالنسبة للطبقات المحكومة ، كما أنه يجعل باستيراد السلع الاستهلاكية والقيم الثقافية ويشجع على تصدير المواد الأولية والكفاءات جاعلا البلد الخاضع في حالة من التفكك والمعجز ، كما أن الجيش يلعب دوراً حاسماً في هذا التفكك وهدفه المحافظة عليه وقمع كل القوى التي تعارض هذه العملية وإن تقدير الخد الأدنى لمجموع النفقات المباشرة للجيش ولقوى النظام مضافاً إليها عشرة في المائة من ميزانية الإدارة والتطور يظهر لنا أن النفقات العسكرية تزيد بمعدل ستة وعشرين في المائة وبالمقارنة فإن المصاريف العسكرية في زمن الدكتور مصدق (١٩٥١/٥٠ م) لم تبلغ سوى اثنين وواحد من عشرة في المائة من الناتج القومي العام بينما شكلت في سنة ١٩٦٧ م سبعة وخمسة وسبعين في المائة ووصلت سنة ١٩٧١ م إلى أحده عشرة وخمسة وعشرين في المائة . وبهذا تكون إيران قد تجاوزت أعلى نسبة إنفاق عسكري في العالم وبهذا الإتفاق يبنى الشاه قوة عسكرية في خدمة مصالح الولايات المتحدة (١) .

وعلى هذا فقد لخص بنى صدر جوانب القصور الحقيقية والأهمية في سياسة الشاه الداخلية والخارجية ، ولعله يبدو مصيباً فيما توصل إليه من رأى ولكن ليس إلى الحد الذي يحسب به إيجابيات هذه السياسة ولعل من أهمها إبقاء إيران في حالة استقرار بعيداً عن المشاكل التي تثيرها الأطماع المتصارعة للقوى الكبرى وهي

(١) أبو الحسن بنى صدر : إيران غربة السياسة والثروة ص ١٣ — ١٨ .

ما تكلف الدول الصغرى مالا تطبيق ، ولعل هذا الاستقرار قد ساعد على إقامة العديد من المشروعات الإنتاجية ومشروعات الخدمات ، كما أن الانفتاح على الغرب ساعد على تطور الفكر الإيراني إلى حد كبير وساهم في تعرفه وتجاوبه مع عناصر العلم والتكنولوجيا الحديثة ، ونحن في هذا لا نقف في صف نظام الشاه بل إننا نؤكد على نقطة سوداء في هذا النظام المستبد وهي أنه حاول أن يستغل كل إنجازاته لصالح الحزبة الحاكمة ثم لجأ إلى العنف في الأصول المعارضة إلى حد لم تبلغه الدكتاتوريات السابقة وأكبر مثال على هذا هو أحداث يونيو سنة ١٩٦٣ م التي أدت إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى بينهم عدد من كبار رجال الدين كما انتهت بنفى الزعيم الدينى آية الله روح الله الخميني ، ولعلنا نؤيد بنى صدر في عبارته : « هذه النفقات المتمركزة والآخذة في المركز تدفع نحو الخارج حجما متناميا من ثروات البلد ، والمقاومة الاقتصادية لا محل لها فلقد حطمتها الثورة البيضاء بعد أن هدمت القواعد التي يمكن أن تركز عليها . »^(١) كما أن الشاه لم يحقق بثورته البيضاء إنجازا حاسما حيث سلقت صحيفة لوموند الفرنسية على أحداث أوائل يونيو سنة ١٩٦٣ م بقولها: إن المشكلات الداخلية وتعارض المصالح والشقاق السياسى والبؤس الاجتماعى المتعذر القضاء عليه والرجعية والتخلف اللذين يبقين عليهما بحرص أنصار الوضع الراهن ، كل هذه العوامل تكفى تماما لتفسر حالة الغليان هناك . »^(٢) ومضت الصحيفة فى مقالها تحت عنوان « إيران أو الجذوة القابلة للانفجار » تنفى مبررات السلطة الحاكمة لهذه الأحداث بقولها : « لعل الحكومة قد ألقت على الأجنبى بمسئولية المظاهرات والاشتباكات لتخفض صعابها الداخلية . »^(٣) ويعاقق الأستاذ جاد طه على سياسة الشاه فى هذه الفترة بقوله : « كيف يتمكن الشاه من الحصول على مساعدة الجبهة الوطنية إذا لم يوافق على

(١) المرجع السابق : ص ٢٥ .

(٢) صحيفة لوموند الفرنسية الصادرة يوم ٧ يونيو سنة ١٩٦٣ م .

(٣) المرجع السابق .

مطالبها الخاصة بإجراء انتخابات حرة وإقامة حكومة شعبية منتخبة تتمتع بسلطة حقيقية وقطع كل العلاقات بجميع صورها مع إسرائيل، إن لم يظهر بالتأكيد ما يدل على رغبة في التغلّي عن المبدأ الديجولي الخاص باستمداد سلطته من الشعب مباشرة» (١).

ويطلق بنى صدر على الثورة البيضاء اصطلاح « حل التسوية المقترح من قبل النظام » حيث استطاع الشاه من خلاله استيعاب العنصر الممكن استيعابها من المعارضة وخاصة أعضاء الجبهة الوطنية ، ثم لجأ النظام بعد ذلك لتصفية عناصر المعارضة التي لا يمكن استيعابها، وأكد بنى صدر أن إزدياد إيرادات الدولة والوضع العالمى خلال هذه الفترة التي استمرت خمسة عشر عاما سمحا بمتابعة هذه السياسة أى سياسة الاستيعاب والتصفية (٢) كما يشير بنى صدر إلى فشل السياسة الاقتصادية للثورة البيضاء مؤكداً أن أسباب فشلها يرجع إلى ارتكازها على الاستهلاك المسبق وعلى التقرير المسبق للمستقبل فالاستهلاك السنوى كان يتجاوز القدرة الإنتاجية للبلاد وكانت زيادة إنتاج البترول تغطي الفرق (٣).

ويؤكد بنى صدر أن الأيديولوجية الأمبراطورية القائمة على مركزية كل السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في شخص الشاه أصبحت أيديولوجية الهدم والإفناء للبلاد ولن تترك للشاه أى رصيد إيجابى (٤) وحول قانون مشاركة العمال في أرباح المصانع يقول : إن المرفق الرسمى للحكومة الإيرانية من البروليتاريا واضح من خلال حيثيات هذا القانون فهو ليس أكثر من مشروع للدعاية وضع للخارج أكثر منه للعمال الإيرانيين فهو يرمى إلى ربط العمال بالمؤسسة

(١) جاد طه : إيران وحتمية التاريخ ص ١٤٢ .

(٢) أبو الحسن بنى صدر : إيران غربة السياسة والثروة ص ٣١

(٣) المرجع السابق ص ٣٥ .

(٤) نفسه ص ٣٧ .

ومنح الامتيازات للعمال الأكثر تأهيلاً وذوى الأجور الجيدة مما يحدث تقسيماً للبروليتاريا بواسطة خلق فئة من العمال مرتبطة بسبب الامتيازات برب العمل تستخدم كسلطة فى مواجهة العمال الجدد وغير الموهلين لذلك فهذا القانون فى بساطته وليوته يمثل واحداً من الأنظمة الأكثر مهارة فى التوفيق بين الاستقلال الذاتى للعمال بواسطة العلاقة الناشئة بين الإنتاجية والأجر وتقسيهم بواسطة تكوين شريحة تحصل على الامتياز من خلال تضامنها مع تنظيم الاستقلال (١).

ولعل هذا النقد حول إنجازات الثورة البيضاء من مفكر أصبح أعلى سلطة تنفيذية فى إيران بعد الثورة جدير بعناية الدارس لأنه إلى جانب كونه رداً على مزاعم إيجاييات الشاه يمثل عنصراً لتقويم سياسة الجمهورية الإسلامية برئاسة بنى صدر نفسه، والواقع أن بنى صدر كان ذكياً فى نقده لإنجازات الثورة البيضاء فهو رغم تلقيه تعليمه فى الغرب ورغم تأثره الواضح بمنهج الغرب فى التفكير والتصرف إلا أنه نقد الشاه مستخدماً أسلوب الماركسيين فى النقد وموظفاً خبرته بالدراسات الاقتصادية فى اكتشاف جوانب القصور فى الاقتصاد الإيرانى، وهو مع إستخدامه هذا الأسلوب فى النقد إلا أنه عندما طرح الحلول لمشاكل إيران السياسية والاقتصادية لم يستمر على هذا المنهج وإنما إستخدم أسلوباً آخر استوحاه من النظم الإسلامية، ولو أنه إستخدم هذا الأسلوب الإسلامى فى نقد إنجازات الثورة البيضاء لما أحدث هذا القدر من التشكيك فى نجاحها. لأن المنهج الإسلامى يتوخى الحقيقة المجردة بعيداً عن التعصب للنظام أو عليه وبعيداً عن التجريح.

— فكرة الحضارة العظيمة وفشلها :

وعندما أدرك الشاه أن فكرة الثورة البيضاء قد استنفذت أغراضها بدأ يعلن عن فكرته الجديدة فى الإدارة باعتباره المسئول الأول والقائد الملهم حيث قال :

إن إيصال شعب إيران إلى مرحلة الحضارة العظيمة هو أسمى آمالي، وإن قيادة بلادى فى هذا السبيل هو أهم واجباتى باعتبارى مسئولاً عن مصير هذه البلاد» (١). لذلك فقد طرح مشروعة الجديد بعنوان نحو الحضارة العظيمة ، وقد شرح ما يقصد من الحضارة العظيمة بقوله : هى الحضارة التى يستفاد فيها من أفضل عناصر العلم والفكر البشرى فى سبيل توفير أعلى مستوى للمعيشة من الناحية المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع ، هى الحضارة التى تمتاز فيها المنجزات العظيمة للعلم والصناعة والتكنولوجيا بالقيم المعنوية العالية وبالموازين الراقية للعدالة الإجتماعية ، هى الحضارة التى تقوم على أساس العمل والإنسانية وويتمتع فيها كل فرد بالرفاهية المادية الكاملة من الحد الأقصى للتأمينات الاجتماعية ومن الثراء الروحى والأخلاقى الفياض (٢) .

وقد أكد الشاه أن هذه الفكرة إنما تستند إلى حصيلة التجارب الحضارية للشعب الايرانى منذ أقدم العصور حيث بنيت الحضارة الآرية القديمة على أساس الحياة والابتكار وكان النور هو المظهر الأسمى للخلق ، وهى الحضارة التى كانت البداية الحقيقية لحضارة العالم (٣) .

ولا شك أن قدرة هذه الحضارة على الاستمرار إنما ترجع إلى عدة مقومات توفرت لها وأهمها القدرة الذاتية للشعب الايرانى التى تحافظ على بقائه ومواجهته الفناء ، وكذلك أصالة الحضارة والثقافة التى بناها الشعب الايرانى وحماها طوال التاريخ ، بالإضافة إلى نواحي العالمية فى النظرة والفكر للروح الإيرانية من خلال قدرتها على الاختلاط بالحضارات والثقافات الأخرى والاستفادة من أفضل عناصرها بهدف إيجاد تركيب أكثر اكتمالا وعالمية ، ولعل الاستقرار الذى حققه النظام

(١) ٤٤ رضا بهلوى : بسوى تمدن بزرگ ص ٢٤٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(٣) نفسه ص ٢٥٦

الامبراطورى فى إيران يمكن أن يضاف إلى هذه العوامل. ومما لاشك فيه أن الشاه قد وضع فى إعتباره هذه العناصر وهو يخطط لحضارته العظيمة ، كما أنه لم يخف إعجابه بتلك العناصر ولا بالحضارة الآرية القديمة حيث أكد أن هذه الحضارة التى يخطط لها سوف تكون مظهرا كاملا للحضارة الآرية الرائعة (١). وهنا يجدر بالدارس أن يلاحظ تلك الأسس التى وضعها الشاه ليعتم عليها حضارته العظيمة : —

أولا : النظام السياسى : ينبغى أن يقوم هذا النظام تحت المظلة الشاملة للنظام الامبراطورى على ثلاثة أسس هى السياسة الوطنيه المستقلة، الدفاع عن أمن وسيادة البلاد وسياسة عالمية للسلام والتفاهم .

ثانيا : النظام الاقتصادى : يقوم على دعم وتوسيع تصنيع البلاد ، والتوسع فى الزراعة الميكانيكية ، وكذلك تعمير وبناء أنحاء البلاد مع الاستفادة الواسعة من المعاون وزيادة الصادرات الصناعية ، زيادة مستوى الإنتاج وعاء العمل ، الاستفادة من المصادر غير البترولية فى توليد الطاقة ، وجذب التكنولوجيا المتقدمة والعمل على إستقرارها فى البلاد ، الارتقاء المنظم بمستوى التخصصات الفنية والدراسات والابتكارات العلمية والصناعية .

ثالثا : النظام الاجتماعى. يقوم على أعلى حد من الإنسانية والديمقراطية بحيث تشكل خطوطه العامة من الحريات الفردية ، العدالة الاجتماعية ، الديمقراطية الاقتصادية والاقتصاد الديمقراطى ، اللامركزية ، المشاركة العامة الواسعة والوعائية فى كل الأمور ، الثقافة الوطنية النافعة .

رابعا : الثورة الإدارية : ينبغى أن تكون لها أهميتها غير المادية حيث أن

هذا التحول يصبح صعباً أو غير ممكن بدون تطور في الإدارة فلاشك أن الشخص الذي يعمل في الحكومة يتوقع تأميناً وتمتعاً بالحقوق المشروعة ولسكنه لا ينبغي أن يخضع قيامه بوظيفته الإدارية والوطنية لمقياس تحقق هذه الاعتبارات ، بل ينبغي أن يشعر الموظف الحكومي بأن وظيفته واجب مقدس ووجداني تجاه أفراد المجتمع الآخرين .

خامساً . النظام التعليمي والثقافي : التربية والتعليم المنتشران على مستوى عال سواء من ناحية الكم أو الكيف ركن أساسي لحضارة إيران العظيمة فليس من الممكن حدوث أي تقدم في أي مجال حيوي وطني بدون إعداد العنصر الإنساني الذي هو أساس التقدم بالعلم والفكر (١) .

أما فيما يتعلق بالفاحية الدينية والمذهبية فلم يجعل منها الشاه أصلاً من أصول حضارته العظيمة وإنما أشار إليها في ختام حديثه عن الأصول الحضارية بقوله : إن هدفنا الأساسي في بناء مجتمع اليوم والغد في إيران هو تعميم وتسجيل الروح والمفهوم الواقعي للإسلام في هذا المجتمع بقدر الإمكان حتى يكون المجتمع الإيراني في عصر الحضارة العظيمة مجتمعاً مؤمناً بمنزها طاهراً لديه أكبر قدر من الروحانيات على أساس هذه الروح وهذا المفهوم ولاشك أننا ننظر باحترام إلى عقائد أتباع الديانات الأخرى في بلادنا لأن كل إيمان جدير بالإحترام وأن المجتمع غير الجدير بالاحترام هو المجتمع الذي طرد الإيمان منه (٢) .

ويقدم الشاه تعهداً لشعبه في رسالة إليه يقول فيه ليس لي من دافع في هذا الطريق إلا حب إيران ورغبتي في عظمتها ورفعتها وتوفير السعادة والرخاء لشعب إيران بقدر الإمكان ، إن قيادة شعبي إلى الحضارة العظيمة لا يزيد من قدري

(١) نفسه ص ٢٩١ : ٢٢١ .

(١) نفسه ص ٣٣٨ .

ودعمهم إياه يتوقف على مد تنفيذة لسياستهم لا لسياسته هو ، ولعل الشاه قد أدرك متأخرا تلك الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها وهو يخطط للحضارة العظيمة .

لقد مضى الشاه قدما في تنفيذ ما خطط له ، وبدأ عمله بتغييرات واضحة في القيادات فأقال وزارة أمير عباس هويدا الذي ظل في منصب رئيس الوزراء منذ سنة ١٩٦٥ م وفي / ١٩٧٧ م وهي أطول فترة لرئاسة الوزارة في عهد الشاه وقد كان الشاه يعتبره رجلا قديرا ومخلصا ورغم قناعته بأنه قد استنفد ما كان يريد منه وأن وجوده لن يساهم كثيرا في هذه الثورة الجديدة إلا أنه احتفظ به كوزير للبلاط تقديرا لمواهبه وللاستئناس برأيه في تلك الفترة ، وقد أختار لرئاسة الوزارة جمشيد آموزجار الذي قال عنه الشاه : « كان مؤهلاته لمعالجة الشؤون الخارجية فقد مثل إيران في منظمة الدول المصدرة للبترول لعدة سنين وبرزت قدرته خلال جلساتها ومفاوضاتها الصعبة المعقدة وبالإضافة إلى ذلك كان مهندسا متخرجاً من الولايات المتحدة وله أصدقاء كثيرون هناك ، وكان معروفا بالاستقامة في داخل إيران وكانت له قاعدة سياسية من حزب النهضة خاصة به ، وقد أردت من خلال تعيينه رئيسا للوزراء البدء بانطلاقة ليبرالية جديدة تسير بإيران نحو الديمقراطية وقد مضى في سياسة الانفتاح الداخلي ورفع الرقابة عن الصحف وأطلق سراح المئات من المسجونين السياسيين وكان يستقبل في أطراف البلاد بترحيب عاصف ، وقد قبلت إستقالته مرتسكبا غلطة كبيرة إذ كان على الاحتفاظ بناصح حكيم ومتجرد مثل آموزجار (١) » .

ولقد رأى الشاه أن إحداث التغيير المطلوب لا يتأتى إلا بإعطاء قدر من الحرية في كتابة المجالات ، ولقد مضى الشاه في منح هذه الحريات رغم ما سببته له من مشا كل كان يراها صحيحة نتيجة للظروف الجديدة فقد قال في خطاب ألقاه في

ولا منطلق لأن منطلق ليست قابلة للارتقاء وقد رتبى سواء من الناحية القانونية أو من ناحية العلاقة الروحية الخاصة بشعبى فى أعلى حد يمكن الوصول إليه فى البلاد ولستكنى لا أقنع بأقل من هذا الهدف وأرى أن ما شعب إيران جدير به ليس أقل من ذلك ، وسوف أقوم برسالتى هذه أمامكم حتى آخر أيامى فى هذا الطريق المصرى العظيم (١) .

ولاشك أن الأسس التى وضعها الشاه لإقامة الحضارة العظيمة فى إيران تمثل رقىا فكريا ونزعة نحو النسامى إلا أن هذه الأفكار أشبه بما ورد فى الكتب عن جمهورية أفلاطون منها إلى تخطيط علمى من أجل إنجاز واقعى ، لقد جعل الشاه من نفسه القيادة والشعب ، بل لعله ظن أن كل ما يقول ينبغى تنفيذه بأى شكل وتحت أية ظروف متناسيا ذلك الواقع الذى يخفى تيارا متصاعدا من المعارضة وقوى منظمة تخطط فى هدوء للاطاحة بنظامه ، لقد ظل على إصداره فى عدم الاعتراف بالجبهة التى تكونت من رجال الدين وبدأت تنظم صفوفها فى مواجهته فلم يستمع لصوتها ولم يحاول إرضاءها ، كذلك كان متأكدا من قدرته على سحق تلك المنظمات اليسارية فى أى وقت متناسيا ذلك الدعم الذى تحصل عليه فى التنظيم والتدريب والتمويل من الدول الشيوعية وعلى رأسها جاره اللدود الاتحاد السوفيتى ومتناسيا كذلك النجاح الذى حققته فى التوغل فى صفوف طلاب الجامعات وعمال المصانع حتى أبناء القرى من الفلاحين ولقد إعتد الشاه أكثر مما ينبغى على حسن علاقته بالغرب وخاصة الولايات المتحدة متناسيا أن هذه الدولة وحليفاتها لا تهملها شخص الشاه بقدر ما تهملها مصالحتها فى إيران لذلك لم يتنبه إلى أن محاولاته لدفع بلاده لتأخذ مكانا أكبر من حجمها فى الساحة الدولية أو تقويتها بالقدر الذى تستطيع به أن تخرج على طاعة الغرب ، أو تصبح قوة تهدد سياسة الغرب ومصالحة فى المنطقة لن ترضى ما يعتبرهم حلفاءه أو أصدقاءه ، لم يدرك أن مقدار حبهم له

البرلمان خلال آخر دورة له قبل الثورة : « إن هذه الدورة التشريعية إزاء الظروف الحالة هامة وحساسة بصورة غير عادية حيث ينبغي بكل إيمان وإخلاص وإذعان للاحتياجات إيجاد مناخ يدلى فيه الناخب برأيه بحرية في الانتخابات الإيرانية القادمة ، وألا يتعرض لأى نوع من الضغط والإرهاب ، ينبغي أن نعمل على نقل السلطة بصورة طبيعية ، وحتى تكون طبيعية ينبغي احترام أصول وكافة مواد الدستور بصورة تامة وأن تتضح من كل ناحية حقوق وسلطات رئيس البلاد في الدستور وامتعماته وكذلك حقوق السلطة القضائية ، يقولون إن الحكم موهبة إلهية فوضت من الشعب لشخص الملك ولا ينبغي أن ننسى ذلك مطلقاً ، ولذلك فإن على ضمان حرية الانتخابات كواجب وجدانى وطنى بل وإلهى باعتبار أن الحكم موهبة إلهية وآمل ألا يقدم فرد أو أفراد ، جماعة أو أحزاب على مامن شأنه إلحاق الضرر بسيادة البلاد ووحدتها واستقلالها ومصالحها وعلى كل إيراني أن يعمل على ألا تطيع بلادنا من أيدينا (١) .

إذن كان أسلوب الشاه في تنفيذ خطته نحو الحضارة العظيمة هو أن يغير قيادات السلطة التنفيذية ثم يتيح حدوث تغيير جذري في السلطة التشريعية عن طريق ضمان الحرية في الانتخابات القادمة بحيث يصل إلى البرلمان من يريده الشعب حقيقة ، ولا شك أن هذا الأسلوب يحمد للشاه رغم كونه جاء متأخراً ، كذلك حرص الشاه على أن يقلم أظافر أفراد أسرته الذين طغى نفوذهم في البلاد وصاروا يهيمنون على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني فأصدر قراره بمنع أفراد أسرته من التدخل في شئون المؤسسات والهيئات والمصانع والشركات التابعة للحكومة والقطاع العام إلا أن القرار لم يحقق ما كان يرجى من إصداره فقد بلغت قروض الأسرة المالكة من البنوك الإيرانية خمسة عشر ملياراً وثمانمائة وثمانين مليوناً من الريالات ، خص شمس بهلوى منها مليارين وستمائة وخمس وعشرين مليون ريال ،

و محمود رضا ملیاراً و ستمائه و خمسين مليون ريال ، و عبد الرضا مائتين و واحد و تسعين مايونا ، و فريده ديبا مائتين و خمسة ملايين و غلا مرزا خمسمائة و تسعة و ثلاثين مايونا ، و كاميار بهلوي ثمانين مليوناً ، و شهر آزاد بهلبد مائتين و خمسة و عشرين مايونا ، و فاطمة بهلوي خمسين مليوناً ، و أمير حسين خزيمه أتم مائتين و ثلاثة و ثلاثين مايونا ، و أشرف بهلوي ستمائة و أحد عشر مايونا من الزيالات ، كما بلغت ممتلكات الأسيرة في إيران مائة و ثمانية و تسعين مصنعا و مصرفاً و فندقاً و مؤسسة ، و قد نشر الأستاذ شاپور رواسانی في كتابه إيران قائمة تحتوي على مائة و سبعة و ثلاثين منها هي : شركة سهامی آلوم بامرس ، شركة سهامی انبارهای عمومی ایران ، بانک عمران تعاونی روستائی : بانک دار يوش ، بانک اعتبارات ، بانک ایران و انگلیس ، بانک سپه ، بیمه ایران ، بیمه ملی ، شرکت سهامی بار ، شرکت سهامی شورولت ایران ، جنرال موتورز ایران ، شرکت سهامی گنج تهران ، شرکت سهامی حمل و نقل خلیج ، شرکت سهامی هتلهای ایران ، هتل قدیمی گچر - هتل هيلتون ، هتل آبعالی ، هتل آمل ، هتل خرمشهر ، هتل بو علی حمدان ، هتل دربند ، هتل رزیدانس ، هتل ونک ، هتل شیراز ، هتل چالوس ، هتل جدید رامسر ، هتل جدید چالوس ، هتل شاه عباس ، هتل جدید گچر ، هتل شاهی ، هتل باباسر ، هتل رویال تهران هيلتون ، آجر جنوب ، بانک ایران و عرب ، هتل شمسوار ، شرکت سهامی ایران کابکا ، ایران بی اف گودریج ، شرکت سهامی ایرانیت ، کارخانجات قند همدان ، کارخانجات قند فرینان ، کارخانجات قند شیراز ، کارخانجات آزمایش ، کارخانجات قند قهستان ، کشت و صنعت مجتمع گوشت فدک خوشخورد ، شرکت سهامی خانه سازی الهیه ، کشت و صنعت دشت آچی ، کشاورزی گل تپه ، کشاورزی و آبیاری نیلا ، کارخانجات کرک اصفهان ، خدمات هواپیمائی ژاین ، کشتیرانی ملی ، کشتیرانی خلیج ، کشت و صنعت آمریکا ، شرکت سهامی بریجستون ایران ، شرکت سهامی معادن نورکان ، موقوفه آرامگاه بهلوي ، مجتمع دامپروری و شیرپاستوریزه شهفر ، نفتکش رضا بهلوي ، نفتکش محمد رضا بهلوي ، نفتکش

رضا شاه کبیر ، نفتکش فرح پهلوی ، کابه ، شمیغه ، شرکت سهامی پاکدیس ،
شرکت سهامی افست ، وشوران مهرآباد ، شهرسازی وساختمانی فرح آباد ،
شهرک غرب ، شرکت سهامی صادرات ینبه ، سازمان عمران کیش ، شرکت
سهامی شیمیائی خاص شل ، شرکت سهامی سیمان خوزستان ، شرکت سهامی
سیمان فارس ، شرکت عمرانی شهر صنعتی ساوه ، سیمان تهران ، شرکت کشت
وصنعت جیرفت ، شرکت سهامی سامان ایران ، تولیدی وردا ، شرکت سهامی
ورزش دریاکنار ، شرکت سهامی کاغذباز ، شرکت سهامی تصفیه شکر اهواز (۱)
هذا بالإضافة إلى مؤسسات لأسر تربطها علاقات وثيقة بالأسرة المالكة وتهمين
عليها وتشارك فيها مثل أسرة فرمانفرمانيان ، خسروشاهی ، ثابت ، لاجوردی ،
رضائی ، فولادی ، وهاب زاده ، اخوان ، القانيان ، تیمور تاش ، خیامی وتزید
ثلاثمائة وتسعين مصنعا وبفسكا ومؤسسة إنتاجية وصناعية وغيرها (۲).

ورغم قصور التنفيذ لخطط الحضارة العظيمة ورغم تفجر المشاكل وتصاعد
الاضطرابات إلا أن الشاه لم يتوقف ولم يتراجع عما اعتزمه، وقد أدرك أنه لن يستمر
في الحكم مع تصاعد هذه الأحداث إلا أنه كان مصرا على الاستمرار حيث يقول
في مذكراته يصف الفترة الأخيرة من حكمه : كانت تلك أياما من الحزن وليالي من
السهاد وقد شهدت حالة البلاد المظلمة كل تفكيرى وكان من الضرورى على أن
استمر لآخر لحظة مع إدراكى بأن رحيلى بات قريبا ، لا أريد ولا أقدر أن أصف
مشاعرى يوم رحيلى فى السادس عشر من يناير عندما توجهت أنا والامبراطورة
والأطفال إلى المطار ولا ذلك الإحساس بالتشاؤم حياى ماسوف يستبجة رحيلى ،
كنت أريد أن أقنع نفسى آنشد بأن ذهابى سيهدى الجماهير ويخفف من مشاعر
المكراهية التى عمت البلاد وأن ينزع السلاح من أيدي القتلة ، كنت آمل أن
يحالف الحظ بختيار وأن يستطيع إنقاذ البلاد من الحراب الذى حاق بها ، حين

(۱) صحيفة كيهان العدد ۶۸۹ بتاريخ اردبيشت سنة ۱۳۵۸ هـ . ش .

(۲) المرجع السابق .

وصاناً لمطار مهر آباد الذي كان مليئاً بالطائرات المهمة بفعل الإضراب عصفت ريح موسمية باردة وكان في استقبالنا هناك رئيس الوزراء بمختيار ورئيساً لمجلس الشيوخ والنواب بالإضافة إلى الوزراء والجرالات ، وقد كانت نصيحتي الأخيرة للجميع هي توخي الحكمة والتعقل ويشهد الله أنني حاولت جهدي حماية كل من خدمني ، وقد تأثرت كثيراً من عواطف الولاء التي أعرب عنها المودعون ، وقد ساد لقاءنا الأخير هذا صمت ووجوم لم يقطعه إلا النحيب (١) .

على كل حال فقد كان هذا اللقاء الأخير في مطار مهر آباد آخر عهد الشاه بإيران فما لبث أن سقط بظامه وقامت الثورة ، وسوف نحاول في المبحث التالي أن نتبع الأحداث الأخيرة التي أودت بهذا النظام وساهمت في تغيير وجه السياسة في إيران .

المبحث الثاني

مقدمات قيام الثورة

— اهتزاز العلاقة بين الحاكم والمحكوم : —

لاشك أن مقدمات قيام الثورة الشعبية تكمن في تطور العلاقة القائمة بين السلطة الحاكمة بمختلف مؤسساتها وبين الشعب بمختلف طوائفه وأحزابيه ، ولعل الدارس لتاريخ إيران وحضارتها في تلك الفترة التي سبقت الثورة يستطيع أن يتبين في سهولة ويسر من خلال تطور الأحداث أن الثورة ما كانت لتقوم في ذلك الوقت لولا تغير أسلوب التعامل بين الشاه والشعب حيث يلاحظ الدارس أن محمد رضا بهلوي قد صمم على أن يعطى شعبه بعض الحريات التي كان قد سلبها منه ، ولعل إلمامة سريعة بماورد في الصحف الإيرانية عن هذه القضية — رغم وقوع الصحف تحت وطأة السلطة — يثبت لنا أهمية هذه الملحوظة في نمو الحركة الثورية .

— التغيرات الحزبية : —

أصدر الشاه أوامره بتوحيد الأحزاب في حزب واحد هو حزب رستاخيز إيران « حزب النهضة الإيراني » ولكن هذا لم يكن يعنى مشاركة الأحزاب السياسية المختلفة أو المقتمين إلى هذه الأحزاب في النشاط السياسى للحزب الجديد بقدر ما كان يعنى وقف نشاط بعض الأحزاب المعادية للنظام ، ودمج الأحزاب الموالية له معا في حزب واحد ، وحتى يبدو الشكل الديمقراطي لهذا الحزب واضحا فقد وضعت له ثلاثة أسس هى النظام الأمبراطورى ، الدستور ، والثورة البيضاء للشاه والشعب وصار هذا الترتيب دليلا على مدى أهمية كل أساس من هذه الأسس ، ولقد كان الهدف من إلغاء كافة الأحزاب وقيام حزب النهضة الإيراني هو تجميع كافة القوى وتوجيهها إلى اتجاه واحد وقد ظلت هذه الفكرة المستوحاة من النظم الاشتراكية رائدة للحزب طوال ثلاث سنوات ونصف هى مدة زعامة أمير عباس هو يداله إلا أن هذه الفكرة كانت مفروضة فرضا على

القوى السيامية وكانت مجبرة على الانقياد لها طالما كانت قبضة الحكومة قوية وطالما ظل رئيس الوزراء هو الشكرتير العام للحزب

ولقد كان من الواضح أن الثورة النيابية في إيران قد نجحت في بداية الدورة الثانية للبرلمان في خلق مناخ صالح لظهور حزبين قوين هما حزب العموم الديمقراطي « دموكرات عاميون » وحزب الإجماعيين المعتدلين « اجتماعيون اعتداليون » على أثر إسقاط محمد علي شاه ونظامه المستبد سنة ١٣٢٧ وسنة ١٩٠٩ م بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة أهمها حزب الاتفاق وحزب الترقى ، وقد كان حزب المعتدلين المحافظ هو حزب الأغلبية حيث انضم إليه معظم الساسة وكبار رجال الدين وزعماء الثورة النيابية وكان أبرز أعضائه محمد صادق طباطبائي على أكبر دهنخدا ، ميرزا علي محمد دولت آبادي ، إقابر گك شیرازی وشكر الله خان قوام الدولة ، أما حزب العموم فكان حزب الأقلية وكان أبرز أعضائه سيد حسن تقى زاده ، حسين قلى خان تواب ، سليمان ميرزا ، سيد محمد رضا مساوات وحيد الملك .

وقد ضمحل الحزبان معالدى قيام الحرب العالمية الأولى وظهور الشيوعية وقد ظهر تبعا لذلك الحزب الاشتراكي « سوسياليست » كحزب أقلية متطرف يميل إلى الشيوعية الروسية وتزعمه حسين مستوفى الممالك ، والحزب الإصلاحى « إصلاح طلب » كحزب أغلبية بزعامة أحمد قوام السلطنة وحسن بيرينامشير الدولة ، ثم ظهر حزب العدالة بزعامة على دشتى بعد سقوط الدولة القاجارية وكان حزبا مناهضا للشيوعية قام في مواجهة حزب توده الشيوعى ، ثم ظهر بعد ذلك حزب إيران الذى أسسه اللهيار صالح والدكتور شمس الدين الجزايرى وأرملان خالقبدي وأنضم إليه فيما بعد شاپور بختيار والدكتور كريم منجيابى والمهندس محمد حسيبى ثم ظهرت بعد ذلك عدة أحزاب مثل حزب الوطنيين « ميهن برستان » ، الوطن الإرادة الوطنى ، تلاتحاد الوطنى ، الإستقلال ، مكافى الشعب الإيرانى « زحمتكشان ملت إيران » وكان هذا الحزب الأخير الذى تزعمه الدكتور

مطربقائي هو النواة الحقيقية للجهبة الوطنية ، كما ظهرت جماعة فدائي الإسلام
بزعامة نواب صفوي والتي كان نشاطها سرىا وقامت بعدد من الإغتيالات السياسية
أهمها إغتيال الوزير أحمد كسروي ثم عبد الحسين هجير الذي كان رئيسا
للوزراء ، ثم الفريق رزم آرا وكان رئيسا للوزراء أيضاً ثم حسين قلي منصور
رئيس الوزراء ، ثم قام حزب الشعب الإيراني على أنقاض حزب بان إيرانيست
بزعامة دار يوش فروهر ، أما لجبه الوطنية فقد تشككت من مؤيدى تأميم
البتروول وضمت الأحزاب المؤتلفة مع حزب : ان بالإضافة إلى حزب الشعب ، ثم
ظهر حزب إيران الجديدة « إيران نوين » وحزب الجماهير « مردم ، » وحزب
بان إيرانيست ، وحزب الإيرانيين ، وهذه الأحزاب الأربعة هي التي توحدت في
حزب النهضة « رستاخيز » . (١)

وقد ظلت أمور حزب النهضة مستقرة طوال الفترة التي تولى فيها أمير
عباس هويدا منصب السكرتير العام للحزب مع بقائه رئيسا للوزراء . حيث تمكن
بجبرته السياسية أن يسكت بصورة أو بأخرى أى صوت يقوم لمعارضته ، ولكن
يبدو أن الشاه قد أحس بهذه السياسة الدكتاتورية لهويدا وقدر أصداءها السيئة
على العالم وفي المنطقة التي كان يسمى لزعامتها فعزل هويدا عن رئاسة الوزارة
وسكرتارية الحزب وعينه وزيراً للبلاط الإمبراطوري ، وأسند الوزارة إلى
جمشيد آموزجار الذي مالبت أن أختير سكرتير أعاماً للحزب ولكن آموزجار
خشى من أن تسير الأمور بالشكل الذي كان قدر سمها هويدا من قبل فأعلن
فور اختياره سكرتيراً أعاماً للحزب أن مسكوتارية الحزب ليست وظيفة دائمة
لرئيس الوزراء وأنه سيسعى لاتخاذ قرار آخر في هذا الشأن في المؤتمر العادي
للحزب بعد عامين ونصف . (٢) ولكن هذا كان معناه أن يجمع آموزجار

(١) صحيفة رستاخيز العدد ١٠٣٩ بتاريخ ٢٤ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش .
والعدد ١٠٤٠ بتاريخ ٢٥ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش ، والعدد ١٠٤١ بتاريخ ٢٦
مهرماه سنة ١٣١٧ هـ . ش .
(٢) صحيفة آيندكان العدد ٣٠١٤ لسنة ١١ بتاريخ ١٥ ديماه سنة ٢٥٣٦ ملكية .

السلطات في يده طوال عامين آخرين ونصف إلا أنه حاول أن يتنازل عن عدد من مسئولياته لمنسقى الجناحين اللذين يتكون منهما الحزب وهما الجناح التقدمي برئاسة عبد المجيد مجيدى والجناح الليبرالى برئاسة هو شنج أنصارى ، وقد كان من المتوقع أن يعرض تنافس الجناحين فى تقديم الخدمات للجماهير عن فقدان الشكل الديمقراطي لتعدد الأحزاب ، إلا أنه قد ظهر بوضوح بعد ذلك أن كل جناح كان يسعى للحصول على رضا الشاه من ناحية وتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية والإعلامية لذلك فإن أسلوب كل جناح على حده وأسلوب الحزب بصفة عامة أثار سخط الجماهير ولم يحقق رضا الشاه ، لأن الشاه كان يأمل فى وجود مناخ سياسى مفتوح داخل إطار الوحدة الوطنية المتعشلة فى تجمع طوائف الشعب وطبقاته داخل الحزب واحد حيث قال فى رسالته إلى الحزب بمناسبة عقد دورته غير العادية احتفالاً بمرور خمسة عشر عاماً على ثورة الشاه والشعب : إن تبادل وجهات النظر والمعلومات بين جماهير الشعب وأجهزة الدولة عن طريق تنظيمات الحزب أمر له أهمية خاصة وينبغى أن يتحقق بصورة عملية حتى تكون قرارات الحكومة وأعمالها موضع ترحيب الجماهير وتأييدهم . (١)

لقد كان هذا الأمر بمثابة أمنية يرجوها الشاه من أجل الوصول إلى الحصار العظيمة التى ظل يحلم بها لإيران ، ولكن الذى حدث هو أن انفاقت القيادات الحزبية على نفسها وبدلاً من أن تلتزم بتوجيهات الشاه فى جعل الحزب مركز تجميع لكافة قوى الشعب والإستفادة من ذلك فى رقى البلاد وتقدمها راحت تفلسف تصرفاتها بدءاً عن المنطق الشعبى مما جعل المشاكل تتفاقم وتندثر بالخطر ، ويبدو أن الشاه قد أحس بخيبة أمل فى قياداته الحزبية رغم إخلاصها الشديد وولائها له حيث أنه وجدها عاجزة عن أن تفهم مايرمى إليه ، لذلك كان مضطراً لأن يخفف قبضته على الحياة السياسية وتدخله فيها حتى يتيح الفرصة لظهور قيادات سياسية جديدة تجمع بين التقدمية والولاء للملك ، ولقد عبر الشاه عن خيبة أمله

هذه في خطابه إلى لجنة دراسة قضايا إيران التي شكلها لمعالجة الأوضاع التي أشرنا إليها فقال : لقد أثار الحزب عند ولادته آما لا كبار ولكن مسيرته لم تخرج لنا ما كان ينتظر منها ، ولم يستطع جناحاه أيضاً أن يوجدوا أرضية فكرية ، ولكنني على يقين من أن الكثير من نافذ حاولوا أن يحققوا النجاح اللازم وإنني أؤكد أن هذه اللجنة سوف تتجنب أي نوع من انبعث الشخصي أو الفردي أو التابع من التكتلات الخاصة . (١)

وبدأت ربح التغيير تهب على إثر قيام هذه اللجنة بعمالها حيث تقدمت باقتراح إنشاء جناح ثالث لحزب النهضة الحاكم حتى يدفع إلى حدوث تغييرات في المحيط السياسي لإيران ويحرك النشاط الحزبي من جديد ، ولقد كانت الإستجابة لهذا فورية حيث قام هذا الجناح الثالث بالفعل برئاسة الدكتور هو شنج / نهاوندی الذ كان يرأس جامعة طهران ولجنة التقيقات الملكية . إلا أن بعض الشخصيات السياسية البارزة في إيران في ذلك الوقت رأت انه لا جدوى من هذه المحاولات التي ترمى لبعث الحزب من جديد فبدات تفصل عن الحزب بل وتعيد إنشاء احزاب كانت موجودة من قبل وكان اول هذه الاجزاب التي عادت للظهور من جديد على مسرح السياسة الإيرانية هو حزب بان إيرانيست بزعامة محسن بزمسكبور عضو مجلس النواب وانضم إليه عدد من النواب مثل برويز ظفري والدكتور حسن طيب ومنوچهر يزدي ، وهذه في الواقع ظاهرة تستحق التسجيل حيث أنها تمثل اول إنشقاق حدث في مجلس النواب على حزب النهضة حيث كان هؤلاء اعضاء في الأجنحة المختلفة للحزب . ولقد علقت محطة الإذاعة البريطانية على هذا الأمر بقولها : إنه تحول خطير في ساحة السياسة الإيرانية ، ووصفة وكله انباء اليوناني تدبرس بأنه رد فعل لتصرفات السلطات الرسمية ، وقد تركت السلطات الصحف تشر هذه التعليقات دون حرج (٢) ولاشك ان هذا

(١) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٦٤١ بتاريخ ٣٠ خردادماه سنة ٢٥٣٧ ملكية .

(٢) الصحف الإيرانية ٢٠ يوقية سنة ١٩٧٨ م

السماح له منغزاه السياسى الذى يشير إلى الرغبة فى إحداث تغيير وفتح الباب لبعض الحريات وحث المسئولية على الإهتمام بأعمالهم أمام المعارضة الجديدة .

ويبدو أن هذا الإنشقاق قد شجع أعداد أخرى من الزعماء السياسيين فى مجلس النواب الإيرانى على الإنسلاخ من حزب رستاخيز وإنشاء أحزاب أخرى فقد استطاع أحمد بنى أحمد نائب تبريز أن يشكل حزبا جديدا بمعاونة أحد عشر عضوا فى مجلس النواب وسماه الحزب الإشتراكى الديمقراطى ، وبدأ المعلقون السياسيون الإيرانيون والأجانب يعبرون عن توقعاتهم بتحول إيران من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب مرة أخرى ، ولقد عزت وكالة أنباء رويتر هذا الإنسلاخ عن الحزب الواحد بأن هذا الحزب صار موضع نقد الشاه . (١)

— ظهور معارضة حقيقية فى البرلمان .

من الطبيعى أنه على أثر هذه الإنشقات فى مجلس النواب أن تشتعل الحرب بين الأطراف المختلفة وبين حزب رستاخيز وحكومته ، واشتدت حرارة المعارضة مع اشتداد حر الصيف ، ونقلت الصحف الفارسية ما دار فى الجلسات العاصفة التى عقدها مجلس النواب من حرب كلامية بين نواب حزب رستاخيز والنواب المنشقين وقد وضع جاليا من مناقشات المجلس فى جلسة الأربعاء ٢١ يونية سنة ١٩٧٨م أن الغلبة كانت لانتصار حزب النهضة وحكومته ، بل لقد وجه الاتهام إلى محسن بركشكبور زعيم حزب بان إيرانيست بأنه يجر البلاد إلى الفتنة وإزاء خروج رئيس المجلس من القاعة معترضا على بركشكبور على ذلك ساخرا بأن الأغلبية هى التى تعترض على الأقلية (٢) وإن دل هذا التعليق على شىء فإتما يدل على مدى إحساس زعماء حزب النهضة بالمحز إزاء قلة من المعارضين الذين إنشقوا عن الحزب مع درايتهم وإطلاعهم على حقائق الأمور ، بل لقد ذهب المعارضون إلى حد أن طالبوا

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٤٩٥ بتاريخ ٣١ خردادماه سنة ٢٥٣٧ ملكية .

(٢) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٦٤٣ بتاريخ أول تيرماه سنة ٢٥٣٧ ملكية .

من رئيس مجلس النواب زيادة عدد جلسات المجلس الأسبوعية حتى يمكن للأعضاء أن يسألوا الحكومة عما يريدون ، بل لقد ارتفعت الأصوات التي تقول إن الحرية مهما بلغت في درجتها لا تشكل خطراً على البلاد ، وهذه العبارة قد وردت على لسان محسن بز شكبور وهي جديدة على المناخ السياسي إذ لم يكن السياسة يجروئون على التحدث عن الحرية بمثل هذه العبارات قبل ذلك والأهم من ذلك أنه لم يرد أحد من الموالين للنظام على هذه العبارة بشكل أو بآخر . (١) بما يشير إلى أن الأوضاع السياسية في إيران بدأت تدخل مرحلة جديدة ، ولقد حاول أحمد بنى أحمد زعيم الإشتراكيين الديمقراطيين أن يزيد من حدة الانشقاق في المجلس على حزب النهضة فحاول على حد تعبير صدرى كنيوان نائب الأهواز في المجلس أن يقيم جسرا بين الماركسيين المتخفين وبين رجال الدين . (٢) وهذه المحاولة أيضا تشير إلى كنيمة السعي لإسقاط النظام القائم وإن كان قد بدا من المستبعد في ذلك الوقت تحالف رجال الدين مع الماركسيين حتى ولو كانوا متخفين في جماعات أخرى . ولقد بدأت الحكومة أمام هذا الضغط من قبل المعارضة المنظمة في محاولة امتصاص هذا الضغط بأن تعلن عن تقبلها بصدر رحب النقد الموجه لها من قبل أعضاء المجلس المنشقين عن حزب الأغلبية ، فقد أعلن دار يوش همايون وزير الإعلام والسياحة للصحفيين الذين التفوا حوله ليسألوه عن موقف الحكومة من هذه الجماعات المنشقة : إن إيران سوف تستمر في جهودها من أجل توسيع البحث السياسي بين الجماعات السياسية المختلفة وفي الصحافة وأضاف أن الحكومة سوف تتقبل نقد الجماعات المعارضة المنشقة عن الحزب وسوف تسمح بمجدد أكثر للجماعات السياسية المختلفة وسوف تقدم للبرلمان تعديلا جديدا للأئمة الانتخابية يهدف إلى إصلاح هذه الأئمة ويتضح موقف هذه الجماعات من الترشيح للانتخابات بعد مناقشة المجلس لهذا التعديل (٣) .

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٤٩٨ بتاريخ ٤ تيرماه سنة ٢٥٣٧ ملكية .

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٠٢ بتاريخ ٨ تيرماه سنة ٢٥٣٧ ملكية .

(٣) صحيفة رستاخيز العدد ٩٥٣ بتاريخ ١٠ تيرماه سنة ٢٥٣٧ ملكية .

علي أن وزير الإعلام قد نفى نفياً قاطعاً اعتبار حزب توده الشيوعي ضمن الجماعات السياسية المسموح لها بالجدل والنقد وممارسة النشاط السياسي .

ولاشك أن هذه التنازلات السياسية من جانب الحكومة قد خلقت حالة من الانتظار والترقب في إيران لما يمكن أن يفجم عن انفتاح المحيط السياسي خاصة وأن الحكومة قد رحبت بعودة المواطنين الذين كانوا يعارضون النظام وغادروا وإيران خوفاً من بطش الحكومة ، وأكدت أنها ستسمح لهم بحرية تنقد والعمل السياسي ، ولم ينتظر حزب النهضة أن تفوته فرصة التغيير فسارع بالقيام بتعديلات في قياداته فقد اختير أمير قاسم معيني منسقا للجناح الليبرالي بدلا من هوشنج أنصاري ، كما حاول مساعد السكرتير العام للحزب أن يذلو نشاطاً غير عادي من أجل رفع أسهم الحزب فأكد الدكتور محمد رضا عاملي طهراني مساعد السكرتير العام للحزب أنه يؤيد أفكار المعارضين ولكنه لا يقبل التسرع في تنفيذها (١) كذلك أكد الدكتور ميرخاني مساعد السكرتير العام أيضاً أن قضية الفرد ليست مطروحة في نسط الحزب كما أن السلطة فيه ليست في أيدي جماعة خاصة ولكن القدرة الحقيقية للحزب تنبع من القاعدة العريضة التي يتشكل منها (٢) كذلك بدأ الدكتور هوشنج نهاوندي منسق الجناح الجديد في الحزب العمل على كسب تأييد القواعد الشعبية لجناحة فأكد أن من أهداف الجناح المحاربة المستميتة للفساد والتصنم اللذان ينفخزان في جسد البلاد ويقضيان على القيم الخلقية وطالب الحكومة بعدم الخوف من انفتاح المحيط السياسي في البلاد ، كما طالبها بضغط الإنفاق الاستهلاكي والقضاء على الفساد والانحراف (٣) وقد بدأ الحزب عقد الندوات التي تناقش قضية الحرية وتعدد الأحزاب ودعا إلى هذه الندوات العديد من رجال العلم والفكر والصحافة ، كما بدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي حاولت أن تعبر بها عن رغبتها في الإصلاح فقررت إعادة النظر في أحوال

(١) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٦٥١ بتاريخ ١١ تيرماه سنة ٢٥٣٧ مـ هـ كية .

(٢) - حيفة رستاخبر العدد ٩٥٤ بتاريخ ١١ تيرماه سنة ٢٥٣٧ مـ هـ كية .

المواطنين ، وزادت من أعداد الطلاب المقبولين في الجامعات ومن عدد الحجاج لأداء الفريضة ، كما خصصت يوما من الأسبوع للقاء أفراد الشعب بالمسؤولين في إداراتهم ، كذلك أصدرت عددا من القرارات للتخفيف من أزمة الإسكان ، وأصدرت القرارات بنقل عدد من الكليات والمعاهد العليا من طهران إلى المحافظات الأخرى ، وكذلك قامت بتغيير مدير شركة البترول الوطنية :

ولقد حاول الجناح التقدمي أن يلحق الجناح الليبرالي في إحداث تغييرات واضحة في قياداته وسياساته فاختار السناتور مزدهي منسقا عاما للجناح والذي أعلن على الفور أن كـر المشكلات الاقتصادية يمكن حلها في هدوء وثقة وهاجم الأوضاع الداخلية في الحزب وطالب بإصلاحات فورية في لوائحته ونظمه (١) .

— تثقق تحالف الساطة :

لقد فجر هوشنج نهاوندي منسق الجناح الجديد في الحزب الموقف عندما نشر تقرير لجنة تقصى الحقائق التي شكلها الشاه برئاسته ، ويجدر بنا هنا أن نقف عند أهم محتويات التقرير حيث جاء فيه ما يلي : « إن التخطيط الاقتصادي والاقتصاد المنظم هو أساس الاقتصاد الديمقراطي ، وإن الديمقراطية الاقتصادية هي من الأسس الفلسفية لثورة الشاه والشعب ، وإن مقياس التضخم في الاقتصاد الإيراني خلال السنوات الأخيرة قد عاق تنفيذ هذا المبدأ الهام ، وتسبب في هذه المشاكل السياسية والاجتماعية ، في حين كانت السياسة الاجتماعية للثورة هي الميل إلى التوزيع العادل للدخول وضغط التضخم خلال السنوات الخمس الأخيرة بعكس ما تم تنفيذه بالفعل . ولقد كان الامبراطور يدرك هذه الحقيقة حيث أشار إليها في لقاءه الأخير مع لجنة تقصى الحقائق وحذر من أخطارها وطالب الحكومة بمكافحة التضخم ، ولاشك أن عدم انسجام القوانين المالية والضريبية مع التغييرات الاقتصادية وضعف البحث وقصوره ، وأحيانا فساد الأجهزة قد أدى إلى الخشونة بل والعنف حيث لم

(١) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٦٥٤ بتاريخ ١٥ تيرماه سنة ٢٥٣٧ هـ ملكية .

يكن فقط من أسباب اليأس والضعف النفسى للمنتجين بل صار من أسباب هروبهم من الضرائب إما عن طريق المغالطة فى الحسابات أو رشوة الموظفين ، كذلك فإن فقدان التنسيق التنفيذى وفقدان التخطيط فى الشؤون الاقتصادية والعمرانية خاصة بعد سنة ١٩٧٤م كما أن الزيادة المفاجئة فى دخل البترول مع ظهور الفساد فى الأجهزة التنفيذية جعل كل شىء يمكن شراؤه بالمال ، ثم إن الزيادة السريعة فى الأسعار فى قطاع الخدمات الحكومية وتشديد الضرائب دون دراسة ووضع ضوابط غير موزونة وزيادة سعر الكهرباء والماء والتليفون والبرق مع عدم تحسن أسلوب هذه الخدمات أدى إلى أن يتأذى قطاع الإنتاج بأسلوب الحكومة ويرفع الأسعار أكثر من ذى قبل ، وقد انتهت هذه الأمور إلى الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية . وقد اقترحت اللجنة عدة حلول طالب بتنفيذها على الفور هى :

أولاً : تنفيذ خطة منطقية منضبطة للاتفاق العام مع وضع أولويات للبرامج الدفاعية والثقافية والتعليمية عن طريق تخفيض المؤسسات الإدارية وحذف الوحدات المتكررة وخفض عدد كبار الموظفين داخل البلاد وخارجها وخاصة المؤسسات غير الحكومية التى ترتزق من الخزانة العامة .

ثانياً : إعادة النظر فى السياسة الاعتبارية بهدف خفض الاعتمادات الاستهلاكية لمصاحبة اعتمادات الإنتاج ومطابقة السياسة المالية والاعتمادات بتقليل النشاط الاقتصادى .

ثالثاً : إعادة النظر فوراً فى السياسة الضريبية عن طريق تجنب زيادة الضرائب غير المباشرة وأسعار الخدمات والمنتجات الحكومية وخفض بعضها وتقليل الضغط الضريبى على الموظفين وإصلاح الانخفاض فى الدخل العام عن طريق تقليل الإنفاق العام وزيادة ميزان وصول الضرائب من الفئات التى تهرب من دفعها .

رابعاً : حل الغرفة التجارية فور الاعتمادها كمؤسسة اجتماعية ماهرة عن فلسفة الثورة البيضاء بقوانين بعض الدول الأجنبية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر

الميلادى والبلاد على أعتاب الألف الثالثة ، وضرورة اختيار وسيط آخر عن طريق النقابات الصحفية الواقمية والديمقراطية ، وتفويض الرقابة على الأسعار للهيئات الحكومية المعنية .

خامساً : إلغاء بعض قوانين الاحتكار فى الاستيراد وتوفير اليكنة الاقتصادية الحرة فى السوق التجارى :

سادساً : تعديل اللوائح الجمركية حول بعض المنتجات المحلية دون أن تؤثر على السياسة الصناعية فى البلاد .

سابعاً : الإسراع فى معدل تنفيذ المشروعات وخاصة تلك التى لم تتم وإيصالها إلى مرحلة الاستفادة منها ، وإلغاء كافة المعوقات واللوائح التى تعوق تنفيذ المشروعات . وبناءً على هذا كله تقترح اللجنة تشكيل هيئة لوضع سياسة مكافحة التضخم تقوم على الأسس التى ورد ذكرها فى التقرير وتحظى بالأولوية الفورية فى السياسة العامة للبلاد (١) :

ومن الواضح أن هذا التقرير كان يعبر من ناحية عن وجهة نظر الشاه ويؤكد ما حذر منه ومادعا إليه ، ومن ناحية أخرى كان يهاجم سلطتين قويتين فى البلاد هما الحكومة والاتحادات النقابية ، وكان من الطبيعى أن يشير هذا التقرير موجات من ردود الفعل خاصة من جانب الحكومة والاتحادات النقابية ولكن رد الفعل اختلف بين هاتين السلطتين ففى حين تجاوزت الحكومة مع التقرير فأعلنت حرية المظاهرات السياسية والاجتماعية تحت رقابة القانون وتقديم لائحة بذلك إلى البرلمان خلال ثلاثة أشهر ، كما لم تتدخل فى انتخابات نقابة المحامين القوية مما سمح باختيار شخصيات متشددة معروفة بميولها الثورية مثل حسن نزيه النقيب وعبد الكريم أنوارى وهدايت الله متين دفترى نائبي النقيب (٢) .

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٦٥١ بتاريخ ١٩ تير سنة ٢٢٥٧ ملكيه

(٢) صحيفة گيهان العدد ١٥٥١١ بتاريخ ٢٠ تير سنة ٢٩٥٧ ملكيه

إلا أن اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية أصدر بياناً استنكر فيه اقتراح لجنة تقصى الحقائق الملكية بحل هذا الاتحاد ووصف البيان رئيس اللجنة بأنه كان سبب اضطرابات الجامعة عندما كان رئيساً لها ، وجاء في البيان أن اقتراح حل الاتحاد يعتبر إهانة لطبقة التجار الوطنية الكادحة وهجوماً عليها في حين أن هذه الطبقة ضحت بالكثير في سبيل إيران وإن هذا الاتحاد ظهر بموجب القانون وبموافقة نواب الشعب الإيراني لذلك فإن اقتراح حله إهانة للسلطة التشريعية كذلك وإذا كان لدى اللجنة خطة إصلاحية فلنجلس مع مجلس الاتحاد لمناقشتها (١) وقد حاولت لجنة تقصى الحقائق الملكية الرد على هذا البيان فاتهمت الاتحاد بأنه سبب الظلم الواقع على المستهلك والغلاء وإحتكار السلع بالإضرار إلى المصروفات الباهظة لموظفي الاتحاد والإداريين إلى جانب أستغلال الاتحاد لتحقيق مصالح شخصية لقياداته وأصرت اللجنة على اقتراحها بحل الاتحاد (٢) والواقع من منذ الاتحاد في الرد على اللجنة بشرعية الاتحاد يشير إلى أن النظام الفاسد الذي كان يزيف انتخابات هذه الاتحادات ويفسدها فانقلبت هذه الاتحادات ضده عندما حاول الإصلاح ، وقد اشتدت المعركة على صفحات الجرائد بين اللجنة واتحاد الغرف وقد شجع ذلك الحكومة على الدفاع عن نفسها أمام تقرير اللجنة فأعلن وزير الاقتصاد والمالية أن تصورات اللجنة خاطئة وأن حساباتها غير دقيقة وأخذ يبرر إجراءات الحكومة استناداً إلى تعليمات الشاه مؤكداً حرص الحكومة على توفير العدالة الاجتماعية والرفاهية ، وقد لاحظت اللجنة أن موقفها سوف يضعف إزاء الاستناد إلى توجيهات الشاه ، فأعلنت أن كل من يعترض على تقرير اللجنة إنما يخدم الشيوعية ، وأن هدف اللجنة هو دعم الوحدة الوطنية وليس الدخول في مناهزات كلامية مع المنرضين وأصحاب المصالح الشخصية (٣) والواقع أن الأسلوب الذي كان الشاه قد أتبعه في الماضي من أجل إخضاع كلفة الأجهزة

(١) المرحم نفسه .

(٢) نفسه .

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٥١٢ بتاريخ ٢١ تير سنة ٢٣٥٧ مـ ملكيه

لسلطته ، وإحكام قبضته عليها كان له أثره السيء عندما فكر في الإصلاح إذ انقلبت هذه الأجهزة التي عودها على هذا الأسلوب للفسد ضد دعوته الإصلاحية متشبثة بما حققته من مكاسب في ظل الأسلوب القديم في الإدارة ، وهكذا بدأ التشقق يسرى في جسم تحالف السلطة بين مؤيد لرغبة الشاه الإصلاحية وبين معارض يسعى للمحافظة على مكاسبه .

وقد حاولت الحكومة أن تقوم بعدد من الإجراءات التي تشير إلى محاربتها للتضخم الذي كان القضية الأساسية في تقرير لجنة تقصى الحقائق الملكية فغيرت أسعار التعامل في الأراضي والبناني ، ورفعت مرتبات كافة العاملين في الدولة ، وزادت من نسبة الإعفاءات الضريبية وخففت شرائح الضرائب حتى يحدث التناصب المطلوب بين مستوى المعيشة ودخل العاملين ، ثم عمدت الحكومة إلى محاولة تدعيم نظام اللامركزية فمحت المحافظ سلطات أوسع في إصدار القرارات والتصرف داخل إطار المحافظة وأعلنت أن الوزارات في طهران ستكون بمثابة قيادة تخطيطية .

ويبدو أن نتائج الانتخابات الأخيرة في نقابة المحامين وإحتلال الأحرار المتشددين مقاعد مجلس الإدارة جعلت النقابة بعد أن كانت عضوا في تحالف السلطة تتدخل بصورة متغيرة لأسلوبها السابق في توجيه الأحداث السياسية في إيران حيث أعلن حسن تزيه نقيب المحامين أن الدفاع عن الحرية مشولية كل محام ، ثم خرج بعد اجتماع مجلس إدارة النقابة ليعلن مطالبة النقابة بالدفاع عن المتهمين السياسيين في المحاكم المدنية والعسكرية ومطالبتها أيضا بإعادة محاكمة المعتقلين السياسيين (١) وقد قابل هذا التحرك من جانب نقابة المحامين تحرك آخر من جانب أجنحة حزب النهضة حيث طالب الجناح الليبرالي بأسلوب إستعراضي بضرورة الإسراع في منفع حرية الصحافة والبيان والمظاهرات ، كما بدأت سلسلة من الاستقالات بين

(١) صحيفة آيد كان العدد ٣١٦٧ سنة ١٠١ بتاريخ ٢٤ آبر سنة ٢٣٥٧ ملكية

سكرتيرى الحزب فى المحافظاب بدأت باستقالة الدكتور محمد عاملى طهرانى مساعد رئيس الحزب عن طهران ، وعلى أثر ذلك أصدر الحزب بيانا أعلن فيه أن هذه الاستقالات إنما ترجع إلى عدم كفاءة الاستقيلين وأن الحزب قد أختار غيرهم (١) وبدأت سلسلة من إجتماعات المكتب السياسى لحزب النهضة من أجل تدارك الموقف وأعلن المكتب فى النهاية أن كل جناح فى الحزب سوف يعمل مستقلا وسوف يدخل الانتخابات القادمة ببرنامجه المستقل والمنشقين الحق فى دخول الانتخابات بصفة مسقة وأنه سوف يحدث تغييرات واسعة فى كادر زمامة الحزب وأن حكومة الحزب سوف تسمح للجتماعات المخالفة بحرية العمل والدعاية فى الانتخابات (٢) وقد بدأ بالفعل كل جناح فى إعلان سياسته والخط الذى يسير عليه وأعلن الجناح الليبرالى محاربتة للفساد وقتل الأفكار ومحدودية التعبير والانحياز إلى اليمين المفرط أو اليسار المغالى ، كما أصدرت الحكومة التى يشغل أعضاء هذا الجناح معظم وزاراتها أوامرها بتصفية العناصر الفاسدة فى الإدارات والصالح والمؤسسات وأعلن وزير العدل أن التصفية ستبدأ بكبار الموظفين وتتم تحت إشراف لجنة من أربعة وزراء تحت رئاسته وعضوية وزير البرق والبريد والهاتف ووزير التربية والتعليم ووزير الإعلام والسياحة ووزير الدولة لشئون البرلمان (٣) وقد بدأت الأطراف المختلفة فور هذا الإعلان فى كشف أخطاء بعضها البعض وبدأت الصحف تتابع بالنشر والتشهير أولئك الذين يشتبه فى مسئوليتهم حول خطأ أو تقصير أو اختلاس أو تزوير أو رشوة وكان أول ضحية على مذبذب الأزيمة هو عبد الله جوانشير وكيل وزارة الزراعة وتعمير القرى والعضو المنتخب فى مجلس إدارة المؤسسة المركزية للتعاون الريفى (٤) كذلك بدأ رئيس الوزراء يحذر أعضاء حكومته والماملين فيها من الاستفادة بالأموال الحكومية فى تحقيق

(١) صحيفة كيران العدد ١٠٥١٥ بتاريخ ٢٥ تير سنة ١٣٥٧ هـ - كية

(٢) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٦٦٣ بتاريخ ٢٦ تير سنة ١٣٥٧ هـ - كية

(٣) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٦٦٦ بتاريخ ٢٩ تير سنة ١٣٥٧ هـ - كية

(٤) صحيفة آيندكان العدد ٣١٧٤ س ١١٤ بتاريخ أول مرداد سنة ١٣٥٧ هـ - كية

مكاسب شخصية أو الاستفادة من مناصبهم في تحقيق مصالح مادية مؤكداً أنه لن يقف إلى جانبهم بل وسيقدمهم للمحاسبة ، كما أقدم جمشيد آموزجار على إجراء تعديل وزارى فى حكومته من أجل تدعيمها فى مواجهة موجة النقد العاد التى أثارتها المعارضة والتى ازدادت حدة بعد انفتاح المحيط السياسى ، وقد أسفر التعديل الوزارى عن خروج الدكتور شيخ الإسلام زاده وزير الصحة وتعيين السناتور نصر الله مقتدر مزدهى مكانة ، كما عين منوچهر آگاه نائبا للرئيس الوزراء ووزير دولة للشئون الاقتصادية والتعمير ، وترك مرتضى صالحى وزارة الطرق إلى وزارة الدولة لشئون التخطيط والميزانية ، وعين مهدي صفويان وزيرا للطرق والنقل . ووضح من هذا التعديل أن آموزجار كان يركز على الاستفادة من رجال الاقتصاد فى علاج أزمة التضخم التى أثارت عليه جبهات المعارضة حتى من داخل حزبه وكان هذا التعديل هو ثالث تعديل وزارى خلال مائة وخمسة عشر يوماً ، وعلى الفور أعلن الوزراء الجدد برامجهم الإصلاحية حيث بادر مزدهى وزير الصحة إلى إعلان تصميمه على رفع المعاناة الصحية عن الشعب وإزالة سوء التفاهم بين الجماهير والخدمات الصحية الحكومية ، كما أعلن صفويان وزير الطرق والنقل عن التوسع فى شبكة الخطوط الحديدية والطرق والمطارات وأعلن صالحى وزير التخطيط والميزانية عن الاهتمام باعتمادات التعمير والتنسيق بين المشروعات الجديدة والبحارية (١) ولقد صاحب هذا التعديل الوزارى تغيير بعض رؤساء الجامعات التى ظهرت فيها بعض الاضطرابات فعين الدكتور مجير مولوى رئيسا لجامعة آذربايجان بتبريز والدكتور كاظم وديعى رئيسا لجامعة كتائب الثورة وقد أعلنوا على الفور ضرورة إبعاد العرس الجامعى عن الجامعات وإعطاء مسئولية النظام داخل الجامعة للطلاب (٢) ولعل هذا قد ينبع عن فكرة إبعاد عناصر الاشتغال عن بنضها إذ أن الجامعة كانت مسرحا هاما تمثل عليه كافة الاتجاهات السياسية

للمعارضة أدواراً مصيرية في حياة البلاد ، ولقد ظلت الجامعات الإيرانية طوال فترة حكم الشاه خصماً عنيداً للنظام بما كانت تتبناه من أفكار تحريرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، حتى لقد سلك الشاه أساليب متعددة في التعامل معها بين الإسترضاء والقهر ، حيث حاول إسكات الأصوات المعارضة لنظامه عن طريق إبعاد الأساتذة أو اعتقالهم أو فصلهم أو منع رقيتهم أو تهديدهم في أنفسهم وعائلاتهم ، مع تعيين الموالين لنظامه في الوظائف الحساسة بالجامعات وإغداق المزايا والهيئات عليهم ، وقد حاول إرضاء الرأي العام في الجامعات بتغيير كادر المرتبات والمكافآت الخاصة بهم فزاد دخلهم وأغرقوا بمزايا مادية لم يكن لهم عهد بها ففتح أكثرهم إلى السكوت والسلامة وبقيت بعض الأصوات التي تملو بالمعارضة بين الحين والحين ، أما الطلاب فكانوا شغل النظام الشاغل حيث وجد دعاة الشيوعية بينهم أرضاً خصبة لتربية الأفكار وبلورتها في عقائد وتحريك هذه العقائد في أنماط السلوك والإندفاع بهذا السلوك إلى أقصى غاياته لتطبيق العقيدة فكان للشيوعية الكثير من الدعاة والأنصار بين الطلاب يمددهم أربابهم بالكتب والمعلومات والمساعدات المادية ويجندونهم بالشعارات ويزودونهم بالأسلحة لمواجهة النظام ، وفي مقابل هذا المد الشيوعي الجارف بين صفوف الطلاب ، حاول رجال الدين الإسلامي وحماة المذهب الشيعي إيجاد جدار قوي في الجامعات يستطيع الصمود أمام هذه الأفكار الشيوعية نظرياً ومكافحتها عملياً ، وكان من السهل على أصحاب هذه الدعوة أن يتغلغلوا في صفوف طلاب الجامعات بحيث تمكنوا من تنفيذ فكرة هذا الجدار الواقى ، وكان من الطبيعي ألا يفكر النظام في قهر هذه الجماعات الدينية بل غالباً ما كان يستفيد منها في مواجهة الشيوعيين الذين كانوا يتجنبون دائماً مواجهة هذه الجماعات لأن هذه المواجهة لم تكن في صالحهم بل إنهم على العكس من ذلك فقد حاولوا التقارب معهم والتعاون في العمل ضد النظام والفريب أن الجماعات الإسلامية كثيراً ما كانت تخضع بهذه الدعوة وتمديد المساعدة لليساريين وتحميمهم من تعقب النظام لهم ، وقد تبع نظام الشاه ضد الطلاب المتمردين عليه أساليب شتى تنوعت بين القهر والتعذيب والسجن والحرمان من

إستكمال الدراسة والعمل على رسوبهم في الامتحان بل وشراء البعض بالأموال والميزات ونشر الجواسيس بينهم لإثارة الرعب في نفوسهم ، كما ظل الحرس الجامعى شبحا متجسدا يستعرض قوة النظام أمامهم ، ولقد ابتكر النظام في تعامله مع الطلاب أسلوب المنح بالأجل حيث سهل على الطلاب دخول الجامعات عن طريق المنح التي تقدمها الحكومة للطلاب في مقابل تعهد بأن يعملوا بعد تخرجهم في خدمة الحكومة لذلك كان التعهد قيدا يكبل الطلاب ويجعلهم دائما تحت رحمة الحكومة ، ولما لم يكن أمام الطلاب عن اختيار آخر فقد إلتحق معظمهم عن طريق هذه المنح لارتفاع تكاليف التعليم الجامعى ، وكانوا ينتظرون لحظة يتمكنون فيها من التخلص من قيود النظام (١) ولقد نجح الطلاب في إيجاد أرضية للعمل ضد الحكومة والنظام ورفع أصواتهم بمطالبهم بل وإجبار النظام على الاستماع لهم وتلبية مطالبهم ، وقد تلاقت مطالب الأساتذة مع مطالب طلابهم عندما اجتمعوا في جامعة طهران واتفقوا على رفع عدد من المطالب إلى الحكومة وتناخص هذه المطالب في :

- ١ — إلغاء العرش الجامعى .
- ٢ — ضمان حرية القول والبيان والفكر في شئون التعليم .
- ٣ — إحياء الإستقلال الكامل للجامعات ومعاهد التعليم العالى .
- ٤ — إعادة الجامعيين الذين طردوا من الجامعة لأسباب واهية أو استقالوا بسبب مضايقات النظام لهم وتمويضهم وإعادة مكاتهم وحشيتهم إليهم .
- ٥ — عدم تدخل لجان تفتيش العقائد في شئون الجامعات .
- ٦ — توفير المناخ الملائم للطلاب للدراسة وإحياء النشاط الاجتماعى للطلاب .
- ٧ — إعادة الطلاب الذين طردوا من الجامعات بسبب النشاط السياسى (٢) .

(١) كان الكاتب شاهد عيان أثناء فترة بحث الدراسة في جامعة طهران

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٩١ بتاريخ ٢٩ مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش

وهذه المطالب رغم تعددها إلا أنها كانت أكثر مطالبهم تواضعاً واعتدالاً لأن الحكومة عندما ترددت في قبول هذه المطالب وإعمالها كثفت المعارضة الطلابية نشاطها ضد الحكومة والنظام وغالت في مطالبها وسببت إزعاجاً شديداً للنظام حتى فرضت الأحكام العرفية وأغلقت الجامعات ، مما أضطر هذه المعارضة إلى النزول للقاعدة الشعبية العريضة والاشتراك معها في الكفاح لإسقاط النظام .

وقد بدأت مظاهر الاعتراض على الحكومة تتخذ شكلاً أكثر عنفاً حيث انتهزت بعض العناصر فرصة تشييع جنازة حجة الإسلام أحمد كافي أحد رجال الدين المعروفين وقامت بمظاهرات عدائية للحكومة أدت إلى اشتباك مع قوات الشرطة أسفرت عن قتل جندي وجرح اثنين وأربعين شخصاً من الشرطة والمتظاهرين في مدينة مشهد ، وقد تركت الحكومة الصحف بما فيها صحيفة رستاخيز الرسمية تنشر تفاصيل هذه الحادثة (١) .

وما أن أعلنت الحكومة عن محاكمة أربعة وعشرين طالباً وعاملاً بتهمة الاشتراك في المظاهرات والإخلال بالأمن والنظام وتخطيط واجبات المحلات والبنوك والتخريب في مدينة بابل حتى حرم كبار المحامين من النقابة وجمعية الدفاع عن المتهمين حقائبهم إلى سارى لحضور المحاكمة والدفاع عن المتهمين ، وكان من بين المحامين عبد الكريم الأهيجي - رئيس الجمعية ورضا معتمدی عضو مجلس النقابة ومسيد أحمد صدر حاج مسيد جوادی عضو الجمعية ، وقد بلغ عدد المحامين المسافرين إلى سارى أكثر من ثلاثين (٢) كما أصدر علماء مشهد بياناً استنكروا فيه التعرض لمظاهرات مشهد أثناء تشييع جنازة حجة الإسلام أحمد كافي وسقوط القفلى والجرحى (٣) وقد شجعت هذه الأوضاع عدداً من السياسيين القدامى على العودة إلى المسرح السياسي والظهور من جديد حاملين لواء الدعوة للإصلاح، ولعل

(١) صحيفة رستاخيز العدد ٩٧٤ بتاريخ ٤ مررار سنة ٢٥٣٧ هـ - مـ

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٢٥ بتاريخ ٥ مررار سنة ٢٥٣٧ هـ - مـ

ابندكان العدد ٣١٧١ سنة ١١ بتاريخ ٧ مررار سنة ٢٥٣٧ هـ - مـ

من أبرز هؤلاء هو الدكتور على أميني رئيس الوزراء الأسبق الذي أصدر بياناً أكد فيه أنه لن يسكت بعد اليوم وقد امتشوى الفساد وطالب بضرورة إيجاد وحدة أو اتحاد وطني يضمن الحرية ويحافظ عليها (١).

وقد نشطت قوات الأمن والشرطة في تعقب المتظاهرين والقبض عليهم ومع شدة الحكومة في مواجهة المظاهرات بدأ أنواع من الاعتراض والثورة المقتعة ضد النظام تحت دعاوى الإصلاح الديني أنخذ العنف سبيلاً وقد تجلى ذلك بوضوح في عملية إحراق دور السينما والمسارح والملاهي الليلية والحانات ، وقد بدأت هذه الموجة من التخريب والإحراق في طهران وأصفهان مع بداية شهر رمضان سنة ١٣٩٨ هـ [١٥ مرداد سنة ٢٥٣٧ ملكية] حيث أحرقت في يوم واحد ثلاث دور للسينما وملهى ليلي في كل من طهران وأصفهان (٢).

— فشل الشاه في احتواء الأوضاع الجديدة : —

وقد حاول الشاه أن يمتص هذه الثورة الدينية وهذه موجة من الاعتراض ضد النظام فأعلن في حديث له بمناسبة ذكرى الثورة الغياية في إيران أنه سوف يمضي في منح الحريات إلى القسود الذي تتمتع به الدول الأوربية وطالب بأن تكون الانتخابات حرة مائة في المائة ، وأكد أن الاجتماعات حرة وحرية البيان والقلم ، كفولة في حدود القانون وأنه سوف يقبل وينفذ رأى الشعب مهما كان ، وأنه ينبغي الاستعداد لإقامة حكم ديمقراطي منذ الآن (٣).

ولقد أحدث خطاب الشاه دوياءاً هائلاً في الأوساط السياسية والمحافل الدولية وسارعت وكالات الأنباء إلى نقل انطباعاتها الفورية وتحليلاتها السياسية إلى جانب ردود الفعل العالمية وبات واضحاً إجماع الجميع على أن الشاه قد أقدم على خطوة

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٦٧٣ بتاريخ ٧ مرداد سنة ٢٥٣٧ ملكية

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٣٢ بتاريخ ١٥ مرداد سنة ١٠٥٣٧ ملكية

(٣) المرجع السابق .

جديدة جريئة في أسلوب حكمه السياسى وأنه قد أعطى امتيازات سياسية هامة للشعب أو بمعنى آخر قد قدم تنازلات هامة للشعب خاصة وأنه كان قد أشار في خطابه الذى استغرق خمسين دقيقة - على غير العادة - إلى أعمال العنف والمظاهرات الأخيرة وأكد أنها لن تعوق مسيرة الديمقراطية فإن مصير البلاد والنظام الملكى ليس لعبة يمكن اللعب بها مما يؤكد أن الشاه لوح بورقة الديمقراطية وتعهده الشخصى بالمضى نحوها فى مقابل الحفاظ على النظام الملكى واستقراره .

ولم يترك السياسيون المناهضون للنظام هذه الفرصة تفلت من أيديهم فقد بادروا بإعلان نشاطهم السياسى والعربى المستقل عن حزب النهضة ، بل وامتد أسلوب العنف إلى هذا النشاط فزادت المظاهرات المعادية للحكومة وكانت غالباً مائتة إلى مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة والأمن إلى درجة اضطرت الحكومة معها إلى أن تطلب من البرلمان الموافقة على إقامة حكم عسكرى فى محافظة أصفهان المضطربة ، كما حاولت الحكومة أن تشدد من قبضتها على شيراز أيضاً فكانت تعتقل الكثيرين من المتظاهرين بتهمة التحريض على الفتنة ، وفى حين أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة أن أحداث الشعب الأخيرة إنما هى نتيجة طبيعية لمنح المزيد من الحريات والديمقراطية ، حذر اللواء ناجى قائد القوات المدرعة فى أصفهان من أنه إذا لم يتم حكم عسكرى فى أصفهان فإن الأوضاع سوف تكون وبيلة (١) .

ومع ثوالى المظاهرات وأعمال العنف كان الشاه يلوح بإطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين السياسيين المتهمين بالإخلال بالنظام والأمن ، بل إنه بدأ نشاطا ملحوظا فى زيارة العمال فى مواقع عملهم والتحدث إليهم والموافقة على مطالبهم وحث المسئولين على حل مشاكلهم (٢) وقد مضى الشاه فى طريقه نحو إعطاء الحريات والديمقراطية خطوة أخرى حين أعلن فى خطابه بمناسبة يوم الجيش أنه

(١) صحيفة رستاخيز العدد ٩٩٠ بتاريخ ٢٤ مرزاد سنة ٢٥٣٧ هـ - مكتبة

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٤٢ بتاريخ ٢٦ مرزاد سنة ٢٥٣٧ هـ - مكتبة

رغم عدم توقعه لحدوث مثل هذه المظاهرات وأعمال العنف التي يحركها الشيوعيون والماركسيون إلا أنه لن يتراجع عن قراره بمنح الحريات والديمقراطية بل إن الشاه أصدر أوامره إلى أفراد الأسرة المالكة والمرتبطين بها بالإقناع عن أى نوع من المشاركة أو التوصية لدى الأجهزة الحكومية أو القطاعين العام والخاص (١) .

وقد كان أفراد الأسرة الملكية يهيمنون على الشركات والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام ويتحكمون في جزء كبير من الاقتصاد الإيراني ويملكون الأسهم والسندات في الشركات والمؤسسات ولذلك فإن أوامر الشاه للأسرة الحاكمة بنقض يدها من التدخل في الاقتصاد الإيراني تعتبر بمثابة تنازل آخر من الشاه للشعب .

وقد حاول أعداء النظام أن يزيدوا من سخونة الأحداث فأقدم بعض المتطرفين على إحراق دور السينما الرئيسية في عبدان بعد إغلاق أبوابها من الخارج على المشاهدين أثناء العرض مما أدى إلى احتراق ثلاثمائة وسبعة وسبعين شخصاً أحياء داخل دار العرض (٢) ولم يكن من المعقول أن يكون رجال الدين وراء هذه الحادثة وإنما المرجح أن الشيوعيين هم الذين قاموا بها ليوقنوا بين النظام ورجال الدين ولقد سارع رجال الدين إلى استنكار الحادث فأصدر آية الله العظمى شريعتمداري بياناً بذلك وأصدر أوامره لمندوبيه كي يقوموا بتحقيق مفصل حول هذه الحادثة (٣) .

كذلك اقتدى كبار رجال الدين بآية الله العظمى شريعتمداري فاستنكروا الحادث وقاموا بإرسال مندوبين عنهم للتحقيق ومن أبرز هؤلاء آية الله العظمى وحيدى ، آية الله العظمى شيرازى ، آية الله العظمى نورى ، آية الله العظمى

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٦٩٠ بتاريخ ٢٨ مرداد سنة ٢٥٣٧ ملكية

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٤٤ بتاريخ ٢٩ مرداد سنة ٢٥٣٧ ملكية

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٤٥ بتاريخ ٣٠ مرداد سنة ٢٥٣٧ ملكية

گلبایگانی ، آیه الله العظمیٰ نجفی مزعشی وكذلك الدكتور سيد عبد الرضا حجازی (١) .

وقد شغل هذا الحادث الالیم الرأي العام الإيراني عدداً من الأيام وكان الموضوع الرئيسي للصحف والمحافل الرسمية والشعبية والأوساط الطلابية والعمالية .

— تشکیل حکومت جدیدة : —

وقد أقدم الشاه على إثر ذلك الحادث على خطوة أخرى من أجل إرضاء الرأي العام خاصة بعد إدراكه أن أعداء النظام قد فتحو جبهة جديدة في الصراع عن طريق إثارة الشاعر الدينية ، فقبل استقالة وزارة آموزجار واختار السناطور شريف إمامی رئیس مجلس الشيوخ لتشكيل الوزارة الجديدة من عناصر معتدلة لتكون حكومة مصالحية وطنية ، وما لبثت هذه الحكومة أن أعلنت أهدافها التي وضعت على رأسها تنفيذ القوانين الإسلامية ومحاربة الفساد وإقرار الديمقراطية وحرية الانتخابات وحرية نشاط الأحزاب وعدم التدخل في السلطة القضائية والاهتمام بالشباب والجامعات وتدعيم الزراعة والإنتاج الوطني وتوفير المياه والكهرباء والصحة والطرق وتعقب المتهربين من دفع الضرائب والقضاء على الروتين والمجاملات في العمل والاتناع عن الأشياء الكمالية ومعاقبة المسؤولين المخالفين وتدعيم السلطة التشريعية . ولقد كانت هذه الأهداف كافية لإرضاء الجماهير الساخطة أو تهدتها على الأقل انتظاراً للتنفيذ، والواقع أن الحكومة بدأت أعمالها بداية طيبة حيث أعلنت إلغاء التقويم الامبراطوري والعودة إلى التقويم الهجري الشمسي ، وقد كان الشاه قد أمر بالعمل بالتقويم الامبراطوري عند الاحتفال بمزور ألفين وخمسمائة عام على تأسيس الامبراطورية الإيرانية من أجل التعبير عن أصالتها وعراقتها وعظمة التاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية ومحاولة

ربط الشعب بالنظام الامبراطوري ودفع الناس إلى الإيمان به خلال إيمانهم بحضورتهم وتراثهم العظيم. كما أصدرت حكومة إمامي قرارا بإغلاق كافة نوادي القمار والاحانات والمحال الشبيهة (١).

وقد أعلنت الحكومة الجديدة أنها سوف تتصل بسكبار رجال الدين والجماعات الدينية والسياسية المختلفة من أجل إيجاد حلول سريعة للمشاكل التي تعاني منها إيران ، كما بادرت بالاعتراف بقيام ثلاثة عشر حزبا وجماعة سياسية هي : جبهة إيران الوطنية التي يتزعمها كريم سنغجابي وداريوش فروهر ومهندس حبيبي وشابور بختيار ، حزب السكادجين « زحمتكشان » بزعامة مظفر بقائي كرمانى ، حزب بان إيرانيست بزعامة محسن يزشكبور ومهندس ظهري وحسين طيب ، الحركة الراديكالية بزعامة رحمت الله مقدم مراغه اي ، حركة الحرية بزعامة مهدي بازرجان ويد الله سجابي ، الحركة الفكرية بزعامة علي أصغر حاج سيد جوادى ، جمعية المدافعين عن الدستور بزعامة سبند مهدى الميراسته ، جمعية الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان بزعامة عبد الكريم هييجي ، الجمعية الوطنية بزعامة فضل الله صدر وزيرين پور ، حزب الأحرار الإسلامى ، حزب إيران الديمقراطى بزعامة علامير دولوى قاجار ، حزب آريا الاشتراكى بزعامة هادى سپهر ، الحزب الاشتراكى الديمقراطى بزعامة أحمد بنى أحمد ، هذا بالإضافة إلى قيام عدد من السياسيين البارزين بتكوين جماعات سياسية مستقلة مثل على أمينى ، الهيار صالح ، غلامحسين صديقى ، مهدى آذر ، ملكى ، محمد درخشش (٢).

وكان من الواضح أن هذه الحكومة ليست حكومة تغيير شامل أو ثورى حيث يستطيع الدارس أن يتبين من تاريخ حياة شريف إمامى رئيس الوزراء نفسه أنه من مؤيدى النظام المخلصين للشاه وتدرج فى مناصب حكومية كثيرة فى عهد الشاه حيث بدأ حياته السياسية وكيلا لحيثة السكك الحديدية ، ثم رئيسا لمجلس

(١) صحيفة رستاخيز العدد ١٠٠٠ بتاريخ ٦ شهور سنة ١٣٥٧ هـ ش

(٢) رستاخيز العدد ١٠٠١ بتاريخ ٧ شهور سنة ١٣٥٧ هـ ش

إدارة هيئة أزي في وزارة قوام السلطنة ، ثم وزيراً للطرق في حكومة رزم آرا ، ثم مديراً لهيئة التخطيط في وزارة الفريق زاهدي ، ثم وزيراً للصناعة والمعادن ، ثم رئيساً للوزراء سنة ١٣٣٩ هـ . ش ، ثم رئيساً لمؤسسة بهلوي سنة ١٣٤١ هـ . ش ، ثم رئيساً لمجلس الشيوخ سنة ١٣٤٢ هـ . ش ولمدة خمس عشرة سنة ، وقد قال عنه الشاه : كان فاهماً لتحركات الغرب وتنظيمه جبهة معادية ضدّي ليستعملها كما اختلفت سياستها ، لقد كان على أن آخذ بتحذيره حين أعلن منذ عشرين سنة بأن الولايات المتحدة تقف خلف التحركات الطلابية المعادية لي داخل إيران وخارجها وأنها مشغولة بتدبير مشاكل أخرى لي (١) .

لذلك فهو رغم انتمائه إلى أسرة من رجال الدين إلا أنه أنغمس في السياسة وشارك في صنعها من خلال هذا النظم ومن ثم فإن اختيار الشاه له لتشكيل الحكومة لا يعنى التغيير الشامل بقدر ما يعنى محاولة الاستفادة بخبرته السياسية في مواجهة الموقف المتوتر من ناحية ، وإرضاء رجال الدين الثائرين ضد النظام من ناحية أخرى ، وإن كان شريف إمامي قد حاول بإيمانه من الشاه الاتصال برجال الدين إلا أنه لم يجد الاستجابة الكافية من كثير منهم للتعاون معه ، وقد زاد من الشك في قدرة الحكومة الجديدة على التغيير أو إرضاء الجماهير وتلبية احتياجاتهم أن شريف إمامي أبقى على عدد من وزراء حكومة جمشيد آموزجار باغوا ستة أشخاص منهم من كان موضوع إعتراض الجماهير وجهات المعارضة وهؤلاء الستة هم: منوچهر كنجی وزير التربية والتعليم ، محمد يسكانه وزير الاقتصاد والمالية . الفريق رضا عظیمی وزير الحربية ، الدكتور نصر الله مزدهی وزير الصحة ، محمد رضا أمين وزير الصناعة والمعادن ، الدكتور كريم معتمدی وزير البريد والبرق والهاتف ، بالإضافة إلى اختيار عدد من الوزراء في الحكومات السابقة والذين لم يكونوا موضع ترحيب أو رضاء من الجماهير والمعارضة وهم: محمد باهری وزير العدل وكان عضواً في حكومة أسد الله علم وحكومة حسن علي منصور

(١) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٠ م

وحكومة أمير عباس هويدا، وكان رضى ويشكائى وزير التجارة عضواً فى حكومة شريف إمامى السابقة، كما ضمت الوزارة اثنين من المحافظين المؤيدين للنظام هما: منوجهر آزمون محافظ فارس وأمير پرويز محافظ كرمانشاه، هذا بالإضافة إلى أنها ضمت عدداً من الشخصيات التى لا تمثل ثقلاً سياسياً أو عملاً وطنياً أو اتجاهاتاً تحريراً مثل پرويز آوينى وزير الإسكان وبناء المدن، جهانكير مهدينا وزير الطاقة وحسن على مهران وزير الدولة للتخطيط، والواضح أن هذه الوزارة كانت وزارة خبرة لا وزارة تغيير لأن هؤلاء الخبراء سوف يعالجون الأمور بعقلية أوائل عهد الشاه دون حساب لتغير الزمان والظروف.

وقد بدأت الحكومة نشاطاً مكثفاً من أجل العمل على تهدئة الأمور واحتواء الأزمة والاتصال بالجماعات السياسية المعتدلة ومن سوء حظ هذه الوزارة أن الجهات المعادية للنشطة لم تترك لها الفرصة فاندلعت المظاهرات مرة أخرى فى مدن تبريز ورضائية وزنجان وقم بالإضافة إلى طهران التى لم تهدأ طوال هذه الفترة، ومع رفع الإيقاف عن بعض الصحف ذات الميول المنحازة وبداية الاتصال مع زعماء رجال الدين راجت الشائعات حول موافقة الحكومة على عودة آية الله العظمى الخمينى من منفاه بالعراق وإن كانت الشخصية الدينية التى ظل لها نشاط ملحوظ فى هذه الفترة هو آية الله العظمى شريعتمدارى الذى أخذ يدعو الجماهير إلى الهدوء من أجل مصلحة إيران كما استمر فى مباحثاته مع الحكومة للخروج من هذه الأزمة (١) وقد أطلقت الحكومة سراح عدد من رجال الدين المعتقلين وعلى رأسهم آية الله صادق روحانى الذى أعلن فور خروجه عن أماله فى أن يكون الإفراج عنه مقدمة للإفراج عن جميع المعتقلين وعن تنفيذ الأحكام الشرعية والقانونية ومنح حريات التعبير، وردا على هذا التصريح أعلنت الحكومة على الفور أنه ما من أحد ممنوع من الكتابة أو التعبير عن رأيه فى إطار القانون، وأنها قد منعت المساعدات التى كانت تمنح لصحيفة رستاخيز، وأن الجامعات لن

(١) صحيفة آيندكان العدد ٣٢٠٥ سنة ١١ بتاريخ ٨ شهبور سنة ١٣٥٧ هـ ش

تمطل (١) وقد بدأ الإعداد لقانون جديد للصحافة ولائحة جديدة لاستقلال الجامعات ، إلا أن الصحف دأومت على نشر أخبار القلاقل والاضطرابات والمظاهرات العنيفة من جميع أنحاء إيران وكانت تشير صراحة إلى أن الأوضاع في إيران غير مستقرة وتهدد بأخطار كبيرة ، وقد حاول الشاه أن يخفف من أثر ذلك بتصريح أكد فيه بأن حكومة إيران تجتهد في سبيل إيجاد حكم ديمقراطي ليبرالي (٢).

إلا أن المظاهرات التي تتسم بالعنف كانت تزداد شدة يوماً بعد يوم وتشمل العديد من المدن التي كانت هادئة من قبل ، ومع هذا العنف المتزايد بدأ رجال الدين يوالون طلباتهم على الحكومة حيث طالبوا الحكومة بإطلاق سراح آية الله منتظري وآية الله طالقاني وإعادة آية الله العظمى طباطبائي وكذلك آية الله العظمى الخميني إلى إيران ، بل لقد أعطى الزعيم الديني شريعتمداري مهلة محددة للحكومة كي تنفذ هذه المطالب ، وأكد أنه لن ينتظر أكثر من ثلاثة أشهر ليرى مطالب رجال الدين تتحقق ، بل إنه أوقف التفاوض مع الحكومة معلناً أن ما يطالب به يكفله الدستور وعلى هذا فليس هناك موضوع يحتاج للتفاوض إلا أنه دعا المواطنين ورجا الجيش والأمن إلى التوقف عن راقاة الدماء والامتناع عن العنف مؤكداً أن المظاهرات السلمية أجدي من الأعمال التخريبية (٣).

كذلك دعت اللجنة الوطنية بعد تنظيم صفوفها واختيار كريم منجاني سكرتيراً عاماً لها إلى عودة العناصر الوطنية الموجودة بالخارج إلى الوطن للمشاركة في العمل الوطني كما دعا منجاني للسماح للشيوعيين بممارسة العمل السياسي وتشكيل الأحزاب والجماعات وإعطائهم حرية التعبير عن آرائهم وأكد منجاني على أهمية الزعامة الدينية في توجيهها للكفاح الوطني (٤).

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٥٢ بتاريخ ٨ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) صحيفة رستاخيز العدد ١٠٠٤ بتاريخ ١١ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٣) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٧٠٢ بتاريخ ١٢ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٤) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٥٥ بتاريخ ١٢ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

وقد سارع وزير الإعلام إلى إصدار قرار بمنع صدور أية صحيفة أو نشره
”مخالف الدين الإسلامي أو تنشر الصور القبيحة“.

ومع صلاة عيد الفطر خرجت بضعة ملايين من الجماهير إلى الشوارع في
مظاهرات صاخبة، وقد حاول الجيش أن يبدى حسن النية إزاء المتظاهرين فأخذ
يلقى عليهم الورود ويحييهم بمناسبة العيد الإسلامي، وكان رجال الدين هم قادة هذه
المظاهرات بل لعلها كانت استعراض قوة بالنسبة لرجال الدين أمام الحكومة وتحت
سمعها وبصرها، بل لقد أعلن الزعيم الديني آية الله شريعتمداري مهددا
الحكومة بأنه إذا ظهر من الحكومة أي تسويف فسوف يكون هناك كلام
آخر (١).

وقد استطاع حزب توده الشيوعي المنحل أن يعود للظهور من جديد من جلال
هذه الأحداث بل ويطرح اقتراحاته على الحكومة وعلى الأحزاب الأخرى وأن
يدعو هذه الأحزاب إلى تشكيل جبهة واحدة ضد الحكومة تعمل على إسقاطها
وتأميم صناعة البترول وإنهاء الأحلاف العسكرية وتشكيل حكومة ائتلافية يكون من
أهدافها تغيير النظام ومحاكمة المسؤولين فيه وإلغاء كل القوانين المخالفة للدستور
والق تعوق الحريات وحل البرلمان وجهاز للشرطة السياسية، وانتخاب مجلس تأسيسى
تكون مهمته إصدار قانون التأمين وطرد المستشارين العسكريين الأمريكين وإنهاء
الأحلاف العسكرية ووقف سياسة الإقتصاد المفتوح (٢).

وقد ظهرت ردود فعل فورية من الأحزاب والجماعات السياسية لدعوة حزب
توده الشيوعي فأعلنت الجبهة الوطنية رفضها الائتلاف مع هذا الحزب وأكدت
أنه لم يكن في يوم من الأيام حزبا وطنيا ولا مستقلا، وأنه أصاب ثورة
تأميم البترول بصربة قاصمة، وقد أيدت كافة الأحزاب والجماعات السياسة

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٥٦ بتاريخ ١٤ شهر بور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٥٧ بتاريخ ١٥ شهر بور سنة ١٣٥٧ هـ . س

موقف الجبهة الوطنية من حزب إتودة فيما عدا الأحزاب الشيوعية الماركسية
اللينينية (١) .

ومع ازدياد حركة المعارضة ضد الحكومة قامت الحكومة بكثير من
التغييرات في المناصب الكبيرة للدولة حيث شملت التغييرات عدداً من المحافظين
ورؤساء الجامعات وضباط أجهزة الشرطة والأمن ، وانتهى بها الأمر إلى إعلان
الأحكام العرفية وتعيين حكام عسكريين في طهران وإحدى عشرة مدينة أخرى
وعينت اللواء أويسى المتشدد الذي كان قائداً للقوات البرية في الجيش حاكماً
عسكرياً عاماً على طهران ، كما فرضت الأحكام العرفية على مدن كرج ، قزوین ،
قم ، مشهد ، تبريز ، أهواز ، عبادان ، أصفهان ، شیراز ، كازرون و جهرم ، وقد
ألقى الشاه زيارته لأوروبا الشرقية وأقال أمير عباس هویدا من وزارة البلاط (٢) .

وكان علي شريف إمامي رئيس الحكومة أن يتحرك بمبادرة وسط هذه
الأحداث الساخنة فتقدم ببرنامج جديد لحكومته إلى مجلس النواب لإقراره من
أجل الخروج بالبلاد من هذه الأزمة ، وكان برنامج الحكومة يعتمد على تسع
نقاط هي : إقرار الأمن وحفظ النظام العام وضمانه ، إجراء الانتخابات بحيث
تشارك فيها الأحزاب الشرعية وجميع الطبقات ، ضمان الحقوق والحريات الفردية
والاجتماعية ، ترقية جميع العاملين في الدولة درجة وظيفية مالية ، تغيير قانون
الضرائب لمصلحة الطبقة ذات الدخل المحدود ، تطهير الجهاز الإداري ومنع استغلال
النفوذ ، عدم التدخل في شؤون السلطة القضائية وضمان استقلال القضاء ، إعفاء
المنتجات الزراعية والحيوانية وتربية الماشية من كل أنواع الضرائب ، إيجاد
التسهيلات الكافية من أجل زيارة الأماكن المقدسة (٣) .

ويستطيع الدارس أن يتبين من خلال البرنامج الذي طرحه شريف إمامي على

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٧٠٥ بتاريخ ١٦ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٥٩ بتاريخ ١٨ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٦٠ بتاريخ ١٩ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ . ش

البرلمان لمواجهة المشكلات العادة التي تسببت في موجة الاضطرابات والعنف التي شملت أنحاء إيران عيوب نظام الشاه والمآخذ التي احتج بها أعداء هذا النظام في مطالبتهم بالإصلاح أولا ثم بسقوط النظام كله أخيرا، ولقد كان هذا البرنامج ضعيفا حتى في تقديمه حيث قال إمامي : يعلم الجميع أن أوضاع بلادنا العزيزة في الوقت الحاضر قد وصلت إلى درجة من الحساسية بحيث لن يمكن حل مشكلاتها إلا بتعاون كافة القوى الوطنية وكل من يهمه استقلال الوطن ، فإذا لم تجند كل القوى الوطنية لإنقاذ البلاد فإنه من غير الممكن أن نأمل في مستقبل مشرق يقود مجتمعنا إلى الخير والصالح والهدوء والاستقرار (١) . ولقد حاول رئيس الحكومة أن يعلن عن نجابه مع الأحداث واستعداده لأن يدير البلاد بالأسلوب الذي يرضاه الشعب فقال : من البديهي أن النظام والحرية شرطان أساسيان لاستقرار الديمقراطية في مجتمع سليم لأنه لن يستطيع شخص أن يعبر عن فكره أو عقيدته في مجتمع لا نظام فيه ، ولا شك أن الخطوة التالية للقضاء على الفوضى هي زيادة الدخل وتوزيعه توزيعا عادلا لأن سوء توزيع الثروة في السنوات الأخيرة قد أضعف الروح المعنوية في مجتمعنا بل أدى إلى عدم الاهتمام بالأخلاق والقيم ، كما أن قصور الإدارة في إيران لم يمنعها من التحكم في خسائر الحركة السريعة للنمو المتزايد فحسب بل أدى إلى حدوث أشياء جلبت سخط الرأي العام الذي تطور إلى اضطرابات عارمة (٢) .

وإذا كان قصد إمامي من هذا البرنامج هو أن يبدى تصميم الحكومة على التصرف السريع والحاسم للخروج بالبلاد من هذه الأزمة التي تهدد كيائها إلا أن الواقع في الشارع الإيراني كان أعمق مما ترى الحكومة وكان يتطلب التصرف بأكثر مما عرضت في برنامجها ، حقيقة أنها اتخذت على الفور بعض الإجراءات

(١) المرجع السابق .

(٢) نفسه .

التنفيذية لإقرار الأمن والنظام العام في البلاد تحت شعار محاربة الفساد حيث أقدمت على القبض على عدد من المستغلين، وقللت من ساعات حظر التجول إلا أنها لم تستطع وقف المظاهرات رغم إصدارها الأوامر بمنع الأحزاب والجماعات السياسية من ممارسة نشاطها بصورة مؤقتة (١).

وقد انقسم البرلمان على نفسه وراح أعضاؤه بين مؤيد لبرنامج الحكومة ومخالف لها وأخذ جدالهم يشتد ورجحهم يعلو والجماهير لا تبالي بما يحدث في البرلمان ولا تبالي بما تنشره الصحف عنه وإنما كانت تتحرك بشكل يصعب معه إيقافها فظلت المظاهرات تتزايد وتشتد بعنف مطالبة بمنح مزيد من الحرية والديمقراطية، ومع بداية السنة الثامنة والثلاثين من حكم الأسرة البهلوية اتخذت المعارضة شكلاً مسلحاً وبدأت تهاجم رجال الأمن بالأسلحة وكان القتلى والجرحى يتساقطون من الجانبين، وقد أكدت الحكومة التي حصلت على موافقة البرلمان بأغلبية مائة وستة وسبعين صوتاً مقابل ستة عشر صوتاً وامتناع اثنين عن التصويت أن الماركسيين هم المحرك الأصلي لأعمال العنف التي تسود البلاد (٢).

وحاولت الحكومة أن تعبر عن حسن نيتها بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وإنقاذ مدة سريان الأحكام العرفية ومحاولة تحسين أوضاع المستشفيات وأطبائها والعاملين فيها، وزيادة عدد المقبولين في الجامعات وإعلان استقلال الجامعات، والقبض على عدد من الوزراء السابقين والمسؤولين في الحكومات السابقة بتهمة الفساد، والتأكيد على تصميم الدولة على موقفها من حرية الصحافة، وإطلاق حرية التعلم في الخارج للشباب، كما بذلت الحكومة جهداً كبيراً في مساعدة ضحايا زلزال طبس الذي وصف بأنه أعنف زلزال وقع في العالم في هذه السنة وأن ضحاياه بلغت ثمانية عشر ألفاً من القتلى والجرحى، كما أشركت الحكومة الجيش في عمليات الإنقاذ والعلاج والمساعدة (٣).

(١) صحيفة آيندكان العدد ٣٢١٤ لسنة ١١ بتاريخ ٢٠ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ .س.

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٦٥ بتاريخ ٢٥ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ .ش .

(٣) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٧١٣ بتاريخ ٢٦ شهر يور سنة ١٣٥٧ هـ .ش .

كذلك قامت الحكومة بتأكيده حسن نواياها رغم قانون الأحكام العرفية الذي استصدرته من البرلمان بتأمين كريم سنجابي وداريوش فروهر زعيما للجبهة الوطنية، وكذلك الدكتور علي أصغر حاج سيد جوادى الكاتب المعروف وكانوا قد فروا عقب إعلان الأحكام العرفية، كما أطلقت مصراح المهندس مهدي بازرجان زعيم الجمعية الإيرانية للدفاع عن حقوق الإنسان . .

— تعديل نظام السافاك :

ومما بلغت انتباه الدارس أن هيئة الأمن والمعلومات الإيرانية « سافاك » قد أجرت تعديلا في نشاطها حيث جعلته ينحصر في محاربة المخربين سواء الثامدين من الخارج أو الذين يعملون في الداخل ، فند أعلنت وكالة الأتباء الفرنسية في تقرير لها عن الأوضاع في إيران أنها لاحظت أن السافاك تغير من وجهها المخيف وتتجه للعمل الوطنى، كذلك أذاع راديو فرانس - اتر حديثا للشاه أكد فيه هذا الاتجاه الجديد للسافاك (١) .

ولقد كان الهدف من إنشاء هيئة الأمن والمعلومات « سافاك » في شهر آبان سنة ١٣٣٥ هـ . ش سنة ١٩٥٦ م على يد اللواء تيمور بختيار هو إنهاء حالة الطوارئ التي فرضت على البلاد في أعقاب حركة الاغتيالات السياسية التي قام بها أعضاء حزب توده الشيوعى واستمرت طوال ثلاث سنوات كان تيمور بختيار فيها حاكما عسكريا عاما وتمسكن خلالها من القبض على كثير من الشيوعيين وسجنهم ورقى بسبب ذلك إلى رتبة فريق وعين رئيسا لهيئة الأمن والمعلومات بدرجة نائب رئيس الوزراء ، لذلك جعل هدف هذه الهيئة هو تعقب الشيوعيين وأطلقت يده في هذه المجال طوال خمس سنوات استطاع خلالها أن يعتقل الكثير من المناهضين السياسيين على اختلاف مذاهبهم وأن يقدم الكثير منهم إلى فرقة الإعدام ، وكان معنى إلغاء الحسكم العسكرى وحالة الطوارئ أن تقوم السافاك بمهام هذا الحكم ،

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٧١٨ بتاريخ أول مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش

ويبدو أن بختيار قد سثم هذه المهمة ففر إلى خارج البلاد سنة ١٣٤٠ هـ . ش
سنة ١٩٦١ م وصرح للصحفيين في مطار روما بأنه يعارض برنامج الإصلاح الزراعى
وأنه ليست هناك حرية في إيران (١).

وقد تولى رئاسة الهيئة من بعده اللواء حسن باكروان مدة ثلاث سنوات
وكان آخر عمل قام به هو نفي آية الله الخميني في ١٣ آبانماه سنة ١٣٤٣ هـ . ش
[٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ م] باعتباره محرصا على الثورة ضد النظام ويعمل ضد
أمن البلاد واستقلالها ، وبعد هذه الحادثة بثلاثة أشهر تولى رئاسة الهيئة الفريق
نعمة الله نصيرى الذى كان رئيسا للحرس الإمبراطورى برتبة عقيد إبان أزمة
مصدق وهو الذى منعه قرار إقالته ورقى إلى رتبة لواء ، وكانت الفترة التى تولى
فيها نصيرى جهاز السافاك واستمرت أربعة عشر عاما من أكثر الأوقات التى عانى
فيها الإيرانيون الرعب وعدم الأمان حيث استحدثت أجهزة التعذيب حتى الموت
والمحاكمات غير القانونية والاعتقال لمجرد الشك أو الاشتباه ، وقد نشرت الصحف
فيما بعد هذه الفترة الكثير من الجرائم التى قام بها جهاز السافاك برئاسة نصيرى ،
وأجريت الأحاديث الصحيفة مع المعتقلين الذين أطلق سراحهم حيث ذكروا فيها
أسبابا تافهة لاعتقالهم مثل حيازة بعض الكتب أو شكوى كيدية أو غير ذلك وكيف
أنهم عذبوا أبشع تعذيب للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها وكيف قدموا لمحاكم عسكرية
سريعة وغير قانونية .

وقد حاولت المعارضة أن تثير قضية جهاز السافاك وتطالب بالإعلان عن عدد
أعضائه وجواسيسه وكيفية تشكيلاته وميزانية الإنفاق السنوى عليه والتحقيق مع
قياداته ، وقد صرح الدكتور كريم منجبابى زعيم الجبهة الوطنية بقوله : حقيقة إن
وجود جهاز للأمن والمعلومات ضرورى فى كل الدول لمواجهة أعدائها فى الداخل
والخارج لكن من المؤسف أن تجاوز جهاز السافاك هذه المهمة وسلب راحة الناس

وأمنهم وقام بأعمال مشينة ضد الوطنيين المخلصين (١). وأكد أحمد بنى أحمد عضو مجلس النواب عن تبريز أن جهاز السافاك كان يقوم بجرائم مختلفة مثل إحراق المساجد والمؤسسات ثم يتهم بها أشخاصا وطنيين (٢).

وإزاء هذا الهجوم على السافاك عزل الشاه الفريق نصيرى عن رئاسة هذا الجهاز وعينه سفير إيران في باكستان كبداية لتغيير سياسته ، ثم أعلن عن عزل أربعة وثلاثين مسئولاً كبيراً عن وظائفهم فى هيئة الأمن والمعلومات وتغير وجه هذه الهيئة وإعادتها إلى رظيفتها الأساسية . وقد صرح أحد كبار المسؤولين فى هذه الهيئة للصحفيين قائلاً : إن الذين خرجوا من الهيئة هم من الوكلاء والمستشارين ومديرى العموم ورؤساء الإدارات الذين بلغوا من التقاعد ، كما أحيل إلى التقاعد أيضا عدد من المسؤولين الذين عرفوا بأسلوبهم الحشن فى التعامل مع الجماهير أو مع المعتقلين السياسيين ، وقال إنه فى السنة الأخيرة قد تم وضع رقابة من الصليب الأحمر الدولى على المسجونين السياسيين الذين كانوا يبلغون الشاه مباشرة إذا حدث أى نوع من التعذيب للمعتقلين مما انتهى معه حدوث أى تعذيب فى هذه السنة ، واعترف المسئول بأنه كانت تحدث بعض أعمال الخشونة عند إلقاء القبض على المعتقلين وكان من الصعب تلافيها ، كما أن انتشار الشائعات زاد من سوء الفكرة لدى الناس عن الهيئة ، ولاشك أنه لمن غير الممكن أن نسلب موظفى الهيئة حق الدفاع عن أنفسهم أمام المخربين (٣).

وقد اشتد تضيق الخناق حول السافاك وشجعت المعارضة الجماهير على تقديم البلاغات إلى المدعى العام الإيرانى ضد بعض الأفراد المنتمين إلى هذه الهيئة والذين قاموا بتعديات على بعض المواطنين ، وقد قدمت معظم الشكاوى ضد الفريق نعمت الله نصيرى نظرا لأن مقدميها لم يكونوا يعرفون شخصية المسئول الذى تعدى

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٩٩ بتاريخ ٨ آبانماه سنة ١٣٥٧ هـ ش .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نفسه .

عليهم لدرجة أن المدعى العام الإيراني اضطر إلى أن يعلن إتهام الفريق نصيري في ثلاث عشرة جريمة ويطلب القبض عليه وإحضاره من باكستان إلى طهران لمحاكمته وقد تم له ذلك ، ولعلنا هنا نشير باختصار إلى الإتهامات التي وجهت إلى نصيري كتمودج لما أهتمت به أجهزة الأمن :

١ — الاستيلاء على قطعة أرض من أملاك الحكومة من وزارة الزراعة والشئون القروية في نواحي نياوران لبناء قصر لزوجته دفع فيها رشوة إلى السيد / حسين فولادي عن طريق السيد / أمير حسين شيخ بهائي ويقدر ثمن الأرض بمبلغ خمسين مليون ريال .

٢ — اشترى من السيد / جواد عظيمي قطعة أرض لإقامة مبنى لهيئة السافاك بمبلغ سبعمائة مليون ريال واستولى عليها .

٣ — استغل وظيفته الرسمية في منح اللواء زكنه تصريحاً ببناء عدد من المساكن في شارع هروي من بلدية طهران .

٤ — استغل وظيفته الرسمية في بناء عدد من المباني والفيلات في المناطق غير المصرح بها قانوناً لمشغولي السافاك ، وقد نقل بعضها لحياسة زوجته وأبنائه .

٥ — أنشأ شركة باسم زوجته وأبنائه لتجارة وتقسيم الأراضي في الشمال باسم وردة الشمال وحصل لها على المعاملات وتصاريح مستغلاً نفوذه الوظيفي وبمبالغ ضئيلة جداً .

٦ — قبض على العديد من الأفراد الذين لم يساعده على تنفيذ مصالحه الشخصية وعذبهم وسجنهم مثل السيد / سعيد منشي زاده ومحمد حسين شيخ الإسلامى وهما تاجران في السوق الكبير .

٧ — استغل نفوذه في منح بعض أراضي الأوقاف إلى السيد / رحيم علي خرم الثرى المعروف بنى على بعضها عدداً من نوادي القمار .

٨ — شارك مع زوجته وأبنيه في مزارع ومصانع سمعان مع الثرى المعروف هزبر يزدانى دون دفع قيمة الأسهم وفى مقابل استغلال نفوذه لدى بنك التعاون الزراعى والبنوك الأخرى .

٩ — شارك السيدى / مرتضى ومصطفى أخوان فى شركة السجاد الآلى موات موكت باستغلال نفوذه .

١٠ — شارك المهندس قياى فى شركة البناء والمقاولات فردا ومعظم أعمال هذه الشركة غير قانونى .

١١ — استغل نفوذه فى تعيين أمير حسين شيخ بهائى رئيسا للفرقة التجارية وهدد التجار للسكوت على أعماله .

١٢ — بنى قصره فوق تل نياوران فى منطقة غير مصرح بالبناء فيها واستولى على أرضه بطريقة غير شرعية .

١٣ — استغل نفوذه فى منح رحيم على خرم خمسين هكتارا من أراضى وزارة الزراعة بدون سند قانونى (١) .

اشتداد الضغط على الحكومة :

وقد شددت المعارضة الضغط على الحكومة لكى تكشف عن المفسدين والمختلسين والمستغلين من كبار رجال الدولة وأن تعمل على اعتقالهم ومحاكمتهم ، حيث طالب أحمد بنى أحمد زعيم الاشتراكيين الراديكاليين القضاء بأن يتمقب الذين قاموا بنهب أموال الشعب وأكد أن ترك الفساد والسرقات مظهر من مظاهر الاختناق المستهتر ، وإقترح بنى أحمد إقامة محكمة ثورية تحتكم إلى الدستور وحده فى عملها وأن تملن خلال مدة أقصاها شهر أسماء كل المفسدين فى كتاب

أسود ، وقد شكك في تنفيذ هذا الاقتراح على يد الحكومة الحالية لأن بها ثمانية وزراء من الحكومات السابقة^(١) وأكد المهندس ظفري عضو مجلس النواب أن المجلس إذا تعقب لصوص بيت المال على مستوى رؤساء الوزارات والوزراء والوكلاء والمحافظين والمدراء خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لزيادة عدد اللصوص عن الألف ، ويمكن تنفيذ هذا من خلال إصدار قانون من أين لك هذا؟^(٢) وأكد السناتور سزاوار هذا الأمر بقوله : لو تعقبنا لصوص بيت المال لتعطلت كافة المصالح الحكومية لكثرة عددهم^(٣) . وعلى كل حال فقد أقر المجلس النيابي قانون من أين لك هذا وتم عن طريقه القبض على كثير من المسؤولين السابقين من بينهم : محمد علي تقي زاده رئيس الجمعية التعاونية لإسكان الثقلين ، رحيم علي حزم الماقل الثري ، رئيس الغرفة التجارية السابق ، دكتور شيخ الإسلام زاده وزير الصحة السابق ، محمد رضا نقابت وكيل وزارة الصحة السابق ، دكتور نيلي آرام وكيل وزارة الصحة السابق ، رسول رحيمي رئيس الغرفة التجارية للماصمة ، علي أصغر وزازيان مستورد الفاكهة ، قاسم ساريانها صاحب شركة النقل البري ، باقر عاملي مدير هيئة تعمير القرى ، سفير إيران في السودان ، مدير عام وزارة الزراعة ، مدير هيئة الطيران المدني وثلاثة من كبار موظفيها ، مدير شركة الخدمات التجارية ، مدير جمعية الإسكان بهمدان ، وعدد كبير آخر .

وقد أثارت قضية المعتقلين السياسيين بشكل حاد ، وتبنت الجمعية الإيرانية للدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان هذه القضية وتزعم هذه الحركة المهندس مهدي بازرجان ، حسن نزيه نقيب المحامين ، دكتور عبد الكريم لاهيجي رئيس جمعية الحقوقيين ، دكتور علي أصغر حاج سيد جوادى الكاتب والفكر ، دكتور سيد مناچي ، دكتور أحمد صدر حاج سيد جوادى ، مهندس رحمت

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٩١ بتاريخ ٧٩ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) المرجع السابق .

(٣) نفسه .

الله مقدم مراغه بي ، ومع أن هؤلاء قد واجهوا حملات من التهديد والإرهاب لدرجة وضع القنابل في منازل بعضهم أو القبض على بعضهم إلا أنهم لم يكفوا عن المعارضة العلنية كما حاولوا الاحتماء برجال الدين وخاصة آية الله العظمى شريعتمداري ، مطالبين بوقف التعذيب في المعتقلات وتكوين لجنة تفتيش عليها وإطلاق سراح الوطنيين ، كما أعلنوا عن إستعدادهم للدفاع عن أي معتقل سياسي دون مقابل بل والدفاع عن المدانين الذين يلاقون التعذيب والمعاملة غير الكريمة في السجون^(١) . وقد طالبوا بضرورة تشكيل محكمة ثورية وطنية تضمن حصول كل فرد على حقه وتكفل إيجاد قضاء سياسي مفتوح وحرية القلم والبيان ومحاربة الفساد وإنصاف المعتقلين السياسيين والسماح بالمظاهرات في حدود الدستور^(٢) . وكما نهضت نقابة المحامين للدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين قام العاملون بالمؤسسات الصحفية بالإضراب والاعتصام والضغط على الحكومة بالمقالات والتحقيقات من أجل إطلاق حرية الصحافة ورفع الرقابة عن الصحف والمطبوعات ، وقد أثمرت جهود نقابة الصحفيين عندما أسفر إضراب أعضاء للنقابة عن توقيع إتفاق بين الحكومة والنقابة يقضي بالإلغاء الكامل للرقابة على الصحف والمطبوعات وضمان الحكومة لحرية الصحافة والنشر والتأكيد على صحة سياسة حرية الصحافة وضمان سلامة العاملين بالصحف في إطار ضمان السلامة العامة للأفراد وعدم التدخل المباشر وغير المباشر في مشئون الصحافة وأن يكون القضاء هو الفاصل في المخالفات الصحفية^(٣) . ولقد عبر أحد الصحفيين عن فرصته بهذا العصر الرائع بقوله : إنه لم يأخذ إجازة من حياته الزوجية طوال اثنين وعشرين عاما من زواجه إلا ليلة الإعلان عن حرية الصحافة حيث سمحت له زوجته أن يبقى في الصحيفة ليل نهار وأن يكتب ويكتب^(٤) .

(١) صحيفة إملاعات العدد ١٠٧٤٣ بتاريخ ٤ آب/أتماء سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

(٢) المرجع السابق .

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٨٦ بتاريخ ٢٣ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ث .

(٤) المرجع السابق .

وقد أصدرت الحكومة على أساس هذا الإتفاق قانوناً جديداً للصحافة تخفف فيه القيود على إصدار الصحف والمجلات وتحدد مسئوليات رئيس التحرير والمحربين وضوابط النشر وتمنح بعض الحرية للصحافة من خلال هذا القانون .

وبموازاة ذلك سارعت الحكومة إلى إصدار جدول لتخفيف الضرائب على الدخول والمرتبات ، كما أعلنت وقف مساعداتها المالية لحزب النهضة تمهيداً لحله وإلغاءه ، كما أكدت معيها لإعادة المتهمين الفارين خارج البلاد لمحاكمتهم ، ولكن هذا لم يكن يعنى أن تخفف من قبضة النظام العسكرى والأحكام العرفية أو تتهاون مع مثيرى الشعب والمحرضين على العنف حيث اعتقلت أكثر من ألف ومائة شخص خلال فترة الأحكام العرفية التى لم تتجاوز بضعة أيام وقد أعلن رئيس الوزراء صراحة أنه تم القبض على ألف ومائة وستة أشخاص من مثيرى الشعب فى المظاهرات الأخيرة^(١) . وفى الثالث من شهر مهر أعلن الدكتور جواد سعيد القائم بأعمال السكرتير العام لحزب النهضة حل الحزب وتسليم كافة أمواله ومنقولاته ومبانيه إلى الحكومة^(٢) وقد أجرى شريف إمامى رئيس الحكومة حديثاً صحفياً مع مراسل صحيفة زود دويتشا سايتونج الألمانية الغربية لخص فيه كافة الظروف التى تحيط بعمل الحكومة فى هذه المرحلة من القلق والاضطراب فقال : سوف نستمر فى جعل المحيط السياسى ليبرالياً على الرغم من وجود حالة الطوارئ لتحديد الاجتماعات ووقف أعمال العنف ، وسنجرى انتخابات عامة فى العام المقبل تشترك فيها كافة الأحزاب بكل حرية ، وإن الفرق الجوهرى بين سياستنا وسياسة الحكومة السابقة هو أننا نهتم بمطالب الشعب ونحترمها ، وإننا لانستسيغ إطلاق النار على الأبرياء ولكن حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية لها قوانينها التى لاتمدخل الحكومة فيها ، وإن كانت كل الدلائل تشير إلى أن مثيرى الشعب من العناصر اليسارية الممولة من الخارج^(٣) .

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٧٢ بتاريخ ٢ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٧٣ بتاريخ ٣ مهرماه سنة ١٩٥٧ هـ . ش

(٣) صحيفة آيند كان العدد ٢٢٢٦ لسنة ١١ بتاريخ ٣ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش

ولقد أقدم الشاه على خطوة هامة من أجل إرضاء الجماهير الغاضبة والناقمة على الفساد والمفسدين حيث قام بتعيين الدكتور فلي أردلان أستاذ الاقتصاد وزيرا للبلاط ، وكان أول عمل قام به أردلان بناء على توجيهات الشاه هو تنفيذ القرار الخاص بمنع تدخل أعضاء الأسرة الملكية في الشؤون الحكومية ومؤسسات القطاعين العام والخاص وشركاتهما وهيئاتهما ، أو استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية لهم ولأفراد آخرين أو حتى التوصية لدى هذه الهيئات لصالح أحد ، والامتناع عن الوساطة أو أي نوع من السحرة أو الحصول على وظائف في مجالس الإدارات للشركات أو المؤسسات أو البنوك وعدم التدخل أو الاهتمام بأي شأن يخرج عن شئونهم الشخصية^(١) . وهي خطوة شجاعة ربما أثارت أفراد الأسرة الملكية وألحقت بمكاسبهم بعض الأضرار إلا أنهم أذعنوا للأمر إدراكا منهم لخطورة الأوضاع وثورة الجماهير، وقد أنشأ رئيس الوزراء لجنة لتعقب الانحرافات والاستغلال والفساد في كافة الأجهزة الحكومية والوزارات وشركات القطاع العام ومؤسساته وهيئاته ، وسعت الحكومة في نفس الوقت إلى زيادة دخل العاملين من مغسوبيها صيانة لهم من الانحراف حيث أضافت إلى مرتباتهم بعض البدلات مثل بدل السكن وبدل ساعات الغذاء. إلا أن هذه الإجراءات لم تمنح الحكومة ما كانت ترجوه من تأييد الشعب أو دعم موقفها إزاءه أو تقوية قبضتها المسكة بزمام الأمور الذي كاد يفلت منها ، ومع ضعف الأمل في أن تحقق الحكومة ما يرجي منها في توفير الأمن والاستقرار في إيران ، وتلبية احتياجات الجماهير الشائرة التي بلغت في التعبير عن اعتراضها حد العنف ، كثر الحديث عن المستقبل السياسي لإيران وبدأ زعماء المعارضة ينشرون آراءهم حول هذا الموضوع ، حيث دعا أعلى أميني رئيس الوزراء الأسبق جميع الأحزاب والجماعات السياسية للنهوض من أجل إنقاذ البلاد مؤكدا أن العدالة الاجتماعية ينبغي أن تطبق عن طريق الضرائب وعدم التفرقة في المعاملة وقيام قضاء نقي وقوى وطالب بمحاربة الفساد وعدم التسامح مع

(١) صحيفة رستاخيز العدد ١٢٠٥ بتاريخ ٥ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

المفسدين واللصوص وطالب أيضاً بوقف الاسراف ومنع التضخم وأيد إعلان حالة الطوارئ وقيام حكم عسكري لمنع الفوضى وتوفير الأمن وأكد أن ما أعلنته الحكومة من إصلاحات لاينى بالغرض ، وقد أكد على ضعف جهاز السافاك في تحديد موقع إيران من العالم سياسياً وعسكرياً وطالب بدراسة الدور الذي ينبغي أن يقوم به إيران في المنطقة وعلى المستوى الدولي (١) .

وأكد شابور بختيار وهو الشخصية الثانية في الجبهة الوطنية وعضو اللجنة المركزية بها في ذلك الوقت أنه يرى مستقبل البلاد السياسى مظلماً فإذا لم يحدث تغيير جذرى في البلاد واستمرت الأوضاع على هذا الموال وبغير ثقة الشعب في الجهاز الحاكم فإنه لا يرى بصيص أمل بأى حال ، وطالب بأن تعطى الحكومة مكانها لأشخاص يكونون موضع ثقة الشعب من الذين لم يتلوثوا بالأعمال القذرة طوال الخمس وعشرين سنة الماضية وخاصة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة . (٢)

وطالب الدكتور حسن طبيب عضو مجلس النواب من المعارضة الحكومة بأن تبحث عن أسباب الاضطرابات في العلاقة التي بينها وبين الشعب لأن الحكومة إذا كانت موضع ثقة الشعب ماحدثت هذه الاضطرابات أو بمعنى آخر أن الشعب لم يعد يثق بالحكومة وعلى هذا فإن استمرار هذا الوضع يبعث على القلق في المستقبل القريب ، والحل الوحيد لهذه الأزمة أن تختار الحكومة من بين الجماعات الأكثر شعبية من أجل تنفيذ القانون وإزالة النفرة والظلم ومن أجل التوزيع العادل للثروة والضرب على أيدي اللصوص في الداخل والخارج فمثل هذه الحكومة سوف تلقى الأهتمام وتبعث على الأمل في المستقبل . (٣)

وأكد علي أصغر مظهرى عضو مجلس النواب من كرمان أنه لايمكن رسم مستقبل إيران بدقة ما لم تلتزم الحكومة بالدستور حتى لا تؤدي الفوضى إلى حرب

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٧٣٩ بتاريخ ٣٠ مهرماه سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٥٩٣ بتاريخ أول ابان سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

(٣) المرجع السابق .

أهلية لأحمد عقباها . (١) وإن كان البعض من الموالين للحكومة قد أكد أن هذه الفوضى والاضطرابات ليست في مصلحة إيران فهي لا تخرج إيران من الدكتاتورية إلا إلى أخطار أكبر وتطرف أبعد ، وأنه ينبغي التزام الهدوء من أجل حل المشكلات تدريجيا إلا أن أصوات هؤلاء ضاعت في زحام المعارضة الشديدة وموجات الاضطراب التي إزدادت حدة وعنفًا ، ومع تدخل العسكريين من أجل إنهاء هذه الفوضى والمحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد زادت نظرة السخط والكرهية إلى الحكومة ، ويبدو أن العسكريين شعروا بالفشل في إنهاء هذا الوضع القائم ، وليس أدل على ذلك من أعراف أحد كبار القادة العسكريين بهذا الفشل حيث نشر اللواء عزيز الله باليزن تقريراً عن التدخل العسكري لإنهاء الأزمة أكد فيه فشل القوات المسلحة في مهمتها حيث قال : ينبغي أن أعبر عن شديد أسفي إزاء الأحداث التي وقعت في غرب البلاد وخاصة كرما نشاه وكردستان ولاند أدوكت من خلال التحقيق أن هذه الاضطرابات لا تنبع من تلك المناطق وإنما يتم تحريكها من العاصمة وتبينت أن من اشترك في أحداث كرمانشاه حوالي ألف ومائتا شخص وهم ليسوا منها وإنما من أعنفهم وطهران ودماوند وتبريز وقم وخرم آباد ، وينبغي أن نعترف أننا هزمنا في حرب الشائعات أمام الدعايات الأحنوية ، وإنني لم أر في حياتي وضعاً أسوأ مما أراه الآن في البلاد مما يجعل احتمال قيام حرب أهلية يحترق الجميع بنارها أمراً قائماً (٢) .

— دور رجال الدين في الثورة :

لقد إنشأ آية الله العظمى شريعتمداري بالله من نفوذ روحى على الجماهير أن يكون مسموع الكلمة بين أوساط الشعب المختلفة كما كانت الحكومة التي رأسها شريف إمامي تضع تصريحاته موضع الاعتبار وتحرص على بذل الجهد

(١) نفسه .

(٢) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٧٤١ بتاريخ ٢ آبان سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

لإرضائه ، وقد تمثل هذا في أمتهجابتها للشروط التي أعلنها من أجل العمل على إعادة الهدوء والإستقرار في البلاد وذلك قبل مضي نصف المدة التي حددتها حيث أطلقت سراح آية الله طالقاني وآية الله منتظري وكفلت لهما حرية القول والفعل في حدود الدستور ، والذين أعلنوا فور خروجهما من السجن أنها مدينان لشعب إيران العظيم بحريتهما وأكدا أن السكفاح المقدس لهذا الشعب المسلم سوف ينتصر ، وأكد آية الله منتظري أن البند الثاني المتم للدستور يشير إلى ضرورة أن يقوم رجال الدين بالرقابة على القوانين وهو لم يطبق أبداً (١) وقد سمحت الحكومة لآية الله العظمى طباطبائي أيضاً بالعودة إلى إيران فعاد وأقام في مشهد واشتغل بتدريس العلوم الدينية والنوعظ ، كما وعدت الحكومة بالتفاوض مع آية الله العظمى الخميني من أجل عودته إلى إيران ، والواقع أن آية الله العظمى شريعتمداري رغم نفوذه الديني وما أصبح له من نفوذ سياسي في البلاد كان رجلاً معتدلاً فقد أعلن احترامه للنظام والدستور مع تطبيق الشريعة الإسلامية التي ينص عليها الدستور ، كما يقدر ظروف الحكومة وكثيراً ما كان يدعو الجماهير الثائرة إلى الهدوء والتزام النظام والمحافظة على الأمن والإستقرار وكثيراً ما كان يمنع المظاهرات التي كانت تنظم ضد الحكومة مطالباً المتظاهرين بإعطاء الفرصة للحكومة لكي تثبت حسن نواياها وتقوم بالإصلاح اللازم ، وتقديرى أن اليسار الماركسي الذي ركب موجة الثورة ضد النظام لم يجد في آية الله شريعتمداري المعتدل زعيماً يصلح لقيادة الثورة ، لذلك التفت القيادات اليسارية حول آية الله طالقاني المتشدد ودفعته إلى الزعامة حيث جعلت منظمة فدائي الإسلام اليسارية منه أباً روحياً لها ، كما أن باقي جبهات المعارضة الوطنية أتجهت إلى آية الله العظمى الخميني لقيادة الثورة .

وقد بدأ نشاط آية الله العظمى الخميني بعد أن رفعت السلطات العراقية الحظر عنه بإيعاز من الحكومة الإيرانية فغادر العراق إلى باريس في يوم الخميس الثالث عشر

(١) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٧٤٧ بتاريخ ٩ آبان سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

من شهر مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش الموافق الخامس من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، الثاني من ذي القعدة سنة ١٣٩٨ هـ (١) ويعتبر هذا التاريخ بداية للعمل السياسي المنظم والعلن من جانب الخميني ضد النظام الملكي الحاكم ، وقد أصدر أول بيان له من باريس بعد ثلاثة أيام من وصوله أعلن فيه أن حكومة العراق طلبت منه أن يختار بين السكوت أو مغادرة البلاد إلى بلد آخر وأنه لما لم يكن يستطيع السكوت فقد أثر مغادرة العراق لأنه شعر أن السكوت يجعله مذبذباً في حق الشعب الإيراني ، ولما رفضت دولة الكويت السماح له بدخول أراضيها فقد قرر السفر إلى باريس ليتدبر أمر إقامته من هناك وقد رشح له الذهاب إلى بلد إسلامي ليقيم فيه مثل الجزائر أو سوريا . (٢)

وقد بدأت السلطات الفرنسية تبدي اهتماماً بآية الله الخميني وتمنحه بعض الحريات في ممارسة نشاطه وتسمح لأصدقائه وأتباعه بزيارته ولقائه ، وبدأت تخرج من العاصمة الفرنسية تصريحات الخميني السياسية ، وكانت أول رسالة له إلى العلام الإيرانيين المضربين يشجعهم ويطلب منهم الحذر ويهاجم حزب توده الشيوعي وبتهمة بمحاولة إحباط النهضة الإسلامية القائمة في إيران ويهاجم الدول الكبرى أمريكا والاتحاد السوفيتي والصين والمحاولة تدخلها في الشؤون الداخلية لإيران (٣) وقد شجعت تصريحات الخميني أقباب المعارضة في البرلمان على إثارة قضية إبعاد الزعيم الديني عن البلاد واستجواب الحكومة حول أسباب ذلك ومخالفتها بسرعة العمل على إعادته للبلاد . (٤)

ويعد التقاء المهندس مهدي بازرجان زعيم لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان مع آية الله الخميني في باريس بداية العمل المنظم للجبهة التي تكونت بزعامه الخميني.

(١) صحيفة رساخير العدد ١٠٢٥ بتاريخ ١٨ مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) المرحم السابق وصحبت فجر اليوم

(٣) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٧٣٢ بتاريخ ١٨ مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٤) صحيفة رساخير العدد ١٠٤١ بتاريخ ٢٦ مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(م ٦ — إيران)

لناواة النظام الحاكم والمعمل على إسقاطه، حيث ألتفق الزعيم الدينى مع بازرجان وميناچر الذى حضر اللقاء على ضرورة إيجاد التفاهم والإلتفاق التكتيكى — على حد تعبيره — بين كافة أجنحة الثورة السياسية المخالفة للنظام داخل إيران وخارجها ورغم صعوبة تنفيذ هذا الإلتفاق إلا أنهم أعتبروه أمراً حيوياً وضرورياً للغاية وأخذوا على عاتقهم إزالة المشاكل والتعقيدات عن شىء هذا السبيل والتقرب بين الشعارات المختلفة والتكتيكات المتفاوتة للجماعات السياسية المعارضة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (١) وتدأ ثمر هذا الإلتفاق دون جهد كبير فى أنضمام جبهة إيران الوطنية برعامة كريم سنجابى، وسرعان ما طار هذا الزعيم للقاء الخمينى الذى ألتقبله على الفور، وقد صرخ سنجابى عقب هذا اللقاء بأن محادثاته مع الإمام الخمينى هى أعظم إنجاز قامت به الجبهة الوطنية فى الظروف الراهنة حيث تحددت من خلال هذه المحادثات إستراتيجية العمل السياسى للجبهة فى المستقبل (٢) والواقع أن الجبهة الوطنية التزمت بتوجيهات الخمينى وكانت تتدارسها بصدق لوضعها موضع التنفيذ بل لقد جعلت من النقاط التى أعلنها الخمينى محدداتاً لها موقفه من الحكومة القائمة والنظام وعلى رأسها عدم التفاوض مع الحكومة أو النظام أزواً من مثله، وطرده كل من يتفاوض معهم من التحالف الخمينى الذى قام عند ذلك، جعلت الجبهة هذه النقاط حدوداً تتصرف فى إطارها ولا تخرج عنها فى تحركاتها السياسية (٣) كما تصاعد نشاط رجال الدين وتحددت آراؤهم وأفكارهم ومطالبهم على ضوء تصريحات الخمينى وتحت قيادة كل من آية الله طالقانى وآية الله مقتدرى ومباركة آية الله شريعمدارى ومساعدة آية الله صدوقى وسيد جعفر بهبهانى، وقد ألتحدث كلمة رجال الدين بشكل واضح فى هذه الفترة وصار مطلبهم الرئيسى الذى أعلنوه صراحة هو إقامة حكومة إسلامية كحل وحيد للخروج من هذه الازمة (٤)

(١) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٧٣٩ بتاريخ ٣٠ مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

(٢) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٧٤٣ بتاريخ ٢ آبان سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

(٣) صحيفة رسناخيز العدد ١٠٥٠٠ بتاريخ ٨ آبان سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

(٤) صحيفة إطلاعات العدد ١٥٧٤٧ بتاريخ ٩ آبان سنة ١٣٥٧ هـ . ش .

وكان هذا المطلب يبدو معقولا لكافة القوى الوطنية المعارضة لنظام الحكم وخاصة الجبهة الوطنية التي راحت تؤيده بشكل إلتاملك ، والواقع أن لإتجاه المعتدل الذي تزعمه شر يعتمد أرى أصبح يلقي اهتماما من القوى الموالية للنظام وكان من شأن هذا الإتجاه أن يفصح في إخراج إيران من أزمتها ، إلا أن آية الله العظمى الخميني لم يجذ هذا الإتجاه ، كما أن آية الله طالقاني كان يميل بتشجيع من العناصر اليسارية إلى تصعيد المواجهة مع النظام وقد استطاع بتصرّياته الحماسية أن يجتذب إليه الجماهير الثائرة المعطشة إلى الثورة ضد النظام وتدفقت هذه الجماهير على منزله والتفت حوله حيث بلغ عدد الزائرين له في اليوم الواحد أكثر من مائتين وخمسين ألف شخص (١).

وقد حدث تصدع في الائتلاف الخميني بدأ مع إعلان آية الله الخميني مطالبته بأن تكون إيران جمهورية إسلامية حيث لم ير رجال الدين المعتدلين وعلى رأسهم آية الله شر يعتمد أرى في ذلك أمرا ملحا في الظروف الراهنة وأن الوقت لم يحن بعد للعمل على تحقيق ذلك ، في حين استنوب اليساريون الفكرة كوسيلة لتغيير النظام ، كما لاقت قبولا لدى آية الله طالقاني ومؤيديه أما الجبهة الوطنية فكانت أميل إلى موقف شر يعتمد أرى حيث ترددت في قبول هذه الفكرة ، والواقع أن الحكومة لم تحسن التصرف في ذلك الوقت حيث حددت إقامة شريعة شر يعتمد أرى ومنعت الجماهير من التردد على منزله ، وكان هذا من الأخطاء الواضحة التي تدل على تخبط الحكومة لأنها لو استمالت هذا الزعيم الديني الكبير والمعتدل لاستطاعت عن طريقة أن تجتذب قطاعا عريضا من الجماهير لتأييدها ولا استطاعت التفاهم مع الجبهة الوطنية التي أعلنت معارضتها لفكرة الكفاح المسلح ضد النظام ومطالبتها بإقامة حكومة وطنية أئتلافية مؤقتة تكون مهمتها الخروج بالبلاد من محنتها (١) وقد أدت تصرفات الحكومة غير المترنة إلى تشجيع الجماهير الفاضية على

(١) صحيفه آيند كان العدد ٢٢٥٣ لسنة ١٩ بتاريخ ١١ آبان سنة ١٣٥٧ هـ : ش

(٢) صحيفه رسناخير العدد ١٠٥ بتاريخ ١٣ آبان سنة ١٣٥٧ هـ : ش

التطرف والالتفاف حول الزعماء المتطرفين من رجال الدين أو الانضمام إلى التكتلات اليسارية والماركسية المعادية للنظام ، وكان هذا ما ينجشاه كل من آية الله شريعتمداري والجهة الوطنية لأن هذا التطرف سيقود البلاد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، والحقيقة أن الشاه قد حاول التفاهم مع بعض العناصر المعارضة لعله يستطيع عن طريقها أن يخرج البلاد من هذه الأزمة فعقد سلسلة من [الاتصالات مع بعض الزعماء السياسيين الموجودين في إيران واستمع إلى وجهات نظرهم لكن الشاه في الواقع لم يكن ينظر للأمور من خلال منظار جديد يوضح تطور الأمور على حقيقتها ، وإنما كان كل همه أن يعثر على رئيس وزراء قوى يستطيع الإمساك بزمام الأمور ، ويتمكن من دفع هذه الفوضى السياسية عن البلاد وكان يلوح للزعماء السياسيين بنفس الأوراق القديمة التي كان يلعب بها في الماضي ، وقد أدرك الخميني ما يرمى إليه الشاه فأعلن على الفور أن كل من يتصل بالنظام أو يتفاوض معه سوف يطرد من الحركة الإسلامية ويصبح عدوا لها ، كذلك أكد آية الله طالقاني هذا الأمر عندما أعلن أن الوقت أصبح متأخراً بالنسبة للنظام الحاكم في إيران الآن وحذر الجهة الوطنية من الانخداع بمناورات الشاه ونظامه وأكد لزعمائها أنه كان يتعاون مع الجهة الوطنية منذ عهد الدكتور مصدق وأنه مازال على استعداد للتعاون معها والتوسط بينها وبين الخميني من أجل اتخاذ موقف موحد وبناء استراتيجية موحدة . (١)

ولقد كانت الجهة الوطنية والزعيم الديني شريعتمداري والسياسي القديم على أمبي ميالين لإقامة حكومة ائتلافية ولكن كان واضحا أن الجهة الوطنية كانت تريد لنفسها الزعامة في هذه الحكومة وأعلن متعدها صراحة أنه ينبغي أن يرأس كريم سنجابي زعيم الجهة مثل هذه الحكومة ، في حين كان على أميني يطمع في رئاستها ، وكان يحاول الحصول على تأييد شريعتمداري ويبدو أنه كاد ينجح

في ذلك لولا أن الشاه لم يكن يثق فيه حيث قال عنه : « إنه صديق أمريكا المفضل
ضغطت علي كثيرا لأعينه رئيسا للوزراء واضطرت إلى ذلك ، وقد راجت إشاعة
عن أن كيندي قد عرض على مساعدة قدرها خمسة وثلاثين مليوناً من الدولارات
لأجل القبول بأميني إلا أن الإشاعة عارية تماماً من الصحة والواقع أن أمني
نفسه حصل على المبلغ من الولايات المتحدة بعد استلامه للمنصب إلا أنه أساء
التصرف بعد ذلك لدرجة أحوجته لطلب ستين مليوناً أخرى من الأمريكيين
الذين رفضوا الطلب^(١) وطبيعي أن نظرة الشاه له على هذا النحو لا تجعله يختاره
مرة أخرى للوزارة كما أن الجبهة الوطنية أعلنت عن عدم اشتراكها في أية
حكومة يرأسها أمني . وقد كان واضحا أيضا أن سنجابي كان مترددا في الاتصال
بالشاه أو الإنفاق معه على مثل هذه الحكومة ، كما كان الشاه يخشى وقوع
سنجابي تحت تأثير رجال الدين وخاصة آية الله الخميني الذي أعلن صراحة
عداءه للشاه

فشل يختار في معالجة الموقف :

وتلاحقت الأحداث وضيق الخناق على الشاه بحيث أوجد نفسه مضطرا للتعاون
مع الجبهة الوطنية دون زعيمها سنجابي الواقع تحت تأثير الخميني ، وقد نجح
في الاتصال بالرجل الثاني في الجبهة وهو شابور بختيار ، حيث يقول الشاه
في مذكراته : « اقترح الجنرال مقدم رئيس جهاز السافاك تعيين بختيار رئيسا
للوزارة وقد كان وزيرا في حكومة مصدق وعضوا في الجبهة الوطنية ، واتصلت به
عن طريق آموزجار وجاء به الجنرال مقدم إلى قصر نياور أن بعد فشل المباحثات
مع سنجابي الذي اتخذ جانب الحذر والصمت ، وتحديث مع بختيار لفترة طويلة
بالغ في التعبير عن ولائه للدستور والملكية وأراد مراعاة الدستور بتسمية

(١) صحيفة المشرق الأوسط بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٠ م مذكرات الشاه .

مجلس وصاية ينوب عني لدى مغادرتي البلاد في عجلة ، وقد عيسته علي أمل أن يحالفه الحظ. ويستطيع إنقاذ البلاد من الخراب الذي حاق بها » (١).

وما أن وافق بختيار علي تولي السلطة حتى اضطربت الأمور داخل الجبهة الوطنية ودار الجدل فيها وحولها وكادت تتصدع نتيجة للهجوم والضغوط التي تعرضت لها من جانب العناصر المختلفة المعارضة للنظام ، وكان علي زعماء الجبهة أن يقرروا ما إذا كانوا سوف يسرون خلف بختيار ويقبلون الاشتراك معه في الحكومة الوطنية أو ينقلبوا عليه مسaire للحركات الأخرى ، والواقع أن زعماء الجبهة الوطنية قد حذروا بختيار من المضي في مسعاو وحاولوا الضغط عليه بل وتهديده ربما بدافع من الغيرة علي الجبهة خوفا من الدوبان والتشتت والضعف، وربما خوفا من مواجهة تكتل القوى المعارضة الأخرى ضدها ، وربما خوفا تحمل هذه المسئولية الثقيلة علي عاتقها وحدها ، وربما خوفا من تهديدات آية الله الخميني وأنصاره وجبهة رجال الدين ، وليس من المستبعد أيضا أن يكون حسدا من زعماء الجبهة لبختيار علي استثنائه بالزعامة دونهم وظهوره بمظهر المقتد أو البطل الذي ضرب للثل في الشجاعة والقدرة علي تحمل المسئولية .

وقد مضى شابور بختيار قدما فيما اتوى عليه ضاربا بتهديدات زملائه وغيرهم من المعارضة عرض الحائط ، فاجتمعت قيادات الجبهة الوطنية وقررت طرد بختيار وأعوانه من الجبهة ، كذلك أعلن آية الله الخميني طرده من الحركة الإسلامية . وأعلنت باقي الأحزاب المعارضة عن رةالها التماون معه ، وزعم ذلك أعلن بختيار تمهده بأن يـم بـد الإصلاحات التي يطالب بها الشعب من خلال الدستور ، واتفق مع الشاه أن يغادر البلاد في إجازة حتى تستقر الأوضاع بحيث يعود بمدها ملكا يملك ولا يحكم ويحيث تطبيق أصول الملكية البرلمانية كما نص عليها دستور سنة ١٩٠٦ م الغيايى ، والواقع أن بختيار لم يكن يدري بما خطط له الخميني مع

أنصاره داخل إيران وخارجها ، كما أنه لم يزن حجم قوة الخميني وأتباعه بالصورة الصحيحة، وقد كان واثقا من نفسه وقدرته على مواجهة الموقف أكثر مما ينبغي، واضعا في اعتباره أن أية إصلاحات لا يمكن أن تتم قبل أن يتمكن من إحكام قبضته على مجريات الأحداث بما في ذلك إعادة الهدوء والنظام والأمن للبلاد ، لذلك استعان بالجيش فنزلت وحدات من القوات المسلحة إلى الشوارع ، وكان معنى ذلك تصعيد الصراع إلى ذروته فإما أن يتمكن بخيار بقوته العسكرية من الإمساك بزمام الأمور وهذا ما كان واثقا منه ، وإما أن ينقلب الأمر ضده ويتصير معارضوه عليه ، ولكنه كان يجذب المغامرة ، وقد روج معارضوه أن نزول الجيش إلى الشوارع يعتبر عملا عدائيا ضد الشعب واستفزازا صريحا له وعودة إلى الدكتاتورية وفرض الملكية بالقوة وإعادة التسلط والاستبداد بهد أن نجح الشعب في مقاومته ، وكانت الفرصة سانحة لكل من رجال الدين واليساريين حيث أعلنوا الثورة الشعبية ودعوا الجماهير للنزول إلى الشوارع تصديا للاستبداد وقد وجدت هذه الدعوة استجابة قوية حيث أخذت الجماهير تتدفق إلى الشوارع والميادين ، والقيادات المعارضة تمضي قدما في تصعيد الموقف وتحريض الناس بحيث تجمع في ميدان الجيش « سبه » وما حوله أكثر من مليوني شخص من الرجال والنساء والأطفال جلسوا على الأرض وأحرقوا إطارات السيارات وهاجموا المكاتب الحكومية في المنطقة وأخذوا يقذفون قوات الجيش بالحجارة متصالحين بعبارات الاحتجاج ضد تصرفات بختيار وقراراته ، وقد حاول الجيش تفريق الجماهير المحتشدة بإطلاق الرصاص في الهواء وبالقنابل المسيلة للدموع وبقنابل الدخان، إلا أنه فشل في ذلك إزاء تصعيد المعارضة والجماهير من ورائها على المضى في تصعيد الموقف حتى النصر ، وقد اضطر الجيش إلى إطلاق النار على الجماهير لإرعابها وسقط بعض الضحايا دون أن يؤثر ذلك في موقف الجماهير بل زاد من غضبها فأذعن الجيش وأوقف إطلاق النار وانسحب إلى ثكناته وترك الجماهير تتصرف كما تشاء .

عودة الخميني وإعلان الثورة الإسلامية :

أصبحت الظروف بذلك موانية لعودة الخميني إلى إيران رغم أتف الحكومة وإعتراض بختيار الصريح على دخوله ومنط هذه الاضطرابات ، إلا أن الخميني سمع على العودة ولعل هذا التصميم يوحى بأنه وراء هذه الاضطرابات وأنه لاخطر عايم منها حيث تم اتخاذ التدابير من جانب أنصاره لحمايته ، وأذعن بختيار في النهاية ، ووصل الخميني إلى إيران فاستقبل استقبال الفاتحين المقصرين والتف حوله الناس والزعماء وأصبح سيد الموقف في إيران فلم يجد بختيار بدا من ترك البلاد والذهاب إلى باريس لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ إيران هي ماسميت بالثورة الإسلامية تحت زعامة الإمام الخميني ومجلسه الثوري الإسلامي ، ويبدو أن مجلس الثورة الإسلامية قد تشكل قبل وصول الإمام إلى إيران وكان يدير الأمور داخل البلاد في سرية تامة ، وقد ظل بعد عودة الخميني يدير شؤون البلاد دون أن يعلن عن أسماء أعضائه ولكنه كان مضطرا لأن يقدم للحاكم حكومة مسؤولة يوجهها ويراقبها وقد اختار الإمام الخميني المهندس مهدي بارزجان رئيسا لهذه الحكومة المؤقتة ، وكان اضحا أنه حاول إرضاء كافة القوى الوطنية التي شاركت في الثورة على اختلاف مشاربها فاختار كريم سنجابي زعيم الجبهة الوطنية ووزيرا للخارجية وداريوش فروهر المتحدث الرسمي باسمها ووزيرا للعمل كماضمت الحكومة وزراء يمثل كل منهم اتجاهها سياسيا شارك في صنع الثورة فأصبحت هذه الحكومة حكومة زعامات أكثر منها حكومة إسلامية متجانسة ، وقد أثنى بارزجان أسماء أعضاء وزارته على هذا النحو عباس أمير انتظام نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الإدارية والعلاقات العامة ومتحدثاً رسمياً للحكومة ، الدكتور إبراهيم يزدي نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الثورة ، الدكتور كريم سنجابي وزرا للخارجية ، أحمد حاج سيد جوادى وزيرا للداخلية ، على إردلان وزيرا للاقتصاد والمالية ، الدكتور أسد الله مبشرى

وزير العدل ، المهندس عباس تاج وزير الطاقة الدكتور علي محمد يزري وزيراً
للزراعة ، الدكتور رضا صدر وزيراً للتجارة ، الدكتور كاظم صامى وزيراً للصحة
وتحسين البيئة ، الدكتور يد الله سحابي وزيراً للدولة لشؤون التخطيط الثوري ،
أحمد مدني وزيراً للدفاع ، الدكتور سيد أحمد ميناجي وزير الاعلام والسياحة
للمهندس مصطفى كتيرائي وزيراً للنقل والطرق ، المهندس معين فروزيراً للصناعة
والتعدين ، واريوش فروهر وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية ، المهندس هاشم
صباغيان وزيراً للدولة ، اللواء ولي قرهني رئيساً للقيادة العامة الوطنية للقوات
للسلحة ، اللواء ناصر مجالي رئيساً للشرطة ، حسن نزيه رئيساً لشركة البترول
الوطنية الإيرانية ، صادق قطب زاده رئيساً للإذاعة والتليفزيون ، أبو الحسن بنى
صدر مستشار اقتصادياً للحكومة . (١)

ومع بدء ممارسة هذه الحكومة عملها بدأت الجماعات السياسية التي اشتركت
في الثورة تبحث عن نصيبها من الغنائم بل وتمطى لنفسها الحق في الحصول عليه
بنفسها فأصبحت إيران تحكم بواسطة مراكز القوى التي اقتسمت الإدارات والمرافق
والمحافظات بل والمدن والقرى واضطر الإمام الخميني إلى الإبقاء على المجلس الثوري
بعد أن فكر في حله ليمارس حكم البلاد عن طريقة مع الحرس الثوري الذي
يكفل له السيطرة ، وحتى تخرج الحكومة من هذا الحرج أعلنت أن مهمتها
تنتهى بإجراء استفتاء في البلاد على نظام الحكم واختيار رئيس للبلاد ، وقد
مضت الحكومة في الأعداد لهذا الاستفتاء الشعبى وكان السؤال الوحيد الذى
طرحته على الشعب من خلال هذا الاستفتاء هو . هل توافق على إقامة جمهورية
ديمقراطية إسلامية أم لا ؟ وقد باركت كافة الجماعات السياسية هذا الاستفتاء وأعلنت
عن استعدادها للاشتراك فيه حتى حزب توده الشيوعى أعلن أنه سوف يصوت
لصالح الجمهورية الإسلامية ويؤيدها (٢) . ومعه اختلفت الدوافع لدى الجماعات

(١) صحيفة الإيرانية بتاريخ ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ بهمن سنة ١٣٥٧ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٩٢ بتاريخ ٢٤ اسفند سنة ١٣٥٧ . ش

السياسية المختلفة في تأييد قيام الجمهورية إلا أن تأييد حزب توده لها كان في الواقع يمثل بعد نظر من المخططين لهذا الحزب .

ومع انقضاء الشتاء الساخن وإنهاء عام ١٣٥٧ هـ الحاسم وبداية السنة الإيرانية الجديدة بدأت مرحلة جديدة من تاريخ إيران أصدق ما يقال عنها أنها مرحلة مشاكل الحكم والإدارة والتي لم تنته وحتى تاريخ كتابة هذا البحث .

المبحث الثالث

الثورة بين مخططيها ومعارضينهم

لعل الدارس قبل أن يتابع مسيرة الثورة الإسلامية التي نجحت في الإطاحة بنظام الحكم الملكي الامبراطوري (في إيران ينبغي أن يقف متسائلا . هل قامت الثورة بطريقة شعبية عفوية أم أنه قد خطط لها ؟ ولاشك أن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى كثير من التأمل والدراسة وتحليل الأحداث ، والحق أن أية ثورة مهما كان شكلها الشعبي الجماهيري ، ومهما كانت درجة تخطيطها بين النجاح والفشل وبمض النظر عن الظروف التي أحاطت بها ، لابد وأن يكون قد جرى لها شيء من التخطيط أما المضوية فربما تبدو بعد ذلك في مواجهة الأحداث غير المتوقعة التي تصادفها هذه الثورة ، إن مجرد إثارة الجماهير وتجميعها وحشها على المطالبة بمحقوقها أو بالمعارضة ضد النظام القائم لا يتم عفويا كما أن السخط لا بد وأن يسبقه إثارة للمشاعر وتقوية للاحساس بالظلم ، والذي لا يستطيع أي دارس أن يشك في وقوعه هو أن هذه الثورة الإسلامية التي قامت في إيران قد خطط لها تخطيطا جيدا ، ويسكنى لنا كيد ذلك أنها قد مجتحت في تغيير نظام الحكم بشكل لم يكن متوقعا إزاء كافة الظروف التي أحاطت بها من الداخل والخارج .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو : من هو المخطط الحقيقي لهذه الثورة ؟ وماذا كانت خطته ؟ والإجابة على هذا السؤال ليست سهلة إلا أن النظرة التحليلية المقارنة لظروف هذه الثورة وعناصرها وزعمائها يمكن أن تكشف لنا بالترجيح لا القطع عن شخصية المخطط الحقيقي ، وعن أسلوبه في التفكير والعمل .

ورغم ما يبدو في الظاهر من اشتراك كافة العناصر التي عارضت النظام الملكي في إيران من التخطيط لهذه الثورة وخاصة الزعيم الديني آية الله روح الله الخميني ، أو حزب ثودة الشيوعى مع سائر الأحزاب الماركسية الأخرى ، أو الجبهة الوطنية ، أو الرعامات الدينية ، أو ادعاءات أجهزة الإعلام الغربية بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي من خطط للثورة ، إلا أن الدارس لا يسمه إلا أن يرفض هذه

الادعاءات فليس كل ما يروج له هو الحقيقة ، ولكن الأفكار الأصلية والتصرفات
المتزنة الواعية المتى تبدو وسط موجاب التطرف ومحاولات الاستغلال هي التي
تحكم المد الثوري وتقننه . وسوف نحاول فيما يلي أن نعرض لأفكار زعماء الثورة
وأقصد بهم العناصر البارزة المشتركة فيها - وتصرفاتهم حتي يتبين لنا من خطط
لهذه الثورة وكيف كان أسلوبه في التطبيق والتنفيذ ، وما مدى نجاح تجربته
الثورية في إطار الظروف المختلفة .

نظرية الخميني حول الحكومة الإسلامية

لا شك أن من يتعرف إلى شخصية الزعيم الديني أية الله العظمى روح الله الخميني يدرك لأول وهلة أنه فقيه شيعي وعالم ديني ، له أفكاره القائم على اقتناعه التام بمدارس من علوم القرآن والحديث والفقه والمذهب الشيعي ، فهو مفكر فيلسوف إلا أن فلسفته من النوع القائم على الاستنباط من المقدمات العقلية والنصوص الثابتة فهو لا يقدم فلسفة جديدة بقدر ما يقدم بلورة لأفكار دينية ومذهبية ، ولعل الجديد الذي يقدمه هو الجانب العملي من هذا الفكر ففكره ليس جديدا بل طريقه من قبلة كثير من المصلحين سنة كانوا أم شيعة ولكنهم يستفيد من خلاصة التجارب السابقة في الدعوة إلى الله والدعوة إلى الإصلاح ، ومن تجارب ثوار الشيعة مع السلطات الحاكمة في العالم الإسلامي حيث تأكد له بعد ذلك أن الإصلاح لا يتم إلا من خلال حكومة إسلامية بالمعنى الشيعي لهذه الكلمة .

والخميني شأنه شأن أي مفكر آخر يتدرج يفكره صعودا أو عمقا حيث بدأ مناهضا للعلماء الذين استسلموا للسلطان وأصبحوا يصدرون أحكامهم وفق هواه أو تبريرا لتصرفاته مؤكدا أنهم أخطر على الإسلام من أي عدوان فإذا انحرف العالم أمكن أن تنحرف مع انحرافه أمة . (١) حيث أن مسئولية العلماء تختلف عن سائر الناس في حجمها وثقلها ، لقد ذهب الخميني إلى أبعد من ذلك عندما كفر هذا الصنف من العلماء وأكد أن تويته غير مقبولة (٢) إستنادا إلى قوله تعالى إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب (٣) .

(١) روح الله الخميني : الجهاد الأكبر . الترجمة العربية للدكتور حسن حنفي ص ٣٩

(٢) المرجع السابق ص ٤١

(٣) سورة النساء آية ١٧

ولعل أول خطوة في رؤية من أجل تحقيق الهدف هي إصلاح المجامع الدينية والعلمية بوضع برنامج تعليمي وثقافي وإعلامي لرجال الدين ، فالمجامع الدينية والعلمية جزء من المجتمع والشعب ، لذلك ينبغي الاهتمام بالإصلاح الفكري والأخلاقي لها ومحو الآثار الفكرية والنفسية الفاتجة عن دعايات الأجانب وسياسات الحكومات الخائنة والفسادة : (١) ثم سعى الخميني إلى محاولة إصلاح المجامع الدينية والعلمية داعياً العلماء إلى التحلي بالفضائل واجتناب الرذائل ، كما حاول أن يرسم دورهم في أن يكونوا عنصراً فعالاً مؤثراً يتحمل قيادة أمة من الناس يوجهونهم الوجهة الصحيحة ولا يستميتون في الدفاع عن الإسلام مع مواصلة الدرس وتملك نظرة فقهية عميقة مع إصلاح النفس واكتساب المكارم والتقوى المعنوية الخلاقة . (٢) ويؤكد الخميني على إصلاح النفس قبل الخروج للناس حيث أنه إذا كبرت العمامة وطالت اللحية ولم يباغ العالم ما يراد له من التهذيب فستدركه ألفة يصعب عليه معها أن يكبح النفس الأمارة بالسوء ، لذلك دعا العلماء إلى أن يفكروا في أمرهم قبل أن يدخلوا المجتمع بنفوذ كبير وشخصية مؤثرة قد تنسيهم أنفسهم أو تفقدهم القدرة على معرفه أنفسهم (٣) ولعل اهتمام الخميني بإصلاح العلماء ليس من منطلق الحديث الشريف المشهور بأن العلماء هم ورثة الأنبياء فحسب بل من منطلق الفكرة الشيعية عن وكيل الإمام أو نائبه فمن المعروف في الفكر الشيعي الاثنى عشرى أن الإمام الثاني عشر محمد المهدي غائب غيبة كبرى ولا يدري أحد متى يعود ، ولذلك ينبغي أن يكون له نائب يتولى اتشئون الدينية ورعاية حرمان الله ويتصرف في خمس الأموال الذي أقره المذهب الشيعي والذي يقتطع من أموال الشيعة وأرباحهم ليوزع على فقراءهم وفي الأوجه الشرعية الأخرى ، وليس أجدر من الفقيه في تولى هذه المهمة طوال فترة غياب الإمام ، ولا شك أن الفقيه الذي هو من طائفة كبار رجال الدين يتخذ له معاونين يساعدونه في إحياء الأمور الشرعية

(١) روح الله الخميني : حكومت إسلامي من ٦٤

(٢) الخميني : الجهاد الأكبر من ٤٤ الترجمة العربية

بما يرفع سن قدر رجل الدين ويحتم علي من يريد تدبيق الشريعة الإسلامية وفق المذهب الشيعي الاثنى عشرى أو الإمامى أن يصلح هذه الطائفة قبل أن يتخذها بطانة له والواقع أنها فكرة جديدة بالاهتمام إلا أن الدارس يدرك أنها لم تنفذ تنفيذاً كاملاً قبل قيام الثورة الإسلامية .

ثم يتدرج الخميني في فكره عمقاً فيرى أن الخطوة التالية لإصلاح المجامع الدينية هى إقامة حكومة إسلامية ، ويحاول الخميني أن يخلص أسلوب قيام الثورة لتحقيق حكومة إسلامية ، ويحاول الخميني أن يخلص أسلوب قيام الثورة لتحقيق هذا الأمر ومقدماتها في قوله : إن واجبنا فى إقامة حكومه إسلامية حقيقية يكمن فى أن نجتهد بالدعاية لها والإعلام عنها لكى نخلق نسقا فكريا ونوجد موجة إعلامية وفكرية ، حتى تظهر الأحداث الاجتماعية وتقوم الجماهير المتدينة الواعية بدورها بالثورة تدريجيا وتقيم الحكومة الإسلامية . (١) إن فى بلادنا مرا كز دعاية مضادة للإسلام يديرها المسيحيون واليهائيون تضلل الناس وتبعدهم عن تعاليم الإسلام وتوضحه للناس كما ينبغى أن يكون رجال الدين نموذجا فى إسلامهم للقيادة والحكومة الإسلامية خاصة لطائفة الجامعيين والمتعلمين ولشعوب العالم، كما ينبغى الاستفادة من الاجتماعات الدينية التى يذهب إليها المسلم برغبته مثل الحج وصلاة الجمعة وسرا دقات العزاء فى عاشوراء ، فإذا اجتمع المسلمون فى كل هذه المناسبات وتدارسو مشاكلهم العامة وقرروا حاجاتهم وصل الأمر إلى هذا الحد فينبغى أن ترتب هذه الاجتماعات بجدية ويستفاد منها فى الإعلام والتعليم حتى تتسع النهضة الإسلامية الاعتقادية والسياسية ، فالفقهاء حصن الإسلام حيث يمكنهم بأحاديثهم الثوزية شرح الإسلام وعقائده ونظمه والدفاع عنها وإيقاظ الجماهير وقيادتهم (٢) . ويؤكد الخميني أنه ليس من المتظر أن تؤدى الدعاية وحدها إلى حكومة إسلامية ولكن لابد من النشاط المتنوع والمستمر فإن هذا الهدف

(١) الخميني : ح - حكومت إسلامى ص ١٥٢

(٢) المرجع السابق ١٥٢ - ١٥١

يتطلب وقتا لتحقيقه بل ينبغي أن تتابعه الأجيال لأن خدمة الإسلام والسعى في سبيل خدمة البشر ليس أمرا شخيصيا فالرجال العظام لا يأمسون ، بل هم يخططون تحت أى ظروف وقد يستطيعون تنفيذ خططهم وإلا فإنهم يتركون أمر التنفيذ إلى الأجيال القادمة (١).

ولا شك أن رجال الدين لا يمكنهم وحدهم النهوض بمسئولية إقامة حكم إسلامي ومن ثم يؤكد الحميني على ضرورة قيام التعاون بين رجال الدين ورجال العلم والمكافحين والاحرار من أجل إقامة حكومة إسلامية (٢) ، وحتى يقوم مثل هذا التعاون ينبغي أن تقوم الثقة الكاملة بين هذه الأطراف وعلى رجال الدين أن يبدأوا بأنفسهم حيث ينبغي تصفية الجامعات الدينية والعلمية وطرد فقهاء البلاط وفضحهم أمام الشعب فهم يفسدون بين المسلمين باسم الإسلام والحميني لا يشير بقتل هؤلاء لأنهم ليسوا قابلين للقتل ولسكن من المهم كشفهم ورفع العمامة عن رؤسهم ومنعهم من الظهور في الجامعات العامة بالعمامة وأنه ليس من الضروري ضربهم وإنما خلع هذا الزى الشريف عن أجسامهم (٣). هذه الوسيلة هي المثلى في خلق علاقة من الثقة بين الجامعات الدينية وبين رجال العلم والثوار الاحرار، ولكن يقيم الحميني مبرر المثل هذا التحالف يؤكد أن النظام الملكي نظام غير إسلامي حيث يقول : إن الدستور ومتمماته المتعلقة بالسلطنة وولاية العهد وغير ذلك بعيدة عن الإسلام بل هي ضد الإسلام وتحالف أسلوب الحكم الإسلامي ، لقد أبطل الإسلام نظام الملك وولايه العهد وظواه في إيران والروم الشرقية ومصر واليمن منذ صدور الإسلام فمثل هذا النظام هو الذي ثار ضد الحسين عليه السلام وامتشهد في

(١) نفسه : ص ١٦٠

(٢) نفسه : ص ١٦٦

(٣) نفسه : ص ١٢٤

معاربته (١) ، وقد عال الخميني معارضته للنظام الملكي على أساس أنه يسمح بإقامة أنواع من المعاملات التي تقوم على الربا والرشوة والفساد لذلك فهو نظام مفسد، وأن الحق والشرع يطالبان بعدم ترك مثل هذه النظم تستقر وتستمر لأن استقرار نظام سياسي غير إسلامي سوف يعطل تنفيذ النظام السياسي الإسلامي بدليل أن كل نظام غير إسلامي يكتنفه الشرك بالله لأن حاكمه الطاغوت ، لذلك فإن واجب المسلمين في كل بلد إسلامي هو أن يعملوا على قيام الثورة الإسلامية السياسية وانتصارها (٢) .

ثم يحدد الخميني خطوات إسقاط الحكومة الظالمة على هذا النحو : أولا : قطع العلاقات مع المؤسسات الحكومية ومقاطعتها ، وعدم التعاون معها ثانيا ، والتعفف عن كل نوع من المساعدات التي تقدمها ثالثا ، وإيجاد مؤسسات جديدة قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية ، حيث يرى ضرورة استبدال مؤسسات الحكومة غير الشعبية الظالمة بمؤسسات للخدمة العامة تدار حسب قانون الإسلام وبذلك تستقر الحكومة الإسلامية تدريجيا (٣) والخميني على يقين من أن الشعب إذا استطاع أن يسقط أجهزة الحكم الجائرة ويتخلص منها فإنه سيجد مشروع الحكومة والإدارة والقوانين اللازمة جاهزة ، فإذا كانت الحكومة يانزمها الضرائب والدخل فقد حدد الإسلام ذلك ، وإذا كانت تلزمها قوانين فقد وضع الإسلام هذه القوانين فليس من حاجة بعد تشكيل الحكومة إلى الجلوس لوضع القانون أو استعارة قوانين الأجانب والغرب ، وإنما تبقى برامج الوزارات التي يمكن أن تطرح بمساعدة عدد من المستشارين والمساعدین المتخصصين في المجالات المختلفة ويناقشها مجلس شوري ويقرها (٤) وقد وضع الخميني تصورا للأجهزة والمؤسسات التي تدير البلاد تحت

(١) نفسه : ص ١٠

(٢) نفسه : ص ٣١

(٣) نفسه ص ١٧٩

(٤) نفسه ص ١٦٦ — ١٦٧

ظل الحكم الإسلامى ، كما وضع عددا من الشروط والضوابط لهذه الأجهزة
ومسئوليتها على هذا النحو :

أولا : ولاية الفقية : بمعنى أن ينوب شخص عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فى إقامة الناس حيث يقول : نحن نعتقد أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم
ينبغى أن يعين خليفة له وقد عينه ، فهل تعيين الخليفة من أجل بيان الأحكام ؟ إن
بيان الأحكام لا يحتاج إلى خليفة ولكن من اللازم عقلا أن يعين الخليفة للحكم ،
إننا نريد خليفة لتنفيذ القوانين (١)

ثانيا : ضرورة المؤسسات التنفيذية : يقول الحمينى إن مجموعة القوانين ليست
كافية لإصلاح المجتمع بل يلزمها قوة تنفيذية ومنفذ ، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم
وسلم على رأس التنظيمات التنفيذية والإدارية للمجتمع الإسلامى وللخليفة بعد
الرسول نفس الواجب والمكان ، فكما وضع الإسلام القوانين وأقر السلطة التنفيذية
جعل ولى الأمر هو المسئول عن هذه السلطة أيضا وألزم الناس بطاعته (٢) .

ثالثا : تنوع الأحكام والقوانين الإسلامية وكفايتها وتسكويها لنظام اجتماعى
عام يضمن حقوق كافة الأفراد ويتضمن أحكاما مالية تستوجب تشكيل حكومة
لتنفيذها ، ويتضمن أحكاما للدفاع الوطنى ، ويتضمن أحكاما للعدالة والجزاء ،
ولذلك فإنه نظراً للضرورة العقلية وضرورة تنفيذ الأحكام الإسلامية وبالنظر إلى
سنة رسول الله وسيرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ومعنى الآيات والروايات
فإنه من اللازم تشكيل الحكومة (٣) .

رابعا : اختلاف الحكومة الإسلامية عن سائر النظم والحكومات الإسلامية

(١) نفسه ص ١٧

(٢) نفسه ص ٢٣ — ٢٤

(٣) نفسه ص ٢٨ — ٢٩

ليست استبدادية وليست مطابقة وهي نياية بالسكامل ولكنها ليست نياية بالمعنى المتعارف عليه من ناحية تبعية تصويب القوانين ثلاثة كثرية وإنما يكون الأحكام فيها مقيدين في التنفيذ والإدارة بعدة شروط حددها القرآن المجيد وسنه الرسول الكريم مجموعة الشروط هي نفسها أحكام الإسلام وقوانينه ، وعلى هذا تكون الحكومة الإسلامية هي حكم القانون الإلهي على الناس ، ومن هنا يمكن استبدال مجلس النواب الذي هو واضع القوانين وأحد السلطات الثلاث يستبدل بمجلس للتخطيط للوزارات في ضوء أحكام الإسلام وهذه الخطط تحدد كيفية القيام بالخدمات العامة في جميع أنحاء البلاد ، فالحكم في الحكومة الإسلامية لله وحده والقانون هو أوامر الله وحكمه (١).

خامسا : شروط الحاكم : أن يكون عالما بالقانون وعادلا والفقهاء حكماء على السلاطين ، فالإمام ينبغي أن يكون فاضلا وعالما بالأحكام والقوانين عادلا في تنفيذها ، والحكم بهذه الصورة لا يكون امتيازاً بل واجبا خطيرا ، كما أن الفقيه ليس وليا مطلقا بل إن الفقهاء مجتمعين أو فرادى يشكلون حكومة شرعية لتنفيذ الحدود وحفظ الثغور والنظام وهو واجب عيني على القادر وواجب كفاية على غير القادر ، كما لا ينبغي أن يكون الوالي مجنونا ولا جاهلا ولا مرتشيا ولا جافيا (٢) وقد أدلى الخميني بأول تصريح سياسي له بعد عودته إلى ممارسة نشاطه والدعوة لفكرته بعد وصوله إلى باريس بثانية أيام حول الحكومة الإسلامية فقال : لقد تصور بعض الأفراد الذين لا يعرفون أسس الدين الإسلامي وحقائقه وواقعه العميق أن الحكومة الإسلامية تتنافى مع التقدم والرقى السائد في عالم اليوم في حين أن الدين الإسلامي المقدس هو النقد للبشرية حيث لم يبين طريقا إلا إلى رقى الإنسان وسموه وتقدمه نحو السكامل ، إن تصور عدم الاستفادة

(١) نفسه ص ٤٥ - ٤٧

(٢) نفسه ص ٥٢ - ٦٢

من الوسائل الحديثة والاكتشافات المظيمة في الحكومة الإسلامية تصور باطل ووهم خادع فشكل الهيئات والإدارات والمؤسسات الحكومية سوف تعمل باستفادة من أحدث الأساليب العلمية ولن يحدث فيها توقف ، إن أعداء الإسلام يريدون أن يلقوا في القلوب الخوف من الحكومة الإسلامية ولكن أهل العلم يعرفون أنها لا ترجع إلى الوراء وإنما هي تبغى أن تطابق بين مبادئ الإسلام السامية وتقدم الإنسان السريع نحو الكمال الإنساني والأخلاقي والاجتماعي والفني فلن يكون في هذه الحكومة فساد ولا رشوة ولا سرقة لأموال الناس ، وسوف تطبق تعاليم علي بن أبي طالب ويخدم الناس بالعدل والإنصاف والصدق والحق (١) .

وعندما أرتفع أمر الخميني وازدهرت دعوته وتوافد عليه المؤيدون والمرتدون وانتهالت عليه الخطابات والبرقيات التي تطلب منه العودة إلى إيران لتنفيذ آرائه وترغم حركة الإصلاح صرح لمراسل صحيفة لاكروا المسيحية اليسارية في فرنسا قائلاً : إن الخطوة الأولى التي نخطوها في الوقت الحاضر هي اقتزاع السلطة من النظام القائم الذي يحول دون أي نوع من الرقي أو الإصلاح في البلاد أما فيما يتعلق بوضع خطة للحكومة الإسلامية فهذه خطوة تالية ، وسوف يشكل مجمع ديني له صلاحيات عن طريق الانتخاب العام وسوف يقوم هذا المجمع باتخاذ القرارات (٢) . وعندما التقى الصحفي المصري محمد حسنين هيكل بالخميني سأله قائلاً : ماذا تستطيع أن تفعل بعد إسقاط الشاه ؟ أجاب : إن مذهبنا مذهب سياسي ولدينا العلماء في كل فروع المعرفة فإذا ذهب الشاه طردنا معه عصابة اللصوص وحل محلهم جبرائونا (٣) .

ويبدو للدارس من خلال مجموع هذه الآراء أن الخميني يقدم أفكاراً عامة

(١) صحيفة اطلاعات العدد ١٥٧٢٣ بتاريخ ٢٣ مهر سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٠١ بتاريخ ١٠ آبان سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٤٣ بتاريخ ٢ اسفند سنة ١٣٥٧ هـ . ش

منوا. فيما يتعلق بالنظرية أو التطبيق وليس برنامجا زمنيا منفصلا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ ، لذلك فإن الدارس رغم كونه شاهد عيان على أن تسجيلات الخميني الصوتية التي كانت تتضمن إرشاداته وتوجيهاته كانت تصل إلى أيدي طلاب الجامعات وبالتالي إلى أيدي أفراد الشعب إلا أنه يبدو مستبعدا لديه أن يكون هو المخطط للثورة وإن كان المحرض عليها والداعية إليها والمرشد إلى النظام الذي ينبغي أن تتخذه وتسير عليه ، وهو كذلك المتبنى لكل من خطط لهذه الثورة بالأسلوب الذي وضع أسسه وقواعده ، ومما يؤكد ذلك أن التطور السريع للأحداث الأخيرة لم تتح الفرصة للخميني أن يطرح برنامجا تنفيذيا على الشعب ، كما أنه لم يشر أبدا إلى أنه وضع مثل هذا البرنامج .

والدارس المنصف لا يستطيع أن يحمل آية الله الخميني وزر الأخطاء التي حدثت في إيران منذ قيام الثورة بصورة مطلقة باعتباره مخطئا وزعيما لهذه الثورة حيث الدلائل تشير إلى أنه لم يكن المخطط الحقيقي للثورة وإنما رفعته الجماهير إلى قمة الزعامة فيها فصار رمزا لوحدة القوى الثورية لازعيما بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة لذلك لا يكون من الإنصاف أن يحاسب على التطبيق أو يحكم على قدرته في السيطرة على الأحداث كزعيم، حقيقة أن نظريته كانت دليل رجال الدين في الثورة وأن حزب الجمهورية الإسلامية قد قام على أساسها واختار الخميني صاحب النظرية زعيما وأبا روحيا له وأن الخميني قد قبل هذه الزعامة عندما رأى أن هذا الحزب يحمل أفسكاره ويسير وفق مبادئه إلا أنه فشل بعد ذلك في السيطرة على هذا الحزب، وقد تأكد لنا من قبل أن الخميني لم يتبكر هذه النظرية ولكنها تمثل فكر رجال الدين الشيعة بصفه عامة ، فقد قام العلاقة محمد باقر المجلسي شيخ الإسلام والمسلمين في العصر المصفوي بوضع السياسة التي قامت هذه النظرية على أساسها بعد أن ثبت له من واقع تاريخ الدولة الصفوية أن الفقيه لا يمكن أن يكون أحد ملوك هذه الدولة وأن القدسية التي أحاطت بهؤلاء الملوك كشيوخ للطريقة الصفوية قد زالت نتيجة ابتعادهم عن جادة الإسلام الحنيف فصاروا يحكمون البلاد الجور والظلم

وَيَمْشُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ فِي النَّاسِ بِالْقَتْلِ وَالْعَذِيبِ وَالسَّجْنِ وَالتَّشْرِيدِ وَفَقَدُوا حُبَّ
النَّاسِ لَهُمْ وَتَعَاقُبَهُمْ فِي قُدْرَةِ هَؤُلَاءِ الْحُكَّامِ عَلَى حِمَايَةِ الْبِلَادِ وَنَشْرِ
الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ وَتَنْفِيزِ وَصَايَا الْأُئِمَّةِ الْأَطْهَارِ ، وَقَدْ نَبَعَتْ سِيَامَةُ الْمَجْلِسِ مِنْ وَلَائِهِ
الْوَطَنِيِّ وَإِحْلَاصِهِ الشَّيْعِيِّ حَيْثُ حَاطُوا أَنْ يَمِيدَ لِلْمَذْهَبِ قَدْسِيَّتِهِ وَرَوْنَقِهِ
وَنُفُودِهِ وَحُدُودِهِ وَعِزَّتِهِ وَلِلْأَمْسَرَةِ الصَّفْوِيَّةِ مَجْدَهَا وَقُوَّتَهَا ، فَعَمِلَ عَلَى شَرْحِ
الْمَذْهَبِ الشَّيْعِيِّ لِلنَّاسِ وَالْعَامَّةِ ، وَاتَّقِضَ عَلَى الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ ، وَمُحَارَبَةِ
الْأَفْسَاكِارِ الدَّحِيلَةِ وَالْعَادَاتِ الذَّمِيمَةِ رَغْمَ كَوْنِهِ وَحِيداً فِي الْمِيدَانِ يَضْرِبُ بِسُيُوفِ
مُلْطَانٍ ضَعِيفٍ مَتَخَاذِلَ ، وَإِذَا كَانَ الْمَجْلِسُ لَمْ يَنْجَحْ عَلَى الصَّمِيدِ السِّيَاسِيِّ وَالْوَطَنِيِّ
فِي لَمْ الشَّمْلِ وَجَمْعِ الشَّتَاتِ وَرَأْبِ الصَّدْعِ حَيْثُ سَقَطَتِ الدَّوْلَةُ الصَّفْوِيَّةُ بَعْدَ وَفَاتِهِ
بِأَعْوَامٍ قَاطِلَةٍ إِلَّا أَنَّهُ نَجَحَ عَلَى الصَّمِيدِ الدِّينِيِّ وَالْمَذْهَبِيِّ فَلَقَدْ ظَهَرَتْ قُدْرَةُ هَذَا الْمَذْهَبِ
عَنِ الْمَقَاوِمَةِ وَعَنِ الصَّمُودِ فِي وَجْهِ أَعْيَانِهِ ، وَاسْتَمَرَّ يُوْجِهُ الْآرَاءَ وَالْأَفْسَاكِارَ
وَالسِّيَاسَاتِ حَتَّى يَوْمِنَا ، وَأَصْبَحَتْ سِيَامَةُ الْمَجْلِسِ الْمَذْهَبِيَّةُ نَظَرِيَّةً ثَابِتَةً الْآرْكَانَ لَمْ
أَرَادَ أَنْ يَقُومَ الظُّلْمُ وَيَدْعُو إِلَى الْوَحْدَةِ وَصَارَ الْمَذْهَبُ الشَّيْعِيُّ فِي إِيْرَانِ أَمْلًا فِي
الْخِلَاصِ يَلْتَفُّ حَوْلَهُ الْمُجَاهِدُونَ وَأَصْبَحَتْ فِكْرَةُ الْإِمَامِ الْغَائِبِ رَمْزاً يَجِدُّ الْأَمَلَ
وَيَنْوِي الْعِزْمَ وَيُدْعِمُ الْهَمَمَ .

وَقَدْ كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَصْبِحَ فِكْرُ الْمَجْلِسِ أَسَاسَ نَظَرِيَّةِ الْخَمِينِيِّ وَأَنْ تَجِدَ
هَذِهِ النَظَرِيَّةُ اسْتِجَابَةً لَدَى الشَّيْعَةِ وَدَعْمًا مِنْ رِجَالِ الدِّينِ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَعُدْ نَظَرِيَّةَ الْخَمِينِيِّ
وَأَمَّا أَصْبَحَتْ نَظَرِيَّةُ الشَّيْعَةِ فِي إِيْرَانِ كَافَّةً .

وَإِذَا كَانَ رِجَالُ الدِّينِ مِنْ أَعْضَاءِ حَزْبِ الْجُمْهُورِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدْ اسْتَطَاعُوا أَنْ
أَنْ يَحْمِلُوا مِنَ الْإِمَامِ الْخَمِينِيِّ زَعِيمًا لَا يَحْكُمُ ، وَأَنْ يَحْدِثُوا بَعْضَ التَّغْيِيرَاتِ فِي
نَظَرِيَّتِهِ وَيُحَرِّفُوا آرَاءَهُ لِمَصْلَحَةِ حَزْبِهِمْ ، وَأَنْ يَفْسَدُوا هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ نَحْتِ
سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ إِلَّا أَنْ وَجُودَهُمْ فِي الْحُكْمِ تَدْعِمُ لَوْجُودِهِ وَبِقَائِهِمْ فِي السُّلْطَةِ
بِقِيَامِ لَزْعَامَتِهِ .

ولقد حاول بعض رجال الدين من غير أعضاء هذا الحزب أن يوجدوا نوعاً من التطوير والإصلاح في هذه النظرية ولكنهم إما هزموا أمام حزب الجمهورية الإسلامية فانتقلوا إلى صفوف المعارضة وإما ماتوا قبل أن تتاح لهم الفرصة في إحداث التغيير ، ونذكر من هؤلاء هؤلاء نموذجين يتمثل الأول في مهدي بازرجان رئيس أول حكومة للشورة ، وآية الله طالقاني رجل الدين الثوري .

آراء بازرجان الإصلاحية

الواقع أن المهندس مهدي بازرجان الذي كان زعيم جمعية الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان ورئيس الحكومة المؤقتة لثورة إيران الإسلامية وأول مسئول رسمي يتولى السلطة التنفيذية في إيران بعد قيام الثورة يعتبر ثائرا مصاحبا معتدلا الأفكار واقعي النظرة ، حيث كانت آراؤه تتلخص في الحرية والإصلاح الاجتماعي بالإضافة إلى ميوله الدينية ، لذلك فقد وجد منفرة كبيرة لدى الزعيم الديني آية الله العظمى الخميني وصار من المقربين إليه من غير رجال الدين خاصة مع نصاعة ماضيه وأمانته في الفكر والعمل وإخلاصه لإيران والإيرانيين فكان من أوائل الأطراف التي كونت جبهة الخميني وكان على رأس الفنيين الموثوق فيهم للثورة مما أهله لأن يكون أول رئيس حكومة لها وهو رغم هذا الموقع الذي تولاه لم يتطرف ولم يخرج حقد الماضي بل لعله كان الصوت العادل الذي يقف في مواجهة التطرف فكان دائما يردد أن الثورة لا تخشى من أعداء يتربصون بها خارج البلاد لأنها على علاقة طيبة بجيرانها كما أنها لم تهاد أحدا وإنما أخشى ما تخشاه أن يكون من قاموا بها هم أعدى أعدائها ، وكان يؤكد أن الثورة تواجه معظم مشكلاتها في الداخل وأن جزءا من حلها في يد الحكومة وأكثر الأجزاء في يد أفراد الشعب ، لم يكن مع المحاذات السريعة لموظفي النظام الملكي لأن هذا يسيء إلى سمعة الثورة الإسلامية . وهذا موقف طبيعي منه لأنه كان على رأس الجمعية التي عارضت اعتقال السياسي بدون محاكمة والتعذيب في السجون وتزييف المحاكم ، كما أنه كان يؤكد الشعب أن الثورة ما قامت إلا باتحاد وتضامن كافة الجماهير بنقض النظر عن عقائدهم ومذاهبهم وأن على هذا الانحداد أن يبقى حتى تستمر الثورة وأن الثورة لم تقتصر بعد انتصارها كاملا بحيث يجلس من شاركوا في قيامها لاقتسام الغنائم ، ولقد كان

بازرجان مصيبا عندما شبه الثورة بالمسجد في بنائه حيث صممه شخص وقام بالعمل فيه بضعة أشخاص وتبرع له هذا بمائة تومان ، وتبرع ذاك بعشرة آلاف والجميع يعتبرون أنفسهم مالكيين له وشركاء فيه في حين أن المسجد لامالك له إلا الله (١)

وطالما ردد بازرجان في أحاديثه وخطبه قوله : إننا نقول الجمهورية الإسلامية ولكن الإسلام ليس دين عداوة أو حقد أو إيذاء ولكنه دين مسئولية وحب وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته (٢).

وقد ابتكر بازرجان في وزارته وزارة جديدة سماها وزارة الدولة للتخطيط الثوري وجعل عمل هذه الوزارة هو الإعداد للعقول والمحكوم والنظم والصحيح للحكومة الواقعية المستقبلية للثورة عن طريق تلقي اقتراحات وآراء ونظريات كافة الأحزاب والمنظمات الثورية والقيام بتقنينها بواسطة لجان تشكل من مندوبين عن الأحزاب المختلفة وتعاون في إطار المجلس الأعلى للتخطيط الثوري بكل إخلاص وبמידا عن الرياء والإدعاءات (٣) ومن أسف أن هذه الوزارة لم توفق في القيام بالمسؤولية التي أقيمت على عاتقها رغم الدعاية الضخمة التي جذها لها بازرجان نظرا لعدم تعاون الجماعات السياسية الرئيسية معها ولم تتلق من المواطنين أكثر من شكاوى إدارية أو قضائية ، لذلك لم تستمر هذه الوزارة في حكومة محمد علي رجائي التي تلت حكومة بازرجان وشككت بعد انتخاب مجلس النواب .

وقد يبدو غريبا إنتقال مهدي بازرجان بثقله السياسي من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة ، ومن الطبيعي أن يدل هذا الانتقال السريع والتلقائي على أن

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٩٢ بتاريخ ١٥ رديبهشت سنة ١٣٥٨ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٧١٠ بتاريخ ٢٩ رديبهشت سنة ١٣٥٨ هـ . ش

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٦٢ بتاريخ ٢٤ اسفند سنة ١٣٥٧ هـ . ش

بأزرجان لم يكن مخططا بقدر ما كان مشاركا في التنفيذ ، خاصة وأن كثيرا من ورائه الذين تعاونوا معه في إدارة مشون البلاد خلال المرحلة الانتقالية ، قد تحولوا معه إلى معارضين ، بل لقد انقلب البعض منهم ثائرا على النظام كله فنعرض للسجن والاعتقال أو اضطر للفرار خارج البلاد ، أو التحق بمعارضى النظام من أنصار الملكية الدستورية في باريس وباقي دول أوروبا .

طالقانى وفكره المتشدد

كان آية الله طالقانى قبل الثورة من رجال الدين المتطرفين في مواجهة النظام الملكى مما أدى إلى القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بعشر سنوات قضى معظمها في السجن حتى أطلقت حكومة شريف إمامى سراحه تحت ضغط رجال الدين وخاصة آية الله شريعتمدارى ، ومن المؤكد أنه من الرجال الذين تعاونوا مع الجبهة الوطنية في عهد مصدق ودعموها ووقفوا إلى جانبها ، وعندما أنهارت هذه الجبهة انضم إلى منظمة فدائى الإسلام التى قامت بمدد من الاغتيالات السياسية وأهمها اغتيال الفريق رزم آرا رئيس الوزراء في عهد الشاه ، وعندما خرج آية الله طالقانى من السجن دعت هذه المنظمة لزعامتها فوفق ، ومن ذلك الحين أصبح له حزب قوى مسلح ، وصار من الزعماء السياسيين الذين يتمتعون بتأييد شعبى كبير وتقديره الأحزاب الأخرى وتحترمه ، وقد شارك هو وحزبه في صنع الثورة وصار من زعمائها الأقوياء إلى أن آية الله العظمى الخمينى كان يخشاه ويخشى امتداد نفوذه بين طبقات الشعب والدليل على ذلك أنه قد وقعت بينهما حادثة كانت بمثابة تجربة لاختبار القوى والنفوذ حيث أقدمت إحدى اللجان الثورية التى تدين بالولاء لشخص الخمينى على اعتقال أبناء آية الله طالقانى والاعتداء على أحدهم بالضرب ، وعلى الفور أعلن طالقانى استنكاره للحادث وطالب الخمينى بسرعة العمل على إطلاق سراح أبنائه لكن الخمينى ادعى أنه لا يعرف شيئاً عن هذا الموضوع ولا عن المكان الذى اعتقلوا فيه ، وبدأ حزب طالقانى يستعد للحرب مع اللجان الثورية وكادت تحدث مواجهة مسلحة خشى طالقانى من عواقبها لذلك أكد أنه لا يبنى اتكاسة للثورة أو حدوث حرب أهلية في إيران وعلى هذا أمر أتباعه بأن يلقوا مكاتبتهم وقرر هو اعتزال العمل السياسى وغادر طهران إلى جهة لم يعلن عنها للاعتكاف ، إلا أن رجال الدين وعلى رأسهم آية الله شريعتمدارى رأوا في هذا الأمر بادرة

خطيرة فأعلنوا احتجاجهم ومعارضتهم لإجراء اعتقال أبناء طالقاني وطالبوا آية الله الخميني بأن يأمر اللجان الثورية بإطلاق سراحهم وإلا فإن الثورة سوف تأكل نفسها ، ويبدو أن موقف رجال الدين كان محرضاً لقطاعات كبيرة من الجماهير على الخروج في مظاهرات صاحبة أركانها حزب طالقاني لدرجة أن إحدى هذه المظاهرات ضمت أكثر من مليوني شخص من الرجال والنساء ، وقد اضطر الخميني إزاء هذه الضغوط إلى تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الحادث وأمر بالإفراج فورا عن أبناء آية الله طالقاني (١) وقد عاد طالقاني إلى أثر ذلك مقتصرًا في معركته التي خاضها لاختبار قوته أمام الأحزاب الأخرى وخاصة اللجان الثورية التي يتزعمها الخميني نفسه ، على أن آية الله طالقاني لم يكن زعيماً دينياً وسياسياً فحسب بل كان أيضاً مفكراً له آراؤه الثورية التي كانت تلقى استجابة من قطاعات عريضة من جماهير الشعب الإيراني ، ومن أهم آرائه أن الحرية أهم من الرخاء الاقتصادي فلا معنى من توفير احتياجات الناس المادية مع سلب حرياتهم ، لذلك فإن الحكم الإسلامي لا يجعل لفرد سلطة على فرد آخر وليس الإسلامي لا يجعل لفرد سلطة على فرد آخر وليس لحزب أو جماعة أي حق في السلطة المطلقة على الشعب ، وإنما هناك حق الزعامة لاحق السلطة ، والنظام الإسلامي يختلف مع كافة الأنظمة الأخرى من دكتاتورية فردية أو رأسمالية أو شيوعية في هذا الأمر (٢) وقد عارض آية الله طالقاني فكرة إحلال جيش شعبي محل الجيش النظامي قائلاً : إن الجيش يحتاج إلى خبراء وطنيين مؤمنين ومن الضرورة بمكان وجود جيش ثابت أي جيش تكون له قيادة عسكرية لديها المؤهلات اللازمة على عكس ما يوجد في النظم الرجعية من ارتباط درجة القيادة

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٨٤ بتاريخ ٢٧ فروردین حتی العدد ١٠٦٨٨ بتاريخ

أول اردیبهشت سنة ١٣٥٨ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٤٩ بتاريخ ٣٠ من سنة ١٣٥٧ هـ . ش

بمدي إخلاصها للملك . ولكن ينبغي أن يكون لإيران جيشٌ يحقق مغاير
ومختلف تماما ، كما طالب بنزع السلاح من يد الأفراد غير المسؤولين وإبقائه في
أيدي الأفراد المسؤولين (١)

والواقع أن طالقاني كان يؤيد بازرجان حيث كانا صديقين خلال أربعين سنة
قبل الثورة ، وكان يرى فيه إنسانا عاطفيا جدا ولكنه حازم في عقيدته وفكره
شديد المراس وأنه وجه معروف وأفكاره واضحة ولكنه ينبغي أن يبقى يده
مفتوحة للناس حتى تمر الأزمة ، وكان يخالفه في مفهومه للديمقراطية والحرية
حيث كان آية طالقاني يرى أن الديمقراطية الإسلامية ليست المعنى الذي وضعه
الغرب لتلك الكلمة ، وإنما ينبغي أن تتوافق مع المعايير العقائدية والأخلاقية
والإنسانية والحرية لجميع الناس لاجتماع أو طائفة خاصة (٢) ويرى أن كل
الأحزاب السياسية والجماعات المختلفة مادامت تؤمن بالله واحد وقرآن واحد
بالسنة النبوية وتوافق على زعيم واحد فلا ضرر من أن تختلف فيما بينها في
الرأي على أن يؤدي ذلك إلى تخريب هذه الثورة العظيمة التي هي وجه ومظهر
للاسلام (٣) .

وقد أعلن طالقاني في حديث إذاعي تليفزيوني له بعد الثورة وقبل موته :
ليس من الصلاح أن يمسك رجال الدين بزمام المسؤوليات الحكومية فالمسجد
أفضل معقل لهم وأرجو أن يتنحى رجال الدين عن المسؤولية بعد إيجاد حكومة
مركزية وأن يعودوا إلى المسجد لمهمتهم الأصلية (٤)

(١) المرجع السابق .

(٢) صحيفة كيران العدد ١٠٦٦٣ بتاريخ ٢٦ اسفند سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٣) صحيفة كيران العدد ١٠٧٥١ بتاريخ ١٦ تيرماه سنة ١٣٥٨ هـ . ش

(٤) حديث إذاعي وتليفزيوني لطاقاني إلى الشعب بتاريخ ١٣ خرداد سنة

والواقع أن موت طالقاني خلق فراغا كبيرا في ساحة السياسة الإيرانية لأن وجوده على رأس حزب قوى وبهذه الأفكار المخلصه المتشددة كان يحفظ نوعا من التوازن المطلوب إزاء ظهور الصراع بين الزعامات الثورية في إيران وإزاء عدم وجود حكومة حقيقية تسيطر على الأوضاع السياسية .

نظرية بنى صدر في الحكم

أصدر الدكتور أبو الحسن بنى صدر كتابه الأخير تحت عنوان « قواعد الحكم الإسلامى وضوابطه »^(١) ليتوج بحثه ودراساته حول الإدارة الإسلامية ويملأ فيه برنامج الثورة لتغيير نظام الحكم في إيران بعد أن أعلن يأسه من هذا النظام وعدم وجود بارقة أمل في إصلاحه وذلك من خلال كتابه : « إيران غربة السياسة والثروة »^(٢) .

والواقع أن بنى صدر بدأ يظهر على السطح منذ أدلى بحدث صحفي خلال فترة إقامته في فرنسا ونشر في صحف باريس في سبتمبر سنة ١٩٧٨م وصرح فيه بأنه عضو في لجنة الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان التي يتزعمها مهدي بازرجان منذ إنشائها سنة ١٩٧٧م ، وأكد أنه بدأ يمارس نشاطه السياسى المعارض للنظام منذ ١٩٧٠م حيث عمل على شرح الوضع الإيرانى والإتجاهات الرئيسية لمستقبله القريب والبعيد ، وأن على إيران أن تقيم توازنا سليما بين القوتين الأعظم من خلال العمل بطريقة تؤدي إلى إزالة سيطرة قوة منهما مع منع القوة الأخرى من التدخل ، وأن التقدم الذى يتكلم عنه الشاه ليس سوى خدعة دون مضمون حقيقى وهو يتخلص فى عملية استهلاك واردات مدفوع ثمنها من الصادرات وهو تدمير لثروات البلاد خاصة وأن الواردات ليست حيادية لأنها تؤثر على الإقتصاد بطريقة تؤدي إلى تدميره ، والشعب يشعر بذلك بدليل أن مظاهراته العنيفة خلال الشهور العشرة الأخيرة استهدفت البنوك ودور السينما ومراكز الحزب الحاكم المحامية^(٣) وقد أعلن بنى صدر صراحة أن بعض الإصلاحات لا تكفى بل ينبغى

(١) نهر هذا الكتاب على حقائق فى صحيفة كيهان العدد ١٠٦٤١ بتاريخ ٣٠
يونى سنة ١٣٥٧ هـ . ش والأعداد التالية له .

(٢) تدرج هذا الكتاب إلى العربية بواسطة دار الكلمة ونشرته بيروت سنة ١٩٧٩م

(٣) أبو الحسن بنى صدر : إيران غربة السياسة والثروة ص ١٢٣ وما بعدها

عمل تغيير شامل يولد من سقوط الشاه ونظامه عن طريق التحرك على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، فالتقدم في ظل التبعية الاقتصادية مستحيل ، وعلى هذا يجب قطع الروابط العضوية لتبعية الخارج وتدمير النظام المصرفي الحالي وإقامة غيره وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي ، كما ينبغي إعادة دمج البترول بالاقتصاد الإيراني ، ومن الضروري قطع العلاقات الاقتصادية الحالية مع الخارج بتغيير بنية الصادرات وتوزيع النشاطات في مختلف فروع الاقتصاد ، كما ينبغي وضع حد للنظام السياسي وإضفاء الطابع الشعبي على الجيش وتنظيم دفاع شعبي وحل جهاز السافاك ، كما ينبغي خلق نوع من القيادة المنظمة المرنة بما فيه الكفاية ، وإنه يوجد اليوم اهتمام بصياغة برنامج واضح ، برنامج سيظهر قريباً مع مواصلة النضال من أجل إسقاط الشاه ونظامه^(١).

وقد حاول بنى صدر أن يشرح سياسة الشاه في كافة المجالات ويوضح عيوبها في كتابه « غربة السياسة والثروة » مؤكداً أنها سياسة تبعية للولايات المتحدة الأمريكية حيث يقول عن السياسة البترولية في عهد الشاه : إن البترول منذ ابتداء إنتاجه واستغلاله بقى غريباً عن الاقتصاد الإيراني ، وفي نفس الوقت كان أحد العوامل الرئيسية في تفكك هذا الاقتصاد لأنه سبب عملية تحول لنمط الحياة من خلال حاجات تتعلق إشباعها بسلع منتجة في الخارج ، كما صار عامل تتبع لعناصر لا يمكن تتبعها بالنظام المسيطر^(٢) .

ويستقصى بنى صدر عناصر تتبع الاقتصاد الإيراني متطرقاً إلى النفقات العسكرية باعتبارها القوة المحركة لتبعية الجيش والاقتصاد الإيراني ، فالأسلحة المتقدمة لا يمكن صناعتها في إيران كذلك فإن صيانتها وقطع غيارها ترتبط بالاقتصاديات الصناعية المسيطرة وبذلك صارت إيران هي الصيد المضمون للولايات المتحدة فهي تجبر الإيرانيين على دفع ثمن التسليح الراقى ولا تحرم البلد

(١) المرجع السابق ص ١٣٣

(٢) ن. د. ص ١٣

ثرواته فقط بل وتربط جيشه بها وتجملة في تناقض تام مع الشعب^(١) وبوجود نقص في استقلالية الجيش فإن عليه إما تعجل عملية الإلحاق وإما أن يلجأ إلى تغيير شامل وهذا لا يعنى إلا شيئاً واحداً هو بناء الجيش الشعبى^(٢).

ويحاول بنى صدر أن يطرح الحلول المائلة للخروج من الأزمة في إطار نظام الشاه ويلخصها في ثلاثة حلول هي : تطوير نظام الشاه باتجاه توسيع الحريات في إطار استراتيجية الولايات المتحدة ، أو قيام حكومة عسكرية تضمن استمرارية نظام الشاه أو انقلاب عسكري يزيع الشاه عن المسرح السياسى، ويؤكد أن الحل الأول غير ممكن دون مشاركة الشعب ، وأن الحل الثانى هو الحل القائم بالفعل ، أما فكرة الحل بالانقلاب العسكري فتخضع إلى ثلاثة احتمالات الأول طرد الشاه مع البقاء تحت سيطرة الولايات المتحدة ، والثانى طرد الشاه مع التخلص من سيطرة الولايات المتحدة ، والثالث طرد الشاه مع الاستناد إلى الاتحاد السوفيقى (ويرجع بنى صدر أن الحركة التى اجتاحت البلاد سوف تؤدى بالشاه مع إقامة سد أمام تدخلات القوتين الأعظم^(٣) .

أما المآزق الاجتماعى الذى يرى بنى صدر أن نظام الشاه قد وقع فيه هو انفصال الجيل الشاب عن ارتباطه مع الحقيقة الاجتماعية الشاملة بالإضافة إلى الحرمان من كل نشاط مهنى وفكرى والقلق على مستقبله المظلم والأمل فى الاسلام والثورة ثم إن تركيز كل السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية فى شخص الشاه لم يترك له رصيذاً إيجابياً ، بل خلق مأزقا أيدولوجيا للنظام ، ويرى بنى صدر أن الخروج من هذه المآزق لن يتيسر إلا بسقوط نظام الشاه وإقامة الجمهورية الاسلامية القائمة على الوحدة القومية التى يعبر عنها الاسلام وتطبيق

(١) نفسه ص ١٩ - ٢٠

(٢) نفسه ص ٢٧

(٣) نفسه ٢٢ - ٢٥

برنامج توسيع الحريات وإنهاء علاقات التبعية العضوية والاتجاه نحو الاستقلال
الثام لايران والقدم (١)

وقد حاول بنى صدر أن يحذر من الوقوع فى سلبات الحكم الإسلامى بالبحث عن أسس مشتركة فى المجتمع من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية أى عن وضع طبقى أو طائفى عن طريق معرفة التجمع الاقتصادى لإقتصاديات العالم المعاصر الذى هو فى خدمة تكتلات القوى بل يجب تحطيم العلاقة مع هذه التكتلات فإذا أردنا أن نخطط لحكومة إسلامية فى إيران ينبغى أن ندرس الجماعات والديناميكيات المهيمنة للسلطة وكيفية ونوع علاقتها بجماعات بجميع القوى فى العالم فهذه العلاقات سلبية ولا ينبغى أن تكون . بل يجب أن تقوم الحكومة الإسلامية بحذف هذه السلبات على أساس المبدأ الأول وهو التوحيد والمبدأ الثانى وهو الرسالة المحمدية والمبدأ الثالث وهو الإمامة ، ثم خط الحركة وهو المدل ووجهة الحركة وهى المعاد ، وعلى هذا فإن الحكومة الإسلامية ينبغى أن تكون أجهزتها ومؤسساتها متناسبة من أجل قطع الطريق على مراكز القوى وإخراجها عن نفوذها والقضاء على عملاء هذه المراكز وإبعادهم (٢) .

وقد أكد بنى صدر على أن الحكومة الإسلامية حكومة عقيدة وليست حكومة على العقيدة كما هو واقع فى هذا النظام (اللى) وهكذا كانت خلال عصور التاريخ بمعنى أن جماعة نصل إلى السلطة باسم العقيدة ثم تجعل من العقيدة سلاحاً لها بعد ذلك وتمسخها ، أما فى الحكومة الإسلامية فإن قواعد ومقررات النظام الإسلامى هى التى تحدد أعمال الإمام أى أن الحكومة الإسلامية هى منفذة للعقيدة وتابعة لها وليست حاكمة عليها كما أن العقيدة ليست سلاحاً فى خدمة السلطة بل إن الحكومة ينبغى أن تكون هى أداة العقيدة كما ينبغى أن تتضح

(١) نفسه ص ٣٧ - ٣٨

(٢) بنى صدر : قواعد الحكم الإسلامى وضوابطه ، صحيفة كمران العدد ٦٤١ .

العقيدة الإسلامية من خلال عمل الحكومة بحيث يزول الفرق بين النظرية والتطبيق (١) .

كما أن الحكومة الإسلامية ينبغي أن تحارب مبدأ الفردية وتتخذ الإجراءات التي من شأنها منع احتكار السلطة في اتخاذ القرار بغض النظر عن أن يكون المحتكر ملكاً أو رئيس جمهورية أو وزارة بحيث يصبح المجتمع في شكل آلة يكمل كل جزء فيها الجزء الآخر لا أن يكون وسيلة لتنفيذ قرارات الحكومة ، وعلى هذا فإن الحكومة الإسلامية لا ينبغي لها أن ترفع شعار الغاية تبرر الوسيلة لأن هذا منطق الاستبداد في السلطة في حين ينبغي أن تتناسب فروع الحكومة الإسلامية - أي الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أهدافها - مع الأهداف (٢) .

ويطرح بنى صدر مبدأ حرية التعبير والنقد والتقويم كأساس من أسس المجتمع في الحكم الإسلامى مؤكداً على ضرورة وجود كل وسائل النقد والتقويم في المجتمع من أجل إحياء مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الحكومة الإسلامية لا ينبغي أن تخشى النقد بل ترحب به وتوفر له إمكانيات الظهور والاستمرار (٣) .

يرى بنى صدر ضرورة إتخاذ الإحتياطات الكفيلة بمنع الحكومة في النظام الإسلامى من أن تكون وسيلة للسلطة أو قوة مسلطة على المجتمع تعمل على إيذائه ، وأنه ينبغي التحرك لا من أجل إلغاء الحكومة من اليوم الأول وإنما لإستبدالها تدريجياً بالإمامة لأن إعادة الحكم للفطرة يعنى الإمامة ، وعلى هذا ينبغي السير في طريق العودة إلى الإمامة الفطرية ، ويؤكد بنى صدر أن كل شخص إدارة أن يشارك في إدارة الأمور من خلال هذه الأسس وإذا شارك الناس في إدارة الأمور فلن تكون هناك حاجة لأن يجمع أحد كل السلطات في يده (٤) .

(١) للرجع السابق

(٢) نفسه

(٣) نفسه

(٤) نفسه

وقد ركز بنى صدر في نظريته الإسلامية على العمل مؤكداً أن الإسلام لا يعتبر رأس المال أساساً ، وإنما يستند إلى أساس العمل وأن مبدأ الاجتهاد هو واجهة الإسلام فإذا كان الاستقلال أساس النمو ، والنمو لا يتنافى مع الاستفادة من منجزات الآخرين فإن الاجتهاد هو الذى يخلق الابتكار ، والابتكار هو أساس النمو ، وهو ما ينبغى أن يكون بحيث لا يمنع من الاستفادة من مبتكرات الآخرين وبحيث يكون من واجبات الحكومة الإسلامية إظهار طاقة الابتكار فى المجتمع (١) .

وأكد بنى صدر أن حل كل المشاكل الاجتماعية ينبع أساساً من الحفاظ على الحقوق والواجبات للأفراد بمنأى عن تلاعب السلطة وأن المجتمع الثورى لا يستقيم ما لم تحذف مراكز القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من ضوابطه بمعنى أن يكفل الضمان الاجتماعى للفرد حريته منذ ولادته حتى مماته (٢) .

ويرجع الدارس أن يكون الدكتور أبو الحسن بنى صدر هو المخطط الحقيقى للثورة والنظام لمدة أسباب مرجحة بالإضافة إلى وجود الاستعداد الذاتى لديه لذلك ، وهذه الأسباب هى :

١ - أن بنى صدر أكد مراراً أن لديه برنامجاً عملياً لإقامة حكومة إسلامية وأن هذا البرنامج فيه من الأسس والضوابط ما يكفل استمرار هذه الحكومة وتحقيق أهدافها .

٢ - بقاء بنى صدر دائماً بجانب الحمينى فى باريس قبل قيام الثورة وفى طهران وقم بعدها ، ثم رئاسته لمجلس الثورة السرى ، ثم تعيينه مستشاراً اقتصادياً للحكومة المؤقتة .

(٣) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٥١ بتاريخ ١٢ إسفند سنة ١٣٥٧ هـ . ش

(٢) صحيفة كيهان العدد ١٠٦٦٣ بتاريخ ٢٦ إسفند سنة ١٣٥٧ هـ . ش

٣ - مساعدة الخميني لبني صدر حتى تولى رئاسة الجمهورية رغم أنه لم يكن أقوى المرشحين .

٤ - تحقق كثير من الأفكار التي عرضها بني صدر في كتبه بعد قيام الثورة مثل تدرج شكل السلطة ، وجود الحرس الثوري ولجانة ، فكرة الجيش الشعبي ، قطع خطوط العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تفكيك الأجهزة التنفيذية ، إعلان إمامة الخميني ، الوقوف في وجه تملك رجال الدين السلطة بعد نجاح الحزب الجمهوري الإسلامي في الحصول على أغلبية البرلمان وهو حزب رجال الدين ، الاستناد في كل شيء إلى الأجيال الشابة .

٥ - بعد عزله عن الرئاسة وهروبه إلى باريس لم يهاجم الحكم الإسلامي في إيران ولا أسسه وضوابطه وإنما هاجم الاتجاه للعنف وذلك على عكس بقية الهاربين من السلطة في إيران .

ويمكن للدارس من خلال تتبع خطوات بني صدر في تطبيق نظريته في الحكم أن يدرك أرجحية هذا الرأي حيث يلاحظ الدارس أن بني صدر كان يلزم الخميني باعتباره إمامه وشيخه بشكل يزيل من الأذهان مجرد التفكير في أن يختلفا ويفترقا يوما من الأيام ، كذلك كان الخميني يؤمن به إيماناً جعله يمشي وراءه لا أمامه ويدفعه كلما رأى تردده أو عقبة تقف في سبيله ، وكان من الطبيعي لهذا العالم السياسي المتدين أن يميل تجاه رجال الدين بحيث يجعل منهم حزبه وعونه في تحقيق مخططه ، ولكن حال دون ذلك نظرة كل منهما للآخر فبني صدر خطط للثورة بالمقادير والأسس التي اطمأن إليها وتأكد من جدواها واقتنع بها وأصبح ينظر إلى الثورة بالمبادئ التي رسمها نظريته إلى أنفائه بحيث لا يتصور أن يفرط في أي منها ، كذلك فإن رجال الدين يستاهمون خطواتهم منزلة الفكر الشيعي وهم أبناء مدرسة واحدة هي مدرسة المجلسي أستاذ زعيمهم الخميني وذلك واضح في أسلوب تكوينهم حزب الجمهورية الإسلامية ومبادئه

واختيارهم آية الله الخميني زعماً ورائداً ، وعلى هذا فإن أفكار رجال الدين لا يمكن أن تتلاقى مع بنى صدر في التطبيق وإن اتفقت معه في الأهداف .

وقد ظهرت بوادر الخلاف بين الطرفين عندما أحس رجال الدين أنهم قد أصبحوا قوة كبيرة في البلاد وأن لهم ثقلاً سياسياً لا يستهان به وأنهم استطاعوا الحصول على الأغلبية الساحقة في مقاعد البرلمان ، وعندما أحس بنى صدر بهذه القوة حاول أن يتخطى بعض العقبات التي يمكن أن يثيرها رجال الدين في سبيل تنفيذ مخططه حيث بادر فور انتخابه رئيساً للجمهورية إلى إخطار مجلس قيادة الثورة الذي يرأسه بعزمه على أن يشكل وزارة مؤقتة برئاسته لإدارة شؤون البلاد حتى تستقر الأمور ، والواقع أنه لم يكن هناك داع لهذه العجلة في تشكيل وزارة خاسية وأن انتخابات مجلس النواب الوطني قد تحدد موعدها وبدأ الإعداد لها إلى قدم وساق إلا أن بنى صدر خشي من نتائج انتخابات مجلس النواب ودخول عناصر معارضة له تعوق مسيرته وبعد أن أحس انصرافاً عنه من بعض أعضاء مجلس الثورة الاثني عشر ، ولكن أعضاء هذا المجلس أقنعوه بالعدول عن هذه الفكرة فاضطر إلى تلبية رغبتهم والانصراف عن فكرة الوزارة المؤقتة (١) .

وقد حدث ما توقعه بنى صدر من انتخابات المجلس النيابي حيث حصل رجال الدين المتطرفين على أغلبية ساحقة في مقاعد البرلمان وقد استغلوا كل نفوذ لهم بصورة شرعية وغير شرعية للوصول إلى هذه النتيجة فقد تمكنوا من إبعاد معظم الزعماء في الجبهات والجماعات السياسية الأخرى عن المجلس النيابي وبشكل الوسائل الممكنة ، وعلى سبيل المثال أبعادوا كريم سنجابي زعيم الجبهة الوطنية عن دخول الانتخابات عندما قرر أن يخوضها في مسقط رأسه كرمانشاه ليتأكد فوزه ، وقد أبعاد باستصدار قرار من لجنة الانتخابات بوضع حد لسن المرشحين

فلم يستطع سنجابی الاشتراك في هذه الانتخابات لأنه تجاوز الخامسة والسبعين من عمره (١) كذلك أبطلت نتائج انتخابات الدوائر التي ظهر واضحا فيها فوز زعماء منظمة مجاهدي خلق سواء مسمود رجوي زعيمها في طهران أو باقي زعمائها في بندر لنگه ومسجد سليمان وكرمانشاه وغيرها ، بالإضافة إلى الدوائر التي كان أنصار بني صدر مرشحين إما باستخدام عدد من « جاقدران » البلطجية لإفساد سير الانتخابات أو لأخطاء متعددة من لجان فرز الأصوات وهذه اللجان كانت موالية لرجال الدين حيث كان الإشراف على الانتخابات تحت سيطرتهم. وإزاء هذا النجاح الذي حققه رجال الدين في الانتخابات وبالنظر إلى الأساليب التي اتبعوها سارع بني صدر في الحصول على موافقة « الإمام الخميني » على ثلاثة امتيازات له باعتباره رئيساً للجمهورية هي اختيار رئيس الوزراء بموافقة الإمام ، قيادة القوات المسلحة الإيرانية ، وإلزام أجازة الإعلام بسياسة الثورة الإسلامية (٢) . كما بادر بتعيين أحد أنصاره وهو محمد تقى فراهى مديراً للإذاعة والتلفزيون (٣) .

وفور انعقاد مجلس النواب أثارت مسألة تعيين رئيس الوزراء وبدأ الخلاف يظهر بوضوح بين حزب الجمهورية الإسلامية الذي يمثل رجال الدين وبين بني صدر رئيس الجمهورية فقد رفض مجلس النواب بأغلبية حزب الجمهورية كافة مرشحي رئيس الجمهورية لتقل منصب رئيس الوزراء رغم أنهم كانوا أكتفاء لهذا المنصب مثل الدكتور حسن حبيبي ، والمهندس عزت الله سنجابی والدكتور صادق طباطبائي ومصطفى مير سليم ، وقد أعلن حزب الجمهورية الإسلامية موقفه من هذه المسألة وشروطه التي يطالبها في رئيس الوزراء وهي : أن يختاره أعضاء مجلس النواب ، أن يكون شخصاً ملتزماً بمدرسة الحزب ، خبيراً ثورياً لديه

(١) صحيفة دنايای ایران العدد ٣٤ بتاريخ ٢٣ اردیبهشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

(٢) صحيفة انقلاب اسلامی العدد ٢٥١ بتاريخ ٢٠ اردیبهشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

(٣) صحيفة انقلاب اسلامی العدد ٢٥٥ بتاريخ ٢٤ اردیبهشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

القدرة على القيام بمهام هذا المنصب على اعتبار أنه واجب ديني ، وأن يختار وزراءه على هذا الأساس لا على أساس العلاقات والروابط ، أن يلتزم بالدستور وخصوصاً مبدأ ولاية الفقيه ويلتزم به التزاماً عملياً ، أن يكون ملتزماً بالاسلام وأحكامه ويشهد على ذلك ماضيه وأعماله وحياته ، أن يكون حازماً بالاسلام غير قابل للتفاهم مع الأطراف الأخرى ، وأن تكون سياسته الخارجية إسلامية حيادية لا شرقية ولا غربية ، وبعد هذا كله يكون تأييد الحزب له تأييداً غير مطلق حق لا ينحرف بمد ذلك عن خط الثورة (١) .

وقد رد بنى صدر على شروط حزب الجمهورية الإسلامية بإعلان شروطه أيضاً في رئيس الوزراء مبرراً حسن اختياره لمرشحيه فأكد ضرورة أن يكون رئيس الوزراء مظهرًا للتفاهم والتنسيق بين النواب ورئيس الجمهورية ، وأن يكون موضع تأييد الإمام فإذا لم يكن رئيس الوزراء يتمتع بموافقة الأطراف الثلاثة فإنه لن يستطيع حل المشكلات بسهولة أو أن يحقق الهدف والاستقرار في المجتمع ، كما ينبغي أن تكون له شعبية كبيرة بين الناس فرئيس الوزراء الذي تؤيده جماعة واحدة من المجتمع لا يستطيع تحقيق الهدوء والاستقرار للبلاد ، كما ينبغي أن يكون رجلاً معقولاً متفهماً ومنسقاً وخبيراً في الإدارة ولا يسهل أو يتعب (٢) .

وقد تصاعدت حدة الخلاف بين الجانبين عندما اختار حزب الجمهورية الإسلامية محمد علي رجائي رئيساً للوزراء ، ورغم أن هذا الاختيار لم يعجب بنى صدر إلا أن الحزب استطاع أن يحصل على موافقة للخميني عليه فأصبح الاختيار شرعياً رغم تجاوز حقوق رئيس الجمهورية ، والواقع أن الخميني بهذه الصورة لم يكن الفقيه العاقل لأنه كان قد أعطى حق اختيار رئيس الوزراء من

(١) صحفه ، مداد العدد ٢٩٣ بتاريخ ٦ خرداد سنة ١٣٥٩ هـ . ش

(٢) صحفه كيهان العدد ١٠٩٩٢ بتاريخ ٢٠ اردیبهشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش .

قيل لبنى صدر إلا أنه لم يستطع أن يصمد أمام ضغوط رجال الدين ، فلم يستطع أن يوازن بين القوتين ويصر على حقوق كل منهما ، أو يرسى القواعد التي وضعت للحكم والسياسة ، وربما أزعج هذا التصرف من جانب الخميني بنى صدر بما جعله يفقد الثقة في الزعامة الدينية ويهاجمها علناً متجنباً ذكر إسم الخميني حق لا يشير غضباً للامامة عليه أو يسقط رمز الثورة الإسلامية التي تعب في بنائها ، فكثيراً ما كان يرد قوله : إن المجتمع الذي يرى الدكتاتورية محبوبة أو أمراً عادياً هو مجتمع مريض وغريب عن نفسه ، فإذا سعى هذا المجتمع لازالة دكتاتورية أخرى محبوبة فهو مجتمع مريض لأن ميذا الدكتاتورية مرض ، كما أن الفساد يبدأ عندما تفكر السلطة الحاكمة في تصفية معارضيه بدلاً من أن توجد معهم سبيلاً للتفاهم والحوار يجذبهم به إليها^(١) .

وأخذ الصراع بين رجال الدين ويمثلهم حزب الجبهه درية وبين بنى صدر وأنصاره يشتد ويتخذ أساليب متنوعة ، ونظراً للنفوذ الذي حققه رجال الدين كان من السهل عليهم أن ينالوا من بنى صدر فاتهموه بأنه قائد متروك تسبب في خسائر المعارك التي دارت بين إيران والعراق ، كما اتهموه بعدم الكفاءة في إدارة شئون البلاد ، وعرضوا على مجلس النواب اقتراحاً بسحب الثقة منه كرئيس للجمهورية وقد وافق المجلس على سحب الثقة منه بأغلبية حزب الجمهورية ، ومن العجيب أن يوافق الخميني ويصدق على قرار مجلس النواب بعزل بنى صدر عن رئاسته الجمهورية .

وإزاء ضغوط رجال الدين كان على بنى صدر أن يلجأ إلى حزب قوى يستطيع بمساعدته الوقوف في وجه رجال الدين ، وقد طلب المساعدة من منظمة مجاهدي خلق التي لبثت طلبه على الفور ، ولعل بنى صدر قد فكر في اختيار هذه المنظمة لمساعدته بل لعله درس إمكانياتها وثقلها السياسي والعسكري ، كما بدأ منذ فترة يقيم الجسور بينه وبينها رغم أنه كان يعلن صراحة من قبل عداؤه للباركسيين

وعدم ثقته في اليساريين بصفة عامة ، وكان يردد قوله : منذ الثورة النيابية وحق اليوم استخدم الماركسيين للعمل ضد الشعب ، إنهم أولئك الذين يصدقون أنفسهم ويستقدون أن بإمكانهم ممارسة حرية البيان في هذه الجمهورية والاشتراك في الفتوات المفتوحة والإدلاء بأصواتهم في الاستفتاءات ، وهذه الجمهورية هي جمهورية السكادحين وإن رفع السلاح في وجه الحكومة هو خدمة لأعدائنا الذين أسقطوا من قبل حكوماتنا الثورية^(١) .

وقد كان من الواضح سلوك هذه المنظمة وإتجاهها اليسارى حتى أنها ترفع لها شعارا يحمل المنجل والمطرقة ، ويبدو أن ما جعل بنى صدر يقدر هذه المنظمة اليسارية بالذات أنها كانت ملتزمة بالثورة وغير متواطئة مع الجماعات الماركسية الأخرى في سياستها لتدعيم نفسها على حساب الثورة كما فعلت باقى الجماعات حق الجماعات الدينية أيضا ، بل لقد كانت هذه المنظمة كما تشهد الوقائع التى كانت طرفا فيها مخلصه للثورة أشد الإخلاص ، ولا تستوحى سياستها من التبعية للاتحاد السوفيتى ولا الصين الشيوعية ، بل إنها كانت على خلاف دائم مع حزب تودة وكانت تهاجمه بشدة وتصفه بالإنتهازية ، وقد شهدت صفحات صحيفه كار الناطقة بلسان المنظمة مقالات وتحقيقات تثبت تورط حزب توده فى الخيانة والإنتهازية^(٢) . ورغم أن حزب توده كان يمالى : مفرطه مجاهدى خلق وبنى صدر إبان مشكلة علي صفحات جريدته مردم^(٣) إلا أنه كان أحيانا ما يرد عليها بمنص أيضا من خلال هذه الصحيفه^(٤) .

وقد بدأ أول اتصال حقيقى بين منظمة مجاهدى خلق وبين بنى صدر إبان مشكلة كردستان وتركمن صحراً عندما تمردت هذه القبائل على الحكومة المركزية

(١) صحيفه جمهورى اسلامى العدد ٢٧٨ بتاريخ ٢٧ اردبيشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

(٢) صحيفه كار العدد ٥٨ بتاريخ ٣٠ اردبيشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

(٣) صحيفه مردم العدد ٢٣٧ بتاريخ ٢٨ اردبيشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

(٤) صحيفه مردم العدد ٢٤٢ بتاريخ ٣ خرداد سنة ١٣٥٩ هـ . ش

بسبب بعض مواد الدستور الذي وضعته لجنة الخبراء لجمهورية إيران الإسلامية وأحست هذه القبائل أنها قد أضررت بهذا الدستور وأنه لا يراعى مصالح الأقليات المذهبية والعنصرية ، وقد فشلت الحكومة في إقامة حوار مع هذه القبائل التي لجأت إلى الكفاح المسلح ، وكانت الجماعات اليسارية تلعب دوراً كبيراً في استمرار هذا التمرد حيث كانت تدعم القبائل بالأسلحة والمدرّبين والمقاتلين وكان من بين هذه الجماعات وأقواها « منظمة مجاهدي خلق » ، وقرر بنى صدر أن ينزل هذا الميدان بنفسه ونجح في الإتصال بهذه المنظمة ودعوتها للتهام فوافقت على إقامة حوار معه . وقد تم أول لقاء من بنى صدر وزعيم منظمة مجاهدي خلق مسعود رجوى واستمر ساعتين من بعد ظهر الثلاثاء ٢٣ أرويهشت سنة ١٣٥٩ هـ [١٣ مايو سنة ١٩٨٠ م] ، وقد وعد فيه بنى صدر مسعود رجوى بإطلاق حرية عمال هذه المنظمة في إطار منح الحريات التي وعد بها رئيس الجمهورية كافة الأحزاب والجماعات السياسية على أثر حصوله على الامتيازات الثلاثة التي طلبها من الإمام وهي اختيار رئيس الوزراء بموافقة الإمام وتولى قيادة القوات المسلحة وإلزام أجهزة الإعلام بسياسة الثورة الإسلامية ، كما وعده بعدم تصفية عناصر المنظمة ما دامت ملتزمة بروح الثورة وقوانينها ، كذلك وعده بطلب إعادة النظر في انتخابات الدور الأول لمجلس النواب في الدوائر التي عومل أنصار المنظمة فيها معاملة قاسية وحيل دون نجاحهم رغم حصولهم على التأييد المطلق وأكد أن عدم حصول المنظمة على مقعد واحد في البرلمان أمر غير معقول أو مقبول وأن تهديد بازرجان بالموت بسبب تمنيه لمسعود رجوى التوفيق في الانتخابات عمل مرفوض وقد وعده بنى صدر أيضاً بعقد مؤتمر صحفي لتوضيح حرية كل جماعة في الاشتراك في الانتخابات ولحث المسؤولين على الالتزام بالحياة التام بين المرشحين^(١) .

(١) صحيفة كيهان العدد ١٠٩٩٦ بتاريخ ٢٤ رديبهشت سنة ١٣٥٩ هـ . ش

ولعل الدارس هنا يقف متسائلاً عن الأسس الفكرية لمنظمة مجاهدى الشعب التى أسسها الدكتور على شريعتى أستاذ علم الاجتماع بجامعة مشهد سابقاً ، والواقع أن من يتتبع فكر الدكتور شريعتى يستطيع أن يدرك الأسس الفكرية التى قامت عليها هذه المنظمة ، وعلى شريعتى من أسرة متدينة عاش شبابه الأول حياة مستقرة وتزوج من سيدة فاضلة تدعى پوران وأنجب أبنة إحسان وأبنتين سوس وماراً إلا أن هذا الاستقرار لم يدم له حيث بدأت السلطات تضيق عليه لكوته من الأساتذة المستقلين فى التفكير ولم يتحمل هذا التضيق أكثر من ثلاث سنوات ما بين سنة ١٣٢٥ وسنة ١٣٢٨ هـ . ش [١٩٤٦ - ١٩٤٩ م] حيث عبر عن هذه السنوات فى حواشيه على كتاب غزليات شمس تبريزى ص ١٠٥ بقوله : كانت سنوات الضياع (١) حيث أقترب فيها من الرغبة فى الموت والتخلص من الحياة ولكنه أدرك فى النهاية أن الحياة أفضل من الموت وأن عليه أن يكافح من أجلها وبدأ طريق الواجهة للنظام بأسلوب الأستاذ حيث اشترك مع زميليه هما يون وميناچى فى إنشاء مؤسسة تعليمية أسموها حسينيه إرشاد (٢) وبدأ من هناك يعلن فكره من خلال إطار أساسى حدده فى رسالة لابنه إحتسان فى خمس نقاط هى : الإعتداد على القومية فى مواجهة الأمبريالية والاستعمار الأحمر والأسود ، الإعتداد على التاريخ والحضارة الوطنية فى مواجهة تسلط الحضارة الغربية ، الاعتماد على الإسلام فى مواجهة الأيديولوجيات الماركسية والمادية والمثالية والوجودية والتصوف الشرقى والفقر الهندى والزهد الأخلاقى المسيحى وكل الموجات والأيديولوجيات السابقة والحالية ، أتباع التشيع وخاصة التشيع العلوى من بين جميع الفرق والمذاهب الإسلامية ، مخالفة النظم الرأسمالية والشيوعية والدكتاتورية والتواكل والخرافات (٣) ولكن السلطات الحكومية لم تغفل عن نشاطه حيث تم اعتقاله سنة ١٣٣٦ هـ . ش سنة ١٩٥٧ م وخرج من المعتقل سنة ١٣٥٠ هـ ش

(١) على شريعتى : بالمطباهى آسنا ص ١٠٠

(٢) المرجع السابق ص ١٣٤

(٣) نفسه ص ٩٦ - ٩٧

سنة ١٩٧١ م أكثر تصميماً على مواصلة الكفاح^(١) . ولكنه وجد صرح مؤسسة حسينية ارشاد يتهاوى بعد أن أوقفت الحكومة نشاطها وعبثاً حاول إعادتها كما كانت فقرر أن يقيم منظمة تخرج من إطار الدعوة والتوعية إلى ميدان الكفاح السياسى والعسكرى حيث قرر إن أفضل ما يحققه بهذا المشروع هو تحويل الإسلام من كونه ثقافة إلى جعله أيديولوجية بين المثقفين ومن التقاليد الحتمية الموروثة إلى وعى ومسئولية فى الوجدان العام^(٢) . ورفض ما طالبه به أبوه من الاستفادة بمبدأ التقية فى محاربة نظام الشاه الشاه مؤكداً أن ذل الشيعة وأنحطاطهم يرجع إلى التقية أمام الحاكم والرياء أمام العامة^(٣) . وأمام هذا الإصرار لم يجد النظام بداً من نفيه حيث نفى فى يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر أريدهشت سنة ١٣٥٦ هـ . ش سنة ١٩٧٧ م ولم يلبث أن فارق الحياة بعد ذلك بقليل^(٤) وكان الدكتور على شريعتى يقول لاتباعه دائماً : « إذا سمعتم أنى أستخدم على مذهب وأحب أن أوضح لكم أنى أستند إلى الإسلام ، أعتد على إيمانى ومسئوليتى الاجتماعية »^(٥) حيث يرى شريعتى أنه يستطيع أن يكون مؤمناً متمصباً وفى نفس الوقت يدع وعيه الدينى ومعرفته المذهبية تتكامل بصورة مستمرة^(٦) . فالعلاقة بين الدين والتحضر فى رأى شريعتى هى علاقة العلة بالمعلول ، فالتحضر هو ثورة فى الفكر والمعرفة والتشخيص والافق والتحليل وتقدير الحياة والمجتمع والعالم ويظهر فى السلوك الاجتماعى والجهة السياسية وحياة الأفراد^(٧) . وعلى هذا فإن البناء الاجتماعى فى نظر شريعتى ليس الاقتصاد ولا العقيدة ولا الإرادة ولا أى عنصر آخر على حده وإنما الأساس الاجتماعى لأى مجتمع هو عبارة عن أسلوب تشكيل وكيفية تركيب مجموعة العناصر المادية

(٢) نفسه ص ٢٠٩ .

(١) نفسه ص ٤٩

(٤) نفسه ص ٤٦

(٣) نفس ص ١٣

(٥) على شريعتى : باز كشت به خوبشنى ص ١١

(٦) المرجع السابق ٢٥٣

(٧) نفسه ص ١٤٢

والمعنوية التي كونت شخصية المجتمع ، فكما لا يمكن تقدير شخص من خلال مقدار ثروته أو نوع عمله أو شكل وظيفته أو دراسته أو ماضيه أو أصله أو عقيدته وإيمانه أو بيئته وإنما ينبغي دراسة مجموع هذه العوامل في شبر كل كى كى مركب وتحليلها حتى نتضح شخصيته فإن المجتمع كذلك (١) . ويرى شريعتى قبل الإعتقاد فى أية مدرسة اجتماعية وقبل طرح الخلافات الأيدولوجية فى أو ساط المثقفين ينبغي إدراك أن هناك أسسا مشتركة للتوافق نحو الطريق والهدف وهى . أن كل مدرسة أو حركة تظل عقيمة طالما لم تستيقظ الجماهير أو لم يكن هناك وجدان اجتماعى واعى أولا ، ثم ينقذ الشعب نفسه بنفسه ثانيا ، وأن يسكون فى يده مباشرة زعامة النهضة الاجتماعية ثالثا ، وأن الفقر ليس عامل التحرك والمصيان وإنما الإحساس بالفقر وأن الإنسان بإرادته ووعيه يستطيع أن يفض إرادته على إرادة التاريخ (٢) . والواقع أن الدارس يشعر بالتقدير إزاء آراء وأفكار شريعتى لمباشرتها واستقامتها وإعتمادها على جوهر الإسلام الحنيف فشريعتى لا يفرق بين المثقف الرسمى والمثقف اليسارى باعتبار أن هذا يقلد المفكرين القدامى التقليديين وذلك يقلد فلاسفة أوروبا التقدميين فالمثقف فى رأيه ليس بالحنتم فيلسوفا أو عالما أو فنانا أو سياسيا أو جامعييا وإنما هو إنسان واع له اتجاه اجتماعى وإحساس بالإرتباط الجماعى والالتزام الإنسانى تجاه الجماعة (٣) ويطالب شريعتى بالعودة إلى الأصالة ويقصد بذلك العودة إلى الثقافة الإسلامية والأيدولوجية الإسلامية باعتبار أن الإسلام ليس بتقليد أو وراثة أو نظام واعتقاد موجود فى المجتمع بل الإسلام كإيمان واعى (٤) . وإن كانت منظمة فدائى الشعب قد انجهر بأفكار شريعتى يسارا إلا أن هذا لم يقال من قيمتها وقدرها وكانت منظمة فدائى الخلف قد أصدرت فى العدد التاسع والخمسين من صحيفة كار الناطقة

(١) نفسه ص ٥٤

(٢) نفسه ص ٨٩ — ٩٠

(٣) نفسه ص ٢٣٥

(٤) نفسه ص ١٣

باسمها بيانا أعلنت فيه تأييدها للخميني وللجمهورية الإسلامية ورئيسها . والزامها بالعمل على إعادة الهدوء والاستقرار في البلاد وخاصة في محافظة كردستان وأبدت المنظمة إستعدادها للتفاهم مع المسؤولين . (١) وقد حاول بنى صدر أن يعزز هذه العلاقة التي بدأت مع هذه المنظمة عندما صرح بقوله . فليأت مجاهد والخلق إلى الإذاعة والتلفزيون وليطرحوا آراءهم وسوف نسمع لهم ونقبل كلامهم ، ينبغي أن يتفادشوا معنا فنحن لانمنعهم وأنا أتعهد بمسئولية إعادة الهدوء والاستقرار بشرط ألا يتدخلوا في عملي وألا يلجأوا إلى العنف . (٢) وكان من الواضح أن العلاقة قد توثقت بين الرئيس بنى صدر ومنظمة مجاهدى الخلق بزعامة مسعود رجوى وقد أشارت الصحف إلى كثرة تردد رجوى على مكتب رئيس الجمهورية لدرجة أن تردد في الأوساط السياسية أن أحد أسباب سحب الثقة من بنى صدر كرئيس للجمهورية هو علاقته بمسعود رجوى ، ولكن بنى صدر - في رأيى - كان يدرك أن رجال الدين يدبرون لإبعاده وكان عليه أن يستعين بحلفاء جدد أطمانوا له وأطمأن لهم . وتلاقت أفكار الطرفين على أن تؤيد المنظمة بنى صدر كزعيم شرعى للثورة له حق الطاعة والولاء ، على أن يطلق بنى صدر يد المنظمة في تطهير إيران من أعداء الثورة وقد تمكنت هذه المنظمة من مساعدة بنى صدر على الخروج من إيران والذهاب إلى باريس ليبدأ من هناك مرحلة جديدة في التخطيط الثورى ، كما تمكنت المنظمة من اغتيال عدد كبير من زعماء رجال الدين والشخصيات التي عادت بنى صدر وعاقبت مسيرته مثل سكرتير عام حزب الجمهورية الإسلامى حجة الإسلام محمد بهشتى ورئيس الجمهورية محمد على رجائى ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر ورئيس الأركان وعدد كبير من الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار الشخصيات فى حزب الجمهورية الإسلاميه . كما عاد بنى صدر يطالب بتوحيد كافة قوى الثورة الإسلامية من جديد لإصلاح الأوضاع فى إيران ، وقد

(١) صحيفا ٥٩٠٠٠ بتاريخ ٣١ اردیبهشت سنة ١٣٥٩ هـ ش

(٢) صحيفة كیهان العدد ١١٠١١ بتاريخ ١٢ خرداد سنة ١٣٥٩ هـ ش

بر هذه الاغتيالات بأن سياسة العنف التي يفتهمها الحزب الحاكم الآن هي التي أدت إلى مزيد من العنف ، وما زال الصراع قائماً على أشده بين حزب الجمهورية الإسلامية ومنظمة فدائي الخلق المؤيدة لبني صدر . وتبقى أسئلة تطرح نفسها الآن وهي . إلى أين تمضي ثورة إيران الإسلامية ؟ ومن من القوى المتصارعة سيحقق الانتصار الحاسم ؟ وما مصير فסקرة ولاية الفقيه الشيعية ؟

وفي النهاية نود أن نشير إلى أننا قد حرصنا على الاكتفاء بإبراز نظريتي آية الله العظمى الخميني والدكتور أبي الحسن بنی صدر في الحكم والإدارة دون غيرها لأن كلا منهما تقدم لنا فكرياً إيرانياً خالصاً ينبع من خلال تجارب تاريخ إيران والعالم الإسلامي بصفة عامة وفي إطار مقبول من الأصالة والثورية ، في حين أن نظريات باقي الجبهات التي اشتركت في الثورة تنبع أساساً إما نتيجة التأثير بالفكر الغربي مثل نظرية الجبهة الوطنية ونظريات الليبراليين والعلمانيين ، وإما نتيجة التأثير بالفكر الشيوعي سواء الماركسي اللينيني أو الماوي مثل نظريات حزب توده وبعض الجماعات اليسارية الأخرى ورغم أن هذه الجبهات والأحزاب والجماعات قد شاركت في صنع الثورة إلا أنها لم تقدم شيئاً جديداً إيجابياً ، كما أنها لم تلتق من الشعب ما يجعل لها قيداً مراعياً في نظام الحكم الذي سيطر على إيران عقب قيام الثورة .

— الثورة في رأى مخالفيها —

قال الشاه محمد رضا بهلوى فى حديث صحفى له مع مجلة أكتوبر المصرية قبل وفاته بأيام : إن الأوضاع القائمة إذا بقيت على ما هى عليه من فوضى وانحلال فلن يفلح الوطنيون المحاصرون فى القيام بعمل مضاد لأن إيران سوف تصبح دولة شيوعية بسرعة مذهلة ، والذي نراه فى إيران الآن ليس نظاما فى إيران الآن بطالة تبلغ أربعة ملايين نسمة ، وقد أكلت الحكومة - إن كانت هناك حكومة - كل الاحتياطي الذي تركناه وراعناوهم الآن يحصلون على الأموال بأى شكل ويرغمون الناس على دفع الضرائب ، وفى إيران أناس كثيرون غير قادرين على دفع الضرائب ولذلك فالحكومة اقترضت من البنك المركزى عشرة آلاف مليون دولار وليس هناك إنتاج ، والتضخم بلغ ثلاثمائة فى المائة منذ تركنا البلاد ، هذا هو الوضع فى إيران فإيران لا تجد مائتا كلة ولا يستطيع أحد أن يطعمها أو يسقيها فلامفر من الشيوعية ، لأن إيران بعيدة عن الدين وليس الدين هو هذه الجرائم اليومية التي ترتكب أو الدماء التي تراق أو السجنون التي يتكدر فيها الأبرياء ، ثم إنهم يقولون دائما لشعبنا إنكم شعب من المتسولين الشحاذين التمساء بدلا من أن يقولوا لهم فى استطاعتكم أن تكونوا شعبا من الدرجة الأولى ، ومعنى ذلك أن الناس يجب أن ينتظروا طول الوقت لكي يلقوا إليهم بفتات الطعام حتى لا يموتوا جوعا . وفى ذلك قتل للعامل وإهدار للموهبة ، كما أن رجال الدين يهبطون كل شيء وإن كانوا يخلصون الذين يحاربون دفاعا عنهم ببعض المال والطعام والامتيازات . إن المفاعلات النووية أغلقوها والجسور أسقطوها ومحطات توليد الكهرباء عطلوها ، وكنت أنتج يوميا خمسة ملايين برميل من البترول واليوم ينتجون مليوناً واحداً فلا دخل ولا ضرائب ، ولذلك أعتقد أن الشعب الإيراني يزحف الآن على بطنه نحو النظام الشيوعى فسوف يجد فى الشيوعية نظاما وطعاما وسوف يعمل الناس ويكون لهم أجر وسوف تتقدم البلاد ماديا على الأقل والناس

يصبحون عبيدا وليسكنهم مثل نزلاء السجون سوف يجدون مايا كلون ، لقد أراد الغرب مساعدة هذا النظام عن طريق بازرجان الذي هو عميل قديم لبريطانيا وأمريكا أو عميل لبريطانيا أكثر ، سوف تكون هناك انتخابات هزلية ، ولا أعتقد أن السيد بنى صدر سوف تكون له أغلبية وإنما ستكون الأغلبية للأحزاب الدينية ، الخميني إنه شرير ، رجل متخلف يعيش في عصر مضى وانقضى ما الخطأ في أن يكون لدولة متماسكة عريقة جيش قوى وقد كان في الإمكان عن طريق هذا الجيش إنقاذ الشرق الأوسط ، وأستطيع أن أقول لو كنت الآن في إيران ما حدث شيء مما جرى في أفغانستان وسيكون الدور على إيران نفسها وسوف يأتي ذلك من الداخل أي سوف تكون دعوة روسيا إلى احتلال إيران من داخل الفئات الإيرانية إذا لم يفعل الوطنيون شيئا في داخل إيران فإما أن يقوم الوطنيون بثورة وإما أن تلقى الدولة بنفسها عند أقدام الشيوعيين أو في أحضانهم وإن تعطش الملايين للدم هو الذي جعلهم يلتفون حول الخميني ويمشون وراءه ويرتضون الهوان والمذاب على يديه ويقفون متفرجين على خراب البلاد دون أن يشعروا فقد حقق هذا الرجل لدى الجماهير رغبة دموية شريرة ، إن الرجل قد أصيب بجنون إنه ينكر كل تاريخ إيران الذي عمره ألفان وخمسمائة سنة (١).

وإذا كان البعض يرى في حديث الشاه عن الثورة الإسلامية التي أطاحت به وبنظام حكمه تحاملا إلا أن الدارس لا يستطيع أن يتجاهل هذا الحديث فمن الواضح أن الشاه يحاول فيه المقارنة بين ما كان يخطط له من إنجازات وما حققه بالفعل وبين ما يحدث في إيران على يد الثورة وهو واضح للعيان لا يستطيع الشاه أن يعتمد كثيرا من وائمه وحقيقته ، وقد يرد على الشاه بأن عمر الثورة ليس كافيا بعد لتظهر إنجازاتها أو أنه يكفي الثورة أن حققت للإنسان الإيراني شيئا غاليا وهو الإحساس بالحرية الحقيقية بعض النظر عما يلاقيه من صمويات في الحياة وضيق في التنفس وعدم استقرار ، وعلى كل حال فإن من متضمنات البحث أن يعرض

الدارس كافة الآراء والمعطيات سواء كانت للثورة أمام عليها ولعلنا هنا نعرض لآراء الملكيين أو أنصار النظام الملكي التي لخصها الدكتور قميز آسيائي مفكرهم ، ومستشار بمختيار السياسى والأستاذ السابق فى جامعة طهران فى رسالته إلى أبناء وطنه « پیام به هموطنانم » التي جمع فيها كل المعلومات والبيانات التي استطاع جمعها حول زعماء الثورة الإسلامية من المكاتب والصحف والمجلات والأحاديث الإذاعية والتلفزيونية سواء قبل الثورة أو بعدها ، فى داخل إيران أو فى خارجها وتتلخص الآراء التي قدمها آسيائي فى رسالته فى نقد نظام الثورة الإسلامية فيما يلى .

١ — عدم كفاءة الخميني وتناقض آرائه حيث ساق الكاتب ماورد عن الخميني فى صحافة العالم وخاصة ماورد فى مجلة تايم الأمريكية التي نشرت عنه تحقيقا مطولا وأجرت معه حديثا صحفيا تحت عنوان « الخميني رجل العام » كشفت فيه عن نواحي ضعفه وقصوره وعدم تمكنه بل أظهرته فى صورة السفاح المجنون (١) . مؤكدا أن الخميني الذى درس العلوم الدينية والمذهبية لا يدري شيئا عن الشؤون السياسية والعلاقات الدولية والنظم الاجتماعية وهو مع ذلك يؤكد أن الثورة قد أوجدت إطارا جديدا للمسائل الوطنية والعالمية بعد أن حطت المعادلات الدولية والمعايير الاجتماعية والسياسية التي بنيت عليها كافة الشؤون فى إيران ، ويحاول آسيائي أن يوضح ما يقصده الخميني بالإطار الجديد من خلال حديثه إلى أحد المراسلين : من الممكن أن اقتصاد البلاد لم يتعش وأن الفقراء ظلوا على حالهم وأن الجيش قد أصابه الضعف وأن النشاط العادى والسياسى ليس طبيعيا وأن الفوضى مازالت ماثلة فى إيران إلا أن الثورة لم تنهزم وأن الشعب قد تمود الثورة وأصبح الجميع طلابا أمتشهاد واننا نعمل جميع المشاكل من خلال منطق الامتشهاد، ويشتهد آسيائي بحديث الصحفي المصرى محمد حسنين هيكل عبر فيه عن انطباعه بعد مقابلة له مع الخميني بقوله : الخميني رجل يقتضى الى أربعة عشر

قرنا مضت اندفع فجأة وبسرعة الرصاص الى القرن العشرين والمشكلة الحقيقية في أنه ما الأشياء التي سيحطمها في طريقة ازاء هذا الإندفاع ، ان الخميني لا يعرف شيئا عن القضايا المعاصرة ولا يلقى بالالتقارير التي تقدم له من المسؤولين الحكوميين والرسميين لأنه يعتقد أنه أدرك الحقيقة المطلقة بتقليده للإمام علي بن أبي طالب ولا حاجة لأن يعرف القضايا المعاصرة . (١) ويحاول آسيائي أن يعرض نماذج من آراء الخميني ومواقفه المتناقضة حيث يوازن بين تصريحين للخميني في كتاب واحدما : إننا لانقول إن الشاه ينبغي أن يكون فقيها . ولكن الشاه ينبغي أن يكون عسكريا بشرط ألا يتخلف عن القانون الرسمي للبلاد ويقول في الآخر : ينبغي أن يتشكل مجلس تأسيسي من الفقهاء ورجال الدين حتى تتزن مصالح البلاد باختيار الحاكم ويختار هذا المجلس ملكا عادلا مطيعا لقوانين البلاد التي هي نفسها القوانين الإلهية (٢) .

ويعرض آسيائي موقفا آخر حيث يقول الخميني في كتابه كشف الأسرار : لا ينبغي أن يشغل رجل الدين بممل آخر غير شرح التوحيد والتقوى وتعليم القوانين السماوية وتهذيب الأخلاق الاجتماعية ، ثم يقول في حديث له مع جماعات المعارضة في باريس . أعلموا أن الحكم غير ممكن بدون رجال الدين وتعاليمهم وقال في حديث له في مدينة قم إن الذين يرون فصل الدين عن السياسة ويطلبون ألا يتدخل علماء الإسلام في الشؤون الاجتماعية والسياسية انما هم عملاء للاستعمار يرددون كلام الاستعمار والكفار (٣) ،

٢ — رفض الزعامة للانجذارات المعارضة لرأيها : حيث ينقل آسيائي بعض تصريحات الخميني والزعماء الآخرين التي تؤكد رفضهم لقبول مواقف أخرى معارضة لأفكارهم حيث يقول الخميني ان من يتصورون أنهم مثقفون ويكتبون

(١) تمييز آسيائي : بيام به هموطنانام س ١١٣ — ١١٤

(٢) الخميني : كشف الأسرار س ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٣) آسيائي : بيام به هموطنانام س ١٣٦

في الصحف ويسكونون الجبهات السياسية ينبغي أن يتنحوا اننا لا نستطيع أن نترك لهم الحرية التي أعطيناها لهم من قبل ولا نستطيع أن نترك هذه الأحزاب تستمر في عملها ولا نستطيع شرعا أن نهملهم ولن نسمح ينشر كلامهم في أية نشرة بالبلاد وسوف نمحو كافة كتاباتهم ، ان اولئك الذين قاطعوا الإستفتاء حول الجمهورية الإسلامية منافقون وسوف نعاملهم على هذا الأساس ونقمعهم ، وانا اوصيكم الاجتماع مع مخالفسيكم ولا تتحدثوا معهم ولا تنشروا لهم فإن تجراتهم على ذلك فسوف امنعكم (١) . ثم يشير آسيائي الى انغلاق فكر الثورة مستشهدا بتصريح للحميني يقول فيه: يقولون ان العقول تفر ، فليدعوا تلك العقول العفنة ولا تتحصروا عليها ، ينبغي ان تهرب هذه العقول وتجري وراء المعاني التي تربدها ، لا ينبغي ان نتأسف على تلك العقول التي فرت الى امريكا وانجلترا او التي اعدمت انها عفنة فلماذا تخطئون الإسلام ان هذه العقول ليس عقولا علمية ومن الأفضل أن تهرب فليس هنا مجال لها لتعيش وانتم ايضا املوا ان لم تشعروا ان مكانكم هنا فاهربوا انتم ايضا فالطريق مفتوح (٢) .

٢ — هدم الثورة لأصول الحضارة القديمة : ويستشهد آسيائي على ذلك من تصريحات زعماء الثورة وعلى راسهم الحميني حيث ينقل حديثا له يقول فيه : لقد قلت دائما إن الموسيقى تخرب الفكر وتحدث حالة ارتخاء وتخدير أشبه بفعال المخدرات وهي لا تعرف بالعقل فقط بل تجلب الفعاس إنهم يسممون شبابنا بالموسيقى حتى لا يفكروا في خطرهم ، أنا لأعرف من يسمونهم باخ أو بتهوفن أو فيردى ولسكن إذا كانت موسيقاهم مارشات أو أنا شيد حماسية فانا لأخالفها . وقد منعت الإذاعة والتليفزيون الموسيقى فيما عدا نشيد قبلة الاستشهاد ، أناشيد فلسطين ، الخامس عشر من خرداد ، ماشاها (٣) .

(١) المرجع السابق ص ١٢٨ — ١٢٩

(٢) نفسه ص ١٥١

(٣) نفسه ص ١٧٨

ويؤكد آسيائى أن الفن لا يتعارض مع الإسلام فى كثير نواحيه ورغم ذلك لم تشهد إيران فى ظل الثورة الإسلامية أى أثر قيم فى مجال الأدب أو الرسم أو النحت أو الموسيقى أو المسرح أو السينما أو أى فن آخر لأن الفنانين يواجهون صوراً من الضغط تنفى أصل عملهم نفياً كاملاً مما أوقعهم فى حيرة وإرباك لم يمنعهم من المضى فى العمل الذى يفضلون فحسب بل عرضهم للتبعية العميقة (١) .

٤ — المحاكمات، غير العادلة : يؤكد آسيائى أنه فى حين أعلن الإمام على بن أبى طالب ضرورة تفجئة القاضى الذى يخشى من انتقامه فإن المحاكمات السريعة التى تجرى لمعارضى النظام الثورى تتسم بالإنتقام حيث يقول الخمينى : إن هؤلاء العجزة الذين قبض عليهم ليسوا متهمين بل هم مجرمون ينبغى أن تثبت شخصيتهم فقط ثم نقتلهم فمحن نعتقد أن المجرم لا يحاكم وينبغى قتله ولا فائدة من الاستئناف وإعادة النظر فإن لم نقتلهم ستقتلهم الجماهير ، ويقول صادق خايجالى الذى تولى رئاسة المحاكم الثورية : إن حق الإنسان فى معظمها يخالف فى رأى حقوق الإنسان لأن حق الإنسان يقتضى ضرورة القضاء على الإنسان الذى يضايق بقية الناس أو هدم بيت الشعبان أو القضاء على من يعوقون حرية البشر فإن الرحمة بهم تسبب الضرر للباقيين (٢) .

٥ — الدكتاتورية فى الحكم : ويحاول آسيائى أن يستشهد على ذلك من تصريحات زعماء الثورة حيث ينقل مثلاً رأى خايجالى فى قوله : يقولون إن الديمقراطية هى حكم الشعب للشعب ولكن ليس فى الإسلام حكم للشعب على الشعب ولكن حكم الله على الشعب لذلك لن تقبل حكم الشعب للشعب فهذه ديمقراطية محزبة تخلق الفوضى ولا ينبغى أن يكون هناك أكبر من حزب بل نظام حزب واحد هو حزب الله زعيمة هو روح الله « الخمينى » ولا نعرف شيئاً

(١) نفسه ص ١٩١ نقلاً عن حديث للدكتور پرويز ورجاوند وزير الثقافة فى حكومة الثورة فى صحيفة باحداد بتاريخ ١٨ أيار سنة ١٣٥٨ هـ . ش
(٢) نفسه ص ١٩٦ — ١٩٨

غير هذا ، كذلك يدلل آسيائي على هذا من خلال تحديد بعض رجال الثورة من الاندفاع نحو الدكتاتورية مثل آية الله طالقاني ومهدي بازرجان (١) :

٦ - تقصب الدستور الثوري الجديد : حيث يؤكد آسيائي أن الدستور الجديد قد صيغ بشكل لا يتناسب مع الظروف الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع ولا مع الحقوق الأساسية للشعب في المرحلة التاريخية الحالية ، ولذلك فإن نظام الحكم النابع من مثل هذا الدستور لن يستطيع تلبية احتياجات الحكومة والشعب لإقرار النظام الذي يفاسب التقدم العلمي المعاصر للمجتمعات البشرية أو السيادة الوطنية ولا أن يحفظ حقوق الشعب الضرورية للمجتمع حر متقدم لأن سلاح الدين قد استخدم في تدوين هذا الدستور بشكل يحصر السلطة في يد هيئة حاكمة جديدة ومتميزة (٢) .

على أن موجبات النقد العنيف لم توجه الثورة من أنصار النظام الملكي فحسب بل إن عدداً ممن شاركوا في الثورة وترعموا الحركة الثورية خرجوا من صفوف القيادة مثل الدكتور كريم سنجابی وانقلبوا مهاجمين للثورة سواء بقوا في إيران أو فروا إلى باريس للالتحاق بمعارضى النظام ومنهم اللواء أحمد مدنى وزير الدفاع في حكومة بازرجان ومحافظ خوز شان وقائد القوات البحرية الإيرانية والذي كان مرشحاً لرئاسة الجمهورية ، الدكتور حسن نزيه نقيب المحامين ورئيس مجلس إدارة شركة البترول الوطنية في عهد الثورة أحمد بنى أحمد زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي هؤلاء الكبار وغيرهم من صفار القيادات هربوا إلى باريس وانضموا إلى بختيار والمعارضين ، أما مهدي بازرجان أول رئيس لوزراء إيران بعد الثورة ، آية الله العظمى قمى ، آية الله محمد صدوقى ، كريم سنجابى ، آية الله طالقان حقى موته ، الدكتور سيد محمد حسين بهشتى ، آية الله العظمى شريعتمدارى الدكتور رضا صدر وزير التجارة في حكومة بازرجان ،

(١) نفسه ص ٢٣٧

(٢) نفسه ص ٢٤٢

صادق قطب زاده و جماعة العلمانيين من رجال الثورة فقد انقلبوا معارضين للنظام بشكله الحالى متتقدين لتصرفاته وإن كانوا قد ظلوا فى ايران ولم يخرجوا منها وتعرض بعضهم للسجن مثل قطب زاده ، ورضا صدر وتتركز معارضتهم حول :

١ — تجاوزات اللجان الثورية حيث دأب الكثير من أعضاء اللجان الثورية على دخول منازل الأفراد بدون اذن قضائى والبض على بعض الأشخاص واعتقالهم دون مبرر ، ومصادرة ممتلكاتهم والاستيلاء على أموالهم بدون وجه حق وبتهم ملفقة لا دليل عليها اما يدافع الحق أو الانتقام أو الطمع والسرقة (١) .

٢ — تعدد مراكز السلطة بين المجلس الثورى ورئاسة الجمهورية ورئاسته الوزارة والوزراء واللجان الثورية ومجلس الشورى وحزب الجمهورية الإسلامية ورجال الدين والجماعات المساحة المتعددة المذاهب والانتماءات (٢) .

٣ — المحاكمات السريعة للتهمين بالتعامل مع النظام الملكى السابق أو هيئة الأمن والمعلومات [السافاك] عن طريق محاكم لا تتوفر فيها الحوائج القانونية أو الصلاحيات المناسبة أو فرض الدفاع ولجوء الاشتباه والشكاوى السكيدية (٣) .

٤ — الدستور لا يعبر عن مصالح جميع الإيرانيين ويتعصب لفئة دون بقية الفئات كما لا يعطى الأقليات المذهبية أو العنصرية حقوقها ويساعد على اضطهادها (٤) .

٥ — اضطهاد الاتجاهات المتعارضة مع فكر النظام حتى لمن شاركوا فى قيام الثورة وتولوا زعامه الحركة الثورية (٥) .

(١) آية الله قمر : حديث لصحيفة كيهان العدد ١٠٦٤٢ بتاريخ أول اسفند سنة

١٣٥٧ . ش

(٢) آية الله صدوقى : حديث لصحيفة كيهان العدد ١٠٧٤٦ بتاريخ ١٠ تير سنة

١٣٥٨ . ش

(٣) حسن نزيه حديث لصحيفة كيهان العدد ١٠٦٤٣ بتاريخ ٢ اسفند سنة

١٣٥٧ . ش

(٤) حسن نزيه : المرجع السابق

(٥) سيد محمد حسين بهشتى : حديث لصحيفة كيهان العدد ١٠٦٥٤ بتاريخ ١٥

اسفند سنة ١٣٥٧ . ش

ثبت بأسماء المراجع والمصادر

أولاً : المراجع والمصادر الفارسية : —

- ۱ — إبراهيم صفائی : آيينه تاريخ طبع طهران سنة ۱۳۵۳ هـ ض .
- ۲ — أبو الحسن بنی صدر : أصول حكومت إسلامی وضوابط آن فهر صحيفة كيهان .
- ۳ — إحسان نراقی : آزادی حق وعدالت طبع طهران سنة ۲۵۳۶ ملكية .
- ۴ — أحمد كسروی تبریزی : تاريخ مشروطه ایران طبع طهران سنة ۲۵۳۶ ملكية ط ۱۲ .
- ۵ — باستانی باریزی : سياسة واقتصاد عصر صفوی طبع طهران سنة ۱۳۴۸ هـ ش
- ۶ — ثابتیان . اسناد نامه های تاریخی واجتماعی دوره صفویه طبع طهران سنة ۱۳۴۳ هـ ش .
- ۷ — حسین علی متمدن : راز بقای تمدن وفرهنگ ایران طبع طهران سنة ۲۵۳۵ ملكية .
- ۸ — خواند میر : حبيب السیر فی أخبار أفراد البشر تحقیق محمد حسین کاشانی طبع بمبای سنة ۱۸۵۸ م
- ۹ — روح الله الخمينی : رسالة توضیح المسائل طبع قم
كشف الاسرار طبع قم
حكومت إسلامی طبع قم
- ۱۰ — طهاسب صفوی : مذکرات طهاسب طبع کلکتا سنة ۱۹۱۲ م .
- ۱۱ — عزت الله بیاتی : کلیات تاریخ وتمدن ایران طبع طهران سنة ۲۵۳۵ ملكية
- ۱۲ — علی شریعتی : بازگشت به خویشتن طبع قم
باخطهای آشنا طبع قم
- ۱۳ — قمییز آسیائی : پیام به هموطنانم مجهول الطبع والنشر .

- ١٤ — كيرشمن : إيران آغا زتا إسلام الترجمة الفارسية لمحمد معين طبع طهران سنة ٢٥٣٥ ملكية ط ع
- ١٥ — محمد جعفر نائینی : جامع جعفری طبع طهران سنة ١٣٥٣ هـ ش
- ١٦ — محمد حسین بیهقی : تاریخ بیهقی تحقیق محمد غنی واکبر فیاضی طبع طهران سنة ١٣٢٤ هـ ش .
- ١٧ — محمد حسین طباطبائی : روابط ایران وغرب طبع سنة ١٣٥٦ هـ ش .
- ١٨ — محمد رضا بهلوی : بسوی تمدن بزرك طبع طهران .
- رضا شاه کبیر طبع طهران سنة ٢٥٣٥ ملكية
- ١٩ — محمد رضا مشاهی : تحولات فکری واجتماعی درجا معه فتود إلى ایران . طبع طهران سنة ١٣٦٤ هـ ش
- ٢٠ — محمد عبد الوهاب قزوینی : یادداشتیهای قزوینی تحقیق ایرج افشار . طبع طهران سنة ١٣٤١ هـ ش .
- ٢١ — محمد علی امام شوشتری : تاریخ شهریارى وشاهنشاهی ایران . طبع طهران سنة ١٣٥٠ هـ ش
- ٢٢ — مجهول المؤلف : عالم آرای صفوی - تحقیق ید الله شکری . طبع طهران سنة ١٣٥٠ هـ ش
- ٢٣ — منوچهر ثقفی : بدیده های انقلاب . طبع طهران سنة ٢٥٢٥ ملكية .

ثانيا : المراجع والمصادر العربية : —

- ١ — ابراهیم الدشوقی شتا : الثورة الإيرانية . طبع بیروت سنة ١٩٧٦ م
- ٢ — أبو الحسن بنی صدر : ایران وغریبة السياسة والثروة الترجمة العربية لدار الكلمة . بیروت سنة ١٩٧٩ .
- ٣ — أحمد معوض : ایران المعاصرة . طبع القاهرة سنة ١٩٧٥ م
- ٤ — جاد طه : ایران وحتمية التاريخ . طبع القاهرة .
- ٥ — حسن ابراهیم حسن : تاریخ الإسلام السیاسی ، طبع القاهرة سنة ١٩٦٤ ط .ع

- ٦ — حسن بيرنيا : تاريخ إيران القديم الترجمة العربية محمد نور الدين والسباعي . طبع القاهرة سنة ١٩٧٩ م
- ٧ — حسين عدلى عبد اللطيف : الآثار الاستراتيجية لثورة إيران . طبع القاهرة سنة ١٩٨٠ م
- ٨ — دونالدولير : إيران ماضيها وحاضرها الترجمة العربية لعبد النعيم حسنين . طبع القاهرة سنة ١٩٥٨ م
- ٩ — روح الله الخميني : الجهاد الأكبر . الترجمة العربية لحسن حنفى طبع القاهرة .
- ١٠ — عبد السلام فهمي : تاريخ إيران السياسي . طبع القاهرة سنة ١٩٧٣ م
- ١١ — فؤاد عبد المعطى الصياد . موزخ المغول الكبير . طبع القاهرة سنة ١٩٦٧ م
- ١٢ — فتحى أبو سيف : المشرق الإسلامى بين التبعية والاستقلال ، طبع القاهرة سنة ١٩٧٨ م .
- ١٣ — كريستنس : إيران في عهد الساسانيين الترجمة العربية ليحيى الخشاب طبع القاهرة سنة ١٩٥٧ م
- ١٤ — محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الرسل والملوك . طبع دار المعارف بالقاهرة
- ١٥ — محمد حسنين هيكل : إيران فوق بركان . طبع القاهرة سنة ١٩٥١ م

ثالثا : الصحف والمجلات : —

- ١ — صحيفة آيندكان الصادرة باللغة الفارسية في طهران .
- ٢ — » اطلاعات « » » »
- ٣ — » انقلاب إسلامى « » » »
- ٤ — » بامداد « » » »
- ٥ — » جمهورى إسلامى « » » »
- ٦ — » دنيای ایران « » » »

٧. — صحيفة رستاخيز، الصادرة باللغة الفارسية في طهران
٨. — » كار » » » » »
٩. — » كيهان » » » » »
١٠. — » مردم » » » » »
١١. — » الشرق الأوسط العربية » لندن
١٢. — مجلة أكتوبر » » » » القاهرة
١٣. — » روز اليوسف » » » » »
١٤. — » مايو » » » » »

فهرست

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	
تمهيد	
المبحث الأول : السياسة الإيرانية قبل الثورة	٣ - ٣٥
أسلوب الشاه في الحكم	٦
موقف الشاه من أزمة التأميم واتجاهه للتغيير	٩
الثورة البيضاء وأهدافها	١٥
نقد إنجازات الثورة البيضاء	٢٢
فكرة الحضارة العظيمة وفشلها	٢٦
المبحث الثاني : مقدمات قيام الثورة	٣٧ - ٩٢
اهتزاز العلاقة بين الحاكم والمحكوم	٣٩
التغيرات الحزبية	٣٩
ظهور معارضة حقيقية في البرلمان	٤٤ - ٤٥
تشقق تحالف السلطة	٤٧
فشل الشاه في احتواء الأوضاع الجديدة	٥٧
تشكيل حكومة جديدة	٦٠
تعديل نظام السافاك	٦٩
اشتداد الضغط على الحكومة	٧٣
دور رجال الدين في الثورة	٧٩
عودة الخميني وإعلان الثورة الإسلامية	٨٨

٩١	•	•	•	•	المبحث الثالث : الثورة بين مخططيها ومعارضيه
٩٥	•	•	•	•	نظرية الخميني حول الحكومة الإسلامية
١٠٦	•	•	•	•	آراء بازرجان الإصلاحية
١٠٩	•	•	•	•	طالقاني وفكره المتشدد
١١٣	•	•	•	•	نظريه بنى صدر في الحكم
١٣١	•	•	•	•	الثورة في رأى مخالفيها
١٣٩	•	•	•	•	ثبت بأسماء المراجع والمصادر

54

7



Bibliotheca Alexandrina



0180443